التنمية الصناعية العربية

مجلة فصلية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين
وتعنى بشؤون الصناعة و التعدين و المواصفات و المقاييس في الوطن العربي

يونيو 2024م / ذو القعدة 1445 هـ

العدد : 85

ملف العدد

الصناعة بالمملكة المغربية

لقاء خاص مع

معالي وزير الصناعة والتجارة السيد رياض مزور

مجلة التنمية الصناعية العربية

مجلة فصلية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، وتعنى بشؤون الصناعة والتعدين والمواصفات والمقاييس في الوطن العربي.

الإعداد

رجاء الشامي

الإخراج الفني / المونتاج

ياسين مطعيش

مراجعة لغوية

عبد الرحيم البوعناني

يونيو 2024م / ذو القعدة - 1445 هـ

العدد (85)

المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين

للمراسلة

مجلة التنمية الصناعية العربية

البريد الالكتروني:

mag@aidsmo.org

الفاكس:

+212 5 37 77 21 88

إن تنصروا الله ينصركم

المحتويات

الإفتتاحية	4
لقاء خاص مع معالي وزير الصناعة والتجارة السيد رياض مزور	6
تطور الصناعة الوطنية- رؤية وزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية	16
الإنتاج والاستثمار وصادرات القطاع الصناعي المغربي	18
المناطق الصناعية بالمملكة المغربية	31
أبرز القطاعات الصناعية بالمملكة المغربية	39
"صنع في المغرب" رحلة نحو الاستقلالية والريادة	44
الصناعة التقليدية المغربية في أوج العطاء	50
نيو موتورز.. رؤية وطموحات كبيرة للمغرب	58
دور الصناعات المغربية في خلق التنمية	63
نساء رائدات في المجال الصناعي: معبر جديد للمرأة المغربية نحو الفاعليّة الاقتصادية	69
رشيد اليزمي..مخترع مغربي عانق العالمية من مجال بطاريات الليثيوم	73
أحد مفاتيح تنمية الصناعة في المغرب	80
تسخير الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني لتعزيز الصناعة والابتكار بالمغرب	92
إنجازات وآفاق المعهد المغربي للتقييس	99
المعادن الاستراتيجية والحرجة بالمملكة المغربية ودورها في دعم الصناعة	101
استراتيجية التحول الرقمي في المملكة المغربية في أفق 2030	110
مبادرة إنشاء المعمل الذكي – تصور وكالة التنمية الرقمية	117

الافتتاحية

يسرّ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين أن تُصدر هذا العدد الخاص من مجلة "التنمية الصناعية العربية" حول الصناعة بالمملكة المغربية التي تشهد **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** مسارًا تصاعديًا ملحوظًا، مُتجها نحو آفاقٍ واعدة تُعزّز مكانتها كمركزٍ إقليمي رائد .

ويُعدّ قطاعا صناعة السيارات وصناعة الطائرات خيرَ مثالٍ على هذا التطور المُلفت، الذي اتخذ له عنوانا الابتكار والتميز المبنيين على استراتيجيات وطنية رشيدة، مع مواكبة مُتطلبات العولمة.

إن مسيرة صناعة السيارات بالمملكة المغربية انطلقت في خمسينيات القرن الماضي من خلال عمليات التجميع، لتشهد بعد ذلك تطورًا ملحوظًا تمثّل في تأسيس مصانع مُتخصصة في إنتاج مكونات محلية الصنع بفضل تواجد شركات متخصصة في قطاع السيارات، لتصبح وتيرة الإنتاج السنوية اليوم تزيد عن 900 ألف سيارة.

ويعتبر هذا الإنجاز شهادةً قاطعةً على قدرات المملكة وإمكانياتها في مجال التصنيع، ناهيك عن كونه حافزًا لتعزيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، إذ تعمل المملكة المغربية جاهدةً لجعل صناعة السيارات المغربية علامةً تجارية عالمية تُنافس في مختلف الأسواق، كما أن توفرها على المواد الخام الضرورية للصناعة مثل الفوسفات والكوبالت تعزز قدرتها التنافسية وتتيح لها إمكانية تطوير صناعة السيارات الكهربائية والتي من المتوقع أن تقلص استهلاك النفط في النقل البري خلال العقد المقبل، وذلك استنادا إلى توقعات مبيعات السيارات الكهربائية في 2024 والتي تعتمد على النمو القياسي الذي شهدته في 2023، إذ قفزت بنحو 35%، لتصل إلى 14 مليون وحدة، وفق تقرير وكالة الطاقة الدولية لعام 2024.

لا يقف طموح المملكة المغربية عند صناعة السيارات، بل يتجه نحو آفاقٍ أرحب تشمل صناعة الطائرات، إذ أطلقت مؤخرًا استراتيجيةً طموحة تهدف إلى جعلها مركزًا إقليميًا لتصنيع وتطوير مكونات الطائرات. بل وتعتزم المملكة صنع طائرة % 100 مغربية بحلول عام 2030.

وتُبذل الجهود حاليًا لخلق بيئةٍ استثماريةٍ جاذبةٍ تُشجّع الشركات العالمية على الاستثمار في هذا المجال، وتوفر بيئة أعمال محفزة وتُساهم في نقل المعرفة والتقنيات المتقدمة.

وقد أثمرت عن هذه الجهود نتائج مُبهرة، تمثّلت في تنوع الإنتاج الصناعي، وارتفاع جودة المنتجات، وتعزيز القوة التنافسية للمملكة في الأسواق العالمية، ما مكنها من اعتماد برنـامج

الاستراتيجية التي تهدف للنهوض بالصناعة الوطنية، وتوسيع قاعدة الصادرات الصناعية وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما أن مواكبة المملكة المغربية للثورة الصناعية الرابعة، والاستفادة من إمكانيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مكنها من تبني أفضل التقنيات الحديثة، وتطبيقها في مختلف مجالات الإنتاج، لتطوير القطاع الصناعي من خلال تعزيز الإنتاجية، تحسين جودة المنتجات، خفض التكاليف، وفتح آفاق جديدة للابتكار.

ونرى جليا أمثلةً ملموسةً على ذلك في مختلف القطاعات الصناعية المغربية تشمل الصناعات الغذائية، النسيجية، الكيميائية، الكهربائية، الصيدلية وغيرها.

إنّ الإنجازات التي حقّقتها المملكة في مجال الصناعة تُبشّر بمستقبلٍ مُشرقٍ يقود مسيرتها الرائدة نحو التميز بفضل إمكانياتها الهائلة، وخبراتها المُتراكمة، وطموحاتها المُتطلّعة نحو آفاقٍ أوسع.

وختامًا، لا يمكن إلا أن نثمن جهود المملكة المغربية في رحلة مضيها بخطى ثابتة وواثقة نحو آفاقٍ صناعية واعدة، وأن نؤكّد دعمنا للمملكة المغربية وباقي الدول العربية في مجالات عمل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، إيمانا منا بأنّ التعاون المشترك يُمثّل مفتاحًا لتحقيق التكامل الصناعي المنشود، وبلوغ أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

لقاء خاص مع معالي وزير الصناعة والتجارة السيد رياض مزور

" آفاق وتطلعات المنظومة الصناعية بالمملكة المغربية"

يخوض المغرب مسارًا هامًا في تطوره الصناعي، يتميز بتناغم فريد بين التحديات والإنجازات. فمنذ القدم، تشهد الصناعة المغربية حضارة عريقة، حافلة بالإبداع والمهارة. وإيمانًا بأهمية هذا القطاع الحيوي، تُبذل جهود جبارة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. فمن خلال استراتيجيات مدروسة وخطط طموحة، تسعى المملكة جاهدةً للنهوض بالصناعة الوطنية نحو آفاق أرحب. وفي هذا الإطار، أكد معالي وزير الصناعة والتجارة، الأستاذ رياض مزور، في حوار مع "مجلة التنمية الصناعية"، أن الصناعة المغربية تشهد دينامية غير مسبوقة، بفضل الاستراتيجيات الصناعية المتتالية التي عززت مكانة المملكة كوجهة صناعية تنافسية بامتياز. ويُعزى هذا التقدم، بحسب معالي الوزير، إلى عوامل رئيسية، على رأسها: تقديم المغرب منصة قوية وجاذبة للمستثمرين من أجل أنشطتهم الصناعية، استراتيجية صناعية واضحة المعالم، تحدد أهدافًا دقيقة لتعزيز القاعدة الصناعية وجعلها أكثر فعالية، وتتوافق مع تطلعات المستثمرين.

بالإضافة إلى توفر المملكة على بنية تحتية ذات جودة عالية وكفاءات مؤهلة تلبي احتياجات الصناعيين. ولم تقتصر إيجابيات الصناعة المغربية على النمو الاقتصادي وتنوع القطاعات فحسب، بل امتدت لتشمل الجانب الاجتماعي أيضًا. فقد أكد معالي الوزير أن القطاع الصناعي يوفر فرص عمل مهمة للشباب المغربي، كما أن الحضور النسوي في القطاع يشكل 40 في المائة من العاملين. مشيرا إلى أهمية الابتكار في تعزيز قوة القطاع الصناعي وزيادة مرونته، نظرا إلى أن المغرب يولي اهتمامًا كبيرًا بالبحث والتطوير والابتكار لتعزيز سيادته. وكشف معاليه عن تفاصيل أخرى حول مستقبل الصناعة المغربية، وإمكانياتها الواعدة، والخطط الاستراتيجية لجعلها قطاعًا رائدًا على المستوى الإقليمي والدولي في الحوار التالي:

قبل البدء، اسمح لنا معاليكم بأن نهنئ المملكة المغربية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على الإنجازات التاريخية التي تنهجها من أجل النهوض بقطاع الصناعة، وما تعتزم إنجازه مستقبلا خصوصا في قطاع صناعة السيارات والطيران من أجل الاصطفاف في مصاف الدول الرائدة في هذا المجال.

1- يعد القطاع الصناعي بالمملكة المغربية رافعة تنموية بامتياز، فما هي معاليكم، الخطط والاستراتيجيات التي وضعتموها لتعزيز القطاع الصناعي المغربي وتحقيق التنمية المستدامة؟

تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، عرفت الصناعة المغربية دينامية غير مسبوقة بفضل الاستراتيجيات الصناعية المتتالية التي عززت مكانة المملكة كوجهة صناعية تنافسية بامتياز.

فقد شهد القطاع الصناعي المغربي خلال السنتين الفارطتين، انتعاشة مهمة وذلك بالرغم من السياق الدولي غير المستقر الذي اتسم بتوترات جيوسياسية وتضخمية هامة، علاوة على الآثار المتأخرة لجائحة كوفيد19، هذه الانتعاشة أكدتها نتائج نسخة 2023 للمسح الصناعي الدوري للمقاولات الصناعية الذي أجرته وزارة الصناعة والتجارة. وفي هذا الصدد، فقد عرفت أهم مؤشرات القطاع الصناعي نموا لافتا تجلى في تحقيق رقم معاملات بلغ 801,5 مليار درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة نسبتها (+22,7%)مقارنة بسنة 2021، في حين بلغت القيمة المضافة الصناعية 212,4 مليار درهم برسم 2022 متجاوزة بذلك لأول مرة سقف 200 مليار درهم، أما نفقات الاستثمار فقد سجلت ما قيمته 33,9 مليار درهم في نفس السنة. ومن أجل توسيع قاعدة الأنشطة الصناعية في مختلف مناطق المملكة، قمنا بتشكيل فريق عمل للسيادة الصناعية في نهاية عام 2021 بهدف تعزيز السيادة الوطنية، عبر دعم وتطوير الإدماج المحلي ومواكبة حاملي المشاريع من خلال ربطهم بجميع الشركاء المعنيين المتدخلين في عملية تنفيذ مشاريعهم، ودعم قدراتهم الإنتاجية من خلال دعم الاستثمار المادي. فحتى الآن، تم تحديد 1641 مشروع استثماري في الجهات الإثني عشر للمملكة، 88 في المائة منها برؤوس أموال مغربية، ويمثل هذا 350.953 منصب شغل مرتقب، مع إمكانية تحقيق رقم معاملات تبلغ قيمته 98 مليار درهم محليا و86 مليار درهم خاصة بالتصدير. ويفوق هذا كافة الأهداف المرتقبة.

وكما جاء في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة، المنعقدة يوم 29 مارس 2023، بمدينة الدار البيضاء، فالمغرب يلج عهد صناعي جديد يتخذ من مفهوم السيادة هدفا ووسيلة. ونحن في صدد إعداد استراتيجية صناعية جديدة ترتكز على تعزيز كل من الاستثمار والرأسمال البشري والابتكار وإزالة الكربون، وكذا الحفاظ على الموارد المائية وتوفير مناصب شغل مستدامة.

2- تعمل وزارتكم على جذب الاستثمارات الصناعية الأجنبية للمملكة، فكيف تصفون اليوم أرضية الاستثمار بالمغرب في قطاع الصناعة؟ وما هي المزايا التنافسية التي توفرونها؟

حالياً، يمكن وصف أرضية الاستثمار في قطاع الصناعة في المغرب بأنها توفر فرصًا متنوعة ومثيرة للاهتمام للمستثمرين الأجانب. فقد أبانت المملكة بالفعل، أكثر من مرة، عن مدى قدرتها على استقطاب كُبريات الشركات العالمية، وبالتالي فالمغرب اليوم هو من الوجهات العالمية المفضلة بالنسبة لرُوّاد الصناعة العالميين الذين يتطلعون باستمرار إلى تحسين مستوى أدائهم التنافسي.، حيث تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر خمس مرات خلال العقود الثلاثة الماضية وتضاعفت الاستثمارات المباشرة الأجنبية بمعدل 4.5 مرة خلال الـ 15 سنة الأخيرة، حيث ارتفعت من 3.3 مليار درهم في عام 2007 إلى أكثر من 14.7 مليار درهم في عام 2022.

تتميز المملكة بعدة مزايا تنافسية تجعلها وجهة متميزة للاستثمار. فالمغرب يقدم للمستثمرين منصة قوية وجاذبة لأنشطتهم الصناعية. فعلى سبيل المثال، يتمتع المغرب باستراتيجية صناعية واضحة المعالم، تحدد أهدافًا دقيقة لتعزيز قاعدته الصناعية وجعلها أكثر فعالية وتتوافق مع تطلعات المستثمرين. وكذلك يتمتع المغرب بنية تحتية ذات جودة عالية، وكفاءات مؤهلة تلبي احتياجات الصناعيين. ويلتزم المغرب خصوصا بالاستدامة، مما يوفر الوصول إلى واحدة من المنصات الصناعية الأقل انبعاثا للكربون في العالم. وأخيرًا، بفضل شبكته الواسعة من اتفاقيات التبادل الحر وقربه الجغرافي من الأسواق الأوروبية والأفريقية، يُعتبر المغرب مركزًا مثاليًا للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص تجارية متنوعة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر مناخ الأعمال في المغرب مناسبا، نظرًا لاستقراره السياسي، والتحفيزات الحكومية للاستثمار المتاحة. وأذكر هنا، الميثاق الوطني الجديد للاستثمار الذي يأتي كخطوة فعالة نحو تعزيز المنظومة المُـحدَثة لمواكبة المستثمرين، المحليين والأجانب، من خلال تيسير اندماجهم وتمكينهم من تحسين هوامش الربح.

3- كيف تعمل الحكومة المغربية على تعزيز التكنولوجيا والابتكار في قطاع الصناعة؟ وما هي السياسات المبتكرة التي تتبعونها في هذا الصدد؟

نحن ندرك تمامًا أهمية الابتكار في تعزيز قوة القطاع الصناعي وزيادة مرونته. فالابتكار والبحث والتطوير، رافعة لا محيد عنها لتعزيز السيادة الصناعية لبلادنا. وأذكر هنا برنامج دعم الابتكار الصناعي الممول من خلال صندوق دعم الابتكار والذي أطلقته وزارة الصناعة والتجارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب بهدف دعم المشاريع الصناعية والمجالات التكنولوجية المرتبطة بالصناعة، وخاصة ما يتعلق بمهن المستقبل.

تحتاج شركاتنا أكثر من أي وقت مضى إلى الابتكار والتكيف مع المتطلبات الجديدة في القطاع الصناعي. ولمواجهة هذا التحدي، نعتمد بشدة على مواهب شبابنا ونعزز البحث والتطوير والهندسة من خلال جذب مراكز هندسية جديدة وتطوير برامج تعاونية مع الجامعات، خاصة في مجال الإنتاج المستدام والصناعة 4.0.

4- ما هو دور قطاع الصناعة في توفير فرص العمل للشباب المغربي؟ وما هي المبادرات التي تتخذونها لتعزيز التوظيف وتطوير المهارات اللازمة للعمالة الشابة؟

يلعب قطاع الصناعة دورًا بارزًا في توفير فرص الشغل للشباب في المغرب. نحن نعمل بجدية لضمان أن السياسات والاستراتيجيات التي نتبناها تعكس احتياجات سوق الشغل وتشجع على الابتكار والاستثمار في القدرات الشابة. بالنسبة لوضع الشغل الصناعي بالمغرب فهو في تحسن ملحوظ، حيث تم إحداث أكثر من 115000 منصب شغل صافي منذ بداية هذه الولاية الحكومية ومعالجة أكثر من 2000 مشروع صناعي سيمكن من خلق 350000 منصب شغل.

وفي إطار جهودنا لتعزيز فرص الشغل في الصناعة الوطنية، نتخذ خطوات ملحوظة لتعزيز التوافق بين العرض والطلب من أجل تسريع إدماج الشباب في سوق الشغل. وبالفعل، يشارك القطاع الخاص بنشاط في تصميم وتنفيذ برامج تدريب متخصصة تتناسب مع احتياجات كل قطاع من المهارات والكفاءات، بينما تشجع المعاهد المهنية IFMIA, IMA , ISMALA على مشاركة فاعلي الصناعة في إدارة الجوانب التعليمية والتقنية. بالإضافة إلى ذلك، يُفضَّل الاعتماد على أساليب التعلم بالتناوب للجمع بين الدراسة النظرية والخبرة العملية، بينما يتم التعاون مع الشركات الصناعية لرفع معدل التشغيل لديها، وذلك لخلق فرص شغل جديدة.

5- ما هي الخطوات التي تتخذها الحكومة لتعزيز تصدير منتجات " صنع في المغرب"؟ وهل هناك أهداف استراتيجية محددة في هذا الصدد؟

يتم اتخاذ عدة خطوات لتعزيز تصدير منتجات علامة "صنع في المغرب"، ومن أبرز هذه الخطوات تشجيع الشركات الوطنية على تصنيع منتجات ذات جودة عالية تمتثل للمواصفات التقنية ومعايير السلامة، وكذا تعزيز القيمة المضافة الوطنية والإنتاج المحلي، والترويج للعلامة التجارية المغربية. بالإضافة إلى هذا، وكما ذكرت من قبل ففريق العمل للسيادة الصناعية يهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية وتشجيع وسم "صنع في المغرب.

أمّا فيما يخص الأهداف الاستراتيجية، فقد عملنا على تسريع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وتعزيز السيادة الغذائية والصحية والصناعية، وتقوية القدرات التصديرية للمقاولات المغربية من خلال برامج مثل " Export "gGo-To-Market Morocco Now". حيث تقدم دعماً شاملاً يُقدر بـ 100 مليار درهم، منها حوالي 12 مليار درهم موجهة للسوق الإفريقية، بهدف تحسين تنافسية المنتجات المغربية في الأسواق الخارجية واستغلال إمكانيات التصدير المتاحة.

6- انطلاقا من القطاعات الصناعية التي تعمل عليها الوزارة، ماهي أهم هذه القطاعات التي تحقق مردودية عالية للاقتصاد المغربي؟

بالتأكيد، يمكننا القول إن المملكة تتميز بعدة قطاعات صناعية رائدة تلعب دورًا حيويًا في اقتصاد البلاد وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل.

يتمثل قطاع السيارات في الصدارة. فالمغرب يأتي في طليعة البلدان المنتجة للسيارات بإفريقيا، بقدرة إنتاجية تبلغ أكثر من 900.000 ألف سيارة سنويا، وبنسبة اندماج محلي تصل إلى 64%. وقد بلغت صادرات قطاع السيارات 141,8 مليار درهم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 27% مقارنة بالسنة الماضية. تُظهر هذه الأرقام مكانة المغرب البارزة في أفريقيا، حيث جذبت استثمارات كبيرة من قبل شركات السيارات العالمية وساهمت في خلق فرص الشغل وتنمية الموردين المحليين.

بالإضافة إلى ذلك، هناك قطاع الطيران الذي يسير بوتيرة متسارعة نحو تطور غير مسبوق. فقد أصبح المغرب، في غضون عشرين عامًا، المُصَدِّر الرئيسي لمعدات ومكونات وقطع غيار الطائرات بالقارة الأفريقية، حيث بلغت صادرات قطاع الطيران أزيد من 3,89 مليار درهم خلال الشهرين الأولين من سنة 2024، أي ارتفاع بنسبة18,7 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها قبل سنة.

ولا يمكننا نسيان المكانة المهمة التي يحظى بها قطاع الصناعات الغذائية، فهو يسهم بشكل كبير في الأمن الغذائي الوطني وفي خلق فرص شغل في شتى جهات المملكة. كذلك قطاع صناعة النسيج والجلد الذي يشكل دعامة هامة للصناعة الوطنية، بتحقيق أداء تصديري بلغ 46,2 مليار درهم سنة 2023، ما يعادل زيادة بنسبة 5% مقارنة بالسنة الفارطة.

وجهودنا مستمرة في تنمية جميع القطاعات الصناعية ذات الأهمية الكبيرة، بهدف تعزيز البنية الاقتصادية للبلاد وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

7- بناء على النموذج التنموي الجديد للمملكة، حدثنا عن رؤية المغرب 2035 في القطاع الصناعي وأهم الفرص الاستثمارية خلال هذه الفترة؟

تتجسد رؤية المغرب لعام 2035 في القطاع الصناعي من خلال تحقيق نمو مستدام وتوفير الفرص الاستثمارية، وكذا تطوير الصناعات الجديدة المبتكرة، مما سيعزز مكانة المغرب كقوة اقتصادية إقليمية وعالمية. من بين الفرص الاستثمارية الرئيسية في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، نجد تصنيع السيارات الكهربائية فقد إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع مجموعات رائدة في مجال التنقل الكهربائي لتطوير سلسلة قيمة البطاريات الكهربائية، والتي ستضع المغرب ضمن الخريطة العالمية للدول الكبرى في مجال التنقل الكهربائي.

بالإضافة إلى ذلك، يُشكل قطاع الاقتصاد الأخضر جزءًا هامًا من الاستراتيجية الاقتصادية للمغرب. فهو يتوفر على الطاقات المتجددة الأكثر تنافسية في العالم كما يلعب دورًا رائدًا في القارة الأفريقية في هذا المجال. ويشهد المغرب، بالفعل، تحولًا ديناميكيًا نحو صناعة خضراء ومستدامة، حيث يزدهر قطاع الطاقة المتجددة ويشهد نموًا كبيرًا. وبفضل هذه الديناميكية، يظهر في المغرب قطاعات صناعية خضراء جديدة وتنافسية، تضيف قيمة مضافة عالية وتعزز التنمية المستدامة في البلاد.

وسيمكن الميثاق الوطني الجديد للاستثمار من الاستفادة المُثلى من مكتسبات القطاعات الصناعية التي تمثل اليوم قوة بلادنا (قطاع السيارات والطيران والنسيج) لزيادة وتيرة الإنجازات في أفق 2035.

8- يتوفر المغرب على 149 منطقة صناعية و10 مناطق للتسريع الصناعي، فهل من خطط للرفع من عدد هذه المناطق في ظل توجه المغرب لصنع سيارات وطائرات 100 في المائة مغربية؟

بكل تأكيد، حيث تلعب مناطق التسريع الصناعي دوراً مهماً في رفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، كما تساهم في تحقيق توازن الميزان التجاري. وذلك من خلال توطين حوالي 836 شركة تنتج بشكل رئيسي للتصدير، وتوفر أكثر من 139,500 فرصة عمل في 7 مناطق للتسريع الصناعي.

علاوة على ذلك، تولي الوزارة اهتماماً كبيراً لتوزيع البنية التحتية الصناعية بشكل مناسب بالجهات 12 للمملكة، حيث توفر بقع أرضية قابلة للتطوير وقوة عاملة تلبي احتياجات المستثمرين وتواصل مع شبكات النقل المختلفة لتسهيل عمليات التوريد والتسويق في السوق المحلي أو التصدير.

كما شهدت شبكة المناطق الصناعية في المغرب نموًا سريعًا خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث زاد عدد المناطق الصناعية من 100 إلى 150، بالإضافة إلى المشاريع المبرمجة مع الجماعات الترابية. فمنذ عام 2021، قدمت وزارة الصناعة والتجارة الدعم لـ 30 مشروعًا متعلق بالمناطق الصناعية في جميع جهات المملكة. ستساهم هذه المشاريع في تطوير مساحة تقدر بحوالي 2,400 هكتار كمناطق صناعية.

وفيما يتعلق بمناطق التسريع الصناعي (ZAI)، فإن الشبكة تتكون من 13 منطقة موزعة على 6 جهات في المملكة، حيث تعمل 10 منها بالفعل وثلاثة قيد الدراسة حاليًا. وتسعى وزارة الصناعة والتجارة لتعزيز هذه الشبكة وتحسين موقع وحكامة المناطق الصناعية التقليدية، عن طريق عمليات إعادة تأهيل، على سبيل المثال.

بالإضافة إلى ذلك، تولي الوزارة أهمية خاصة لتعزيز نموذج المناطق الصناعية المستدامة. وفي هذا السياق، تساهم الوزارة في دعم مشاريع إنشاء أو تحسين المناطق الصناعية التي تركز على تحسين الحكامة والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

9- بما أنّ صناعة بطاريات الليثيوم أيون تشكل عرضاً مهماً بالنسبة لشحن السيارات الكهربائية، هل للمغرب خطة للتوجه نحو تصنيع هذه البطاريات؟

نعم، فعلًا. صناعة بطاريات الليثيوم أيون تمثل جزءًا أساسيًا من الصناعات المستقبلية المهمة لشحن السيارات الكهربائية. فهذه التقنيات المتطورة تتجدد باستمرار لتقديم حلول أكثر تطورًا وصديقة للبيئة.

يمكننا القول إن استخدام البطاريات المتكونة من الليثيوم يمثل فرصة مهمة للمغرب لتحقيق التفوق في هذا المجال، حيث يمكن استغلال الاحتياطي المغربي من الفوسفاط بشكل فعال لتصنيع هذا النوع من البطاريات، والتي تعتبر واحدة من أكثر أنواع البطاريات أمانًا.

فالمغرب يتجه بالفعل نحو صناعة بطاريات الليثيوم، بما أنه اتجه إلى تصنيع السيارات الكهربائية فهو مندمج في السيرورة الدولية في هذا الجانب. ونحن واثقين من إمكانيات بلادنا لوصول هذا المنال، خاصةً أن لدينا خبرات بشرية مهمة يمكن أن تسهم في تطوير هذه التقنيات.

وقد شاهدنا مؤخرا التوقيع على اتفاقية شراكة مع شركتان صينيتان اللتان اختارتا "مدينة محمد السادس "طنجة تيك" للاستثمار في إنتاج بطاريات الليثيوم. تمثل هذه الاتفاقيات نقطة تحول رئيسية في النظام البيئي للسيارات المغربي.

10- مؤخرا احتفت مجلة صناعة المغرب بالمرأة المغربية في قطاع الصناعة والمقاولة والابتكار، كيف تقيمون معاليكم الحضور النسوي في القطاع الصناعي (أرقام ومؤشرات)؟

تسعى الوزارة إلى مواكبة جهود المملكة للارتقاء بالنساء إلى أدوار الريادة تماشيا مع تعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتحقيقا للنموذج التنموي الجديد الرامي إلى الرفع من نسبة نشاط المرأة إلى 45% بحلول سنة 2035.

فالمرأة تشكل رافعة قوية لخلق القيمة في القطاع الصناعي، وتمثيلها في الصناعة ملحوظ، إذ تشكل النساء 40 في المائة من العاملين، وهو رقم يفوق بشكل كبير نظيره في القطاعات الأخرى، ويعكس مساهمة لا يمكن إنكارها في خلق القيمة بشكل يومي.
فيما يخص مجال الاستثمارات، لا تشغل النساء سوى 11 في المائة من مناصب مديري المشاريع الجديدة. من جهة أخرى، فالمقاولات التي تديرها نساء تحقق أداء أعلى بنسبة 21 في المائة مقارنة مع تلك التي يديرها رجال. لكن، على الرغم من هذا التقدم، فإن 13 في المائة فقط من المناصب الإدارية في المغرب تشغلها نساء، أي واحد من كل عشرة.
ولهذا، فنحن نشتغل على تنفيذ مبادرات مثل البرامج المشتركة مع شركاء مثل جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب، على وجه التحديد، لدعم الاستثمار النسائي في القطاع. ونكرس جهودنا كذلك على زيادة معدل نشاط المرأة، حيث تم تحديد هدف طموح يتمثل في المرور من 20 إلى 30 في المائة، وهو التحدي الذي تلتزم الحكومة برفعه، مع إدراكها لصعوبته.

11- صرحتم للإعلام على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، بأن قطاع صناعة السيارات شهد استثمارات كبيرة تصل بالقدرة الإنتاجية حاليا إلى 700 ألف سيارة سنوياً، ويتوقع أن تبلغ مليون وحدة في السنة المقبلة. ما هي أهم هذه الاستثمارات؟

بالفعل، فنحن نراهن على تصنيع مليون سيارة سنوياً بحلول 2025. فالاستراتيجية الصناعية للقطاع تركز على صناعة أكثر مرونةً وقدرةً على التكيف لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الجديدة وخلق المزيد من توليد القيمة.

لقد أصبحنا في طليعة منصات إنتاج السيارات بإفريقيا. فبلوغ صادرات قطاع السيارات 141,8 مليار درهم سنة 2023 يؤكد على التطور الملموس والمتواصل الذي يشهده القطاع. وتنتج المملكة سيارات تصدر لأكثر من 70 وجهة عبر العالم، بمعدل إدماج محلي يعادل 69%، بفضل نسيج صناعي قوي يتكون من أكثر من 250 مورد لأجزاء السيارات. وللإشارة، يتم بالمغرب صناعة وتصدير السيارتين الأكثر مبيعا في أوروبا سنة 2022 وهما "بوجو 208" و "داسيا ساندیرو".
وسيتوفر المغرب، على المدى القريب، على طاقة إنتاجية تعادل 000 960 سيارة سنويا، بعد إعلان "ستيلانتيس"، في نونبر 2022، مضاعفة طاقتها الانتاجية بمصنعها بالقنيطرة. ومن شأن ذلك أن يخلق العديد من الفرص الاستثمارية الجديدة من خلال تعزيز الأنشطة الموجودة واستقطاب أنشطة أخرى جديدة.

12- من بين الإنجازات التي تحتسب لقطاع الصناعة المغربية في ظل ترؤسكم للوزارة، تصنيع سيارات 100 في المائة مغربية من قبل شركة "نيو موتورز"، أين وصل هذا المشروع الهام؟

يجب الإشارة في البداية إلى أن هذا المشروع يندرج في إطار التعليمات الملكية السامية الرامية إلى توجيه القطاع الخاص نحو استثمارات منتجة، وبالخصوص في القطاعات المتطورة، وتحفيز انبثاق جيل جديد من المقاولات بالمغرب.
وصل هذا المشروع الهام إلى مراحل متقدمة، حيث تم تسليم السيارات الأولى من العلامة التجارية المغربية "نيو". وتمثل هذه المرحلة التاريخية بالنسبة لصناعة السيارات المغربية وشركة" نيو موتورز" الإطلاق الرسمي لعملية تسويق سيارات "نيو" للعموم، الأمر الذي من شأنه دعم الترويج

لعلامة "صنع في المغرب" وتعزيز مكانة المملكة كقاعدة تنافسية لإنتاج السيارات. وهذا يعكس أيضا مدى ثقتنا في الكفاءات المغربية وعزمنا الوطيد على مواكبتها لنجعل منها نماذج للنجاح.

13- تم الاعلان العام الماضي عن صنع أول سيارة مغربية تعمل بالهيدروجين الأخضر من شركة "نامكس"، ويُعدّ هذا الحدث إنجازًا تاريخيًا للمغرب، حيث يُظهر قدرة المملكة على تصنيع سيارات تعمل بالطاقة النظيفة، إذا سمحتم معاليكم أن تقربونا أكثر من هذا المشروع. وكيف يعزز هذا الحدث مكانة المغرب كرائد في مجال الطاقة المتجددة؟

مشروع السيارة المغربية العاملة بالهيدروجين الأخضر من شركة "نامكس" يُعد إنجازًا تاريخيًا للمملكة المغربية، حيث يُظهر قدرة المغرب على تصنيع سيارات صديقة للبيئة تعمل بالطاقة النظيفة. هذا المشروع يعزز مكانة المغرب كرائد في مجال الطاقة المتجددة ويسهم في تحقيق أهداف المملكة في مجال الانتقال الطاقي والحد من انبعاثات الكربون.

من المتوقع أن يكون لهذا المشروع تأثير إيجابي كبير على البيئة، حيث إن السيارات العاملة بالهيدروجين الأخضر لا تنتج أي انبعاثات ضارة أو غازات دفيئة. استخدام الهيدروجين الأخضر المنتج من مصادر متجددة كالطاقة الشمسية والرياح يقلل بشكل كبير من البصمة الكربونية للنقل.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم هذا المشروع في تطوير البنية التحتية للطاقة النظيفة في المغرب، مما يعزز من جهود المملكة في مكافحة تغير المناخ. كما أنه سيساعد في خلق فرص عمل خضراء وتطوير الصناعات المرتبطة بتكنولوجيا الهيدروجين.

بشكل عام، يُعد مشروع السيارة المغربية العاملة بالهيدروجين الأخضر خطوة مهمة نحو مستقبل أكثر استدامة وصديق للبيئة في المغرب. ويبرهن على التزام المملكة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

14- كما أنه تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة صينية لإنشاء أول مصنع لبطاريات المركبات الكهربائية في أفريقيا، ماهي أبعاد هذا المشروع الهام وعائداته على المغرب اقتصاديا واجتماعيا؟

بالفعل، تم توقيع اتفاقية استثمارية، مؤخرا تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، بقيمة 3 مليارات درهم لإنشاء أول مشروع لإنتاج الكاثودات في المغرب، وهي مكونات أساسية لبطاريات السيارات الكهربائية. سيُقام هذا المشروع الرائد في مدينة محمد السادس طنجة – تيك، بمصنع ذو طاقة إنتاجية سنوية تبلغ 50.000 طن، مع توفير أكثر من 2500 فرصة عمل جديدة.

ويعتبر هذا المشروع خطوةً هامّةً نحو جعل المغرب مركزًا إقليميًا لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية، مع تعزيز قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الدولية في هذا المجال. كما يعكس الانخراط القوي للمملكة تجاه التنقل المستدام، والتّميُّز التكنولوجي، وتعزيز الاندماج الصناعي المحلي، تطبيقا للتوجيهات السامية الملكية التي تسعى إلى بدء عهد صناعي جديد.

ويمثل كذلك خطوة استراتيجية هامة للمغرب على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. سيسهم هذا المشروع في النجاح في رهان الانتقال إلى الكهرباء، وتعزيز قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الدولية في هذا المجال. وسيسهم من جهة أخرى في خلق فرص عمل جديدة، وتطوير برامج تكوينية بشراكة مع الفاعلين في

مجال التكوين المهني للحصول على المهارات المطلوبة. وبالموازاة مع ذلك، سيتم تشجيع البحث والتطوير لتعزيز الابتكار وتطوير التقنيات المتقدمة.

15- بالإضافة إلى كون المغرب من الدول الرائدة في مجال صناعة السيارات التقليدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فهو أيضا يعمل على النهوض بقطاع صناعة الطيران، حيث صرحتم معاليكم بأنكم تعتزمون صنع أول طائرة مغربية 100 في المائة بحلول 2030، ما هي الإمكانيات المتاحة حاليًا لتحقيق هذا الهدف؟

طموحنا هو صناعة طائرة ستقلع لأول مرة من المغرب، بعدما يتم تجميع أجزائها في المغرب. تستقطب المملكة أكثر من 140 شركة عالمية في قطاع صناعة الطيران الذي عرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث أصبح المغرب من بين أكبر 20 دولة في العالم تحتضن صناعة الطائرات من كل المكونات، من بينها مكونات صعبة.

ومن أهم المشاريع المنجزة بهذا الشأن، أذكر افتتاح شركة "سابكا المغرب" لمصنع جديد مختص في تصنيع وتجميع شبه الكامل لهيكل طائرة PC-12، سنة2022، بضواحي مطار الدار البيضاء. فمن خلال هذا الإنجاز، تستهل صناعة الطيران المغربية اليوم عهدا جديدا، مع إطلاق وتطوير نشاط رائد ذات إمكانات وقيمة مضافة عالية في بلدنا.

بالإضافة أننا وقعنا خلال معرض "فارنبورو" Farnborough للطيران، السنة الماضية بلندن، بروتوكول اتفاق مع واحدة من أكبر شركات الطيران في العالم، هي Collins Aerospace، بهدف إحداث منظومة للتوريد خاصة بالشركة في المغرب. وبكل تأكيد، ميلاد هذه المنظومة الصناعية الجديدة هو تتويج لشراكة استراتيجية ناجحة تفتح آفاقاً كبرى أمام تنمية قطاع الطيران بالمغرب. وبالموازاة مع ذلك، اتخذنا أولى الخطوات لتطوير إحدى الحلقات المفقودة في سلسلة التوريد الوطنية، وهي الأجزاء الداخلية لمقصورات الطائرات. وقد وقعنا بمعرض "فارنبورو" Farnborough للطيران مذكرة تفاهم مع شركة GAL Aerospace الكندية لإنجاز مشروع مندمج بالمغرب، يروم تطوير وحدة إنتاج وتعديل واستكمال إنجاز الأجزاء الداخلية لمقصورات الطائرات.

ستضيف هذه الشراكات، لا محالة، مَكسبا جديدا إلى العديد من مؤهلات وإمكانات منصة الطيران الوطنية، التي تتعزز قدرتها التنافسية العالمية يوما بعد يوم من أجل بلوغ معدل اندماج محلي أكبر لقطاع صناعة الطائرات في المغرب.

16- مؤخرا، تم توقيع اتفاقية بين وزارتكم ومجموعة إسبانية متخصصة في قطاع الطيران تهم توطين الأخيرة بمنطقة ميد بارك بالدار البيضاء، هل الأمر له علاقة بصناعة الطائرات المغربية؟

بالفعل، تم توقيع اتفاق شراكة بشأن توطين مجموعة إسبانية بمنطقة ميد بارك، ويُرتقب أن يساهم المشروع في تعزيز صناعة الطيران الوطنية من خلال تطوير المنظومة الصناعية لأجزاء المحركات بالمغرب ونقل التكنولوجيا وتنمية الكفاءات. ويُقدّر الاستثمار الإضافي المرتقب سنة 2024على مستوى المُعدّات بالنسبة للموقع الجديد، بقيمة 25 مليون درهم.

ويشكل توقيع اتفاق الشراكة هذا خطوة هامة في مسار تعزيز صناعتنا الخاصة بالطيران ويستجيب في الوقت ذاته لرغبتنا المتطلعة إلى التنمية الراسخة الجذور للمنظومتين الصناعيتين لهياكل الطائرات والمحركات اللتين يمكن أن تضطلع فيها الشركة بدور هام. وبالجمع بين خبرة والإمكانات الصناعية الوطنية، فنحن واثقون بأن هذه الشراكة ستفتح آفاقاً جديدة للنمو مع تعزيز القدرة التنافسية في القطاع.

17- كما هو مؤكد فهذا الاتفاق يعد إنجازا تاريخيا في مسار قطاع الطيران في المغرب، فحبذا لو تشاركنا الحوافز التي قدمتموها ودفعت بالشركة المعنية لاختيار المغرب لتوطين نشاطها؟

تتجلى الحوافز في توفر منطقة ميد بارك على فضاء مناسب لنجاح مشاريع المستثمرين العاملين في قطاع الطيران، مع بنية تحتية ذات جودة عالية، موارد بشرية مؤهلة، بالإضافة إلى قربها من مراكز التكوين المخصصة لقطاع الطيران ومطار محمد الخامس.

كما توفر الحكومة مجموعة من الحوافز للشركات المستثمرة في Midparc، مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية، مما يجعلها وجهة مفضلة للاستثمار.

18- ما هي نصيحتكم للشباب والمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في قطاع الصناعة في المغرب؟

نصيحتي لهم هي لا تضيعوا الوقت. المغرب بلد يقدم مزايا متعددة للمستثمرين. في الواقع، وبعيدًا عن البيئة السياسية والمالية المستقرة، استثمر المغرب بكثافة في البنية التحتية الشاملة: الطرق السريعة والموانئ والمطارات والمناطق الصناعية التي تلبي المعايير الدولية. نحن على استعداد لدعم جميع المستثمرين في طريقهم لضمان نجاحهم وبالتالي ضمان فرص العمل لشبابنا.

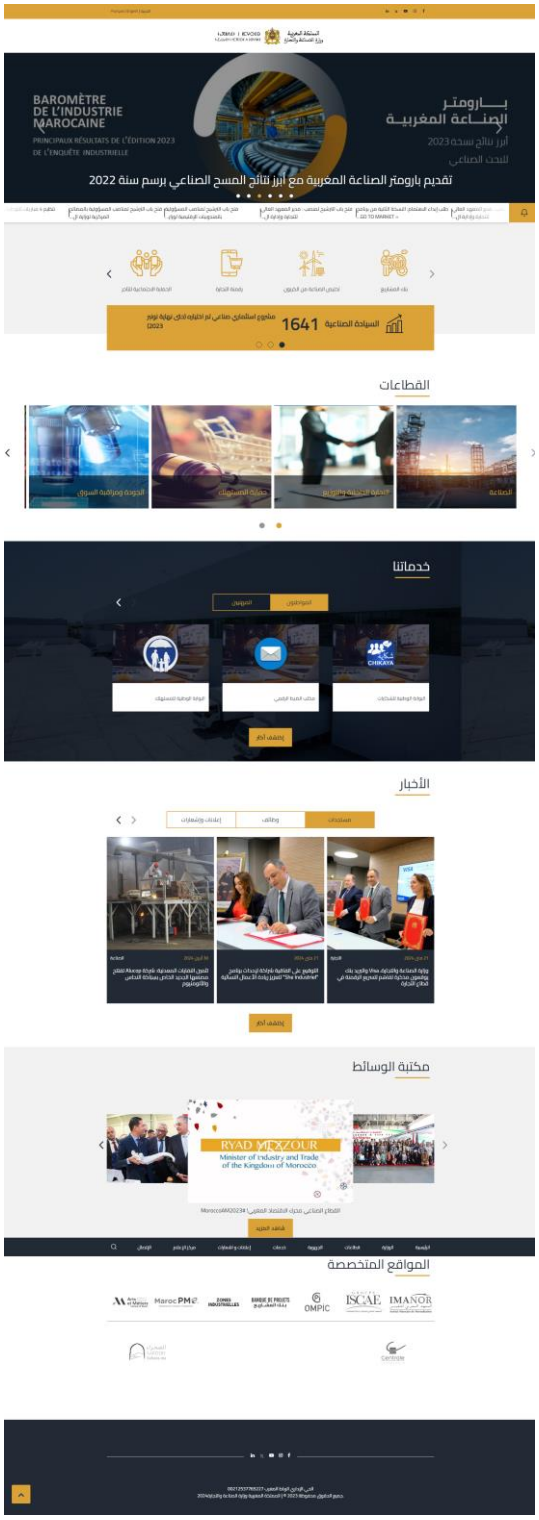

تطور الصناعة الوطنية

وزارة الصناعة والتجارة – المملكة المغربية

شهدت الصناعة الوطنية، بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتحت قيادته الرشيدة، مسيرة تطور ناجحة اعتمادا على الاستراتيجيات والمخططات الصناعية المتعاقبة التي جعلت من القطاع ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي الوطني، ومَصدرا رئيسيًا لتوفير مناصب الشغل ومحفزًا للاستثمار الإنتاجي والتصدير، وقاطرة تنموية مُسَخّرة لخدمة المواطنين.

من أبرز مظاهر هذا التطور هو انبثاق منصات صناعية من الطراز العالمي، تضم فاعلين من الدرجة الأولى وشركات جديدة، إلى جانب تعزيز سلاسل القيمة. كما تم تشييد أقطاب جهوية جذابة وذات قدرة تنافسية عالية، مما أسهم في تحقيق نقلة نوعية في المشهد الصناعي الوطني.

وقد سمحت هذه المؤهلات والإمكانات – التي تعززت بما تَنْعَم به المملكة من استقرار سياسي واقتصادي، ومهارات صناعية فضلا عن قربها من الأسواق الواعدة – لصناعتنا المغربية، بتعزيز مكانتها بمهن وتخصصات ذات تكنولوجيات عالية، وبأن تصبح محركاً للنمو والإنتاج والتصدير.

وبذلك تضاعفت الاستثمارات المباشرة الأجنبية في قطاع الصناعة بمعدل 4.5 مرة خلال الـ 15 سنة الأخيرة، حيث ارتفعت من 3.3 مليار درهم في عام 2007 إلى أكثر من 14.7 مليار درهم في عام 2022. كما أن الصناعة هي القطاع الذي جذب أكبر قدر من الاستثمارات المباشرة الأجنبية على مدى السنوات الأربع الماضية، حيث بلغت نسبتها أكثر من 37% في نهاية عام 2022 .

لقد أصبح المغرب اليوم وجهة عالمية في قطاعات متطورة كما هو الشأن بالنسبة لقطاعي الطيران والسيارات.

وهكذا، شهد قطاع السيارات تطوراً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة، مما سمح للمملكة بأن تصبح رائدا إفريقيا. وفعلا فبلدنا يأتي في طليعة البلدان المنتجة للسيارات بإفريقيا، بقدرة إنتاجية يُرتقب أن تصل إلى أزيد من 960000 سيارة سنويا وبنسبة اندماج محلي تصل إلى69%. وقد بلغت صادرات قطاع السيارات 141,8 مليار درهم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 27% مقارنة بالسنة الماضية، مما يؤكد على التطور الملموس والمتواصل الذي يشهده القطاع.

وللنجاح في رهان التحول إلى الكهرباء، يتقدم المغرب بخطى ثابتة حيث يتوفر على قدرة إنتاج تصل إلى أزيد من 40،000 سيارة كهربائية سنويًا، مع إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع مجموعات رائدة في مجال التنقل الكهربائي لتطوير سلسلة قيمة البطاريات الكهربائية.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى توجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار المنتج، لاسيما في القطاعات المتطورة والمستقبلية، وتحفيز انبثاق جيل جديد من المقاولات في المملكة، تم تقديم لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، النموذج الأولي لمركبة "نامكس" تعمل بالهيدروجين قام بتطويرها مغربي وكذا نموذج سيارة أول مُصنع مغربي نيو موتورز .

وهما مشروعان مبتكران من شأنهما تعزيز علامة "صُنع في المغرب"، وتدعيم مكانة المملكة كمنصة تنافسية لإنتاج السيارات. كما يكرسان الرؤية المتبصرة لجلالة الملك بخصوص التنمية المستدامة وتعزيز الطاقات المتجددة، لاسيما في قطاع الهيدروجين الأخضر الواعد.

وفي قطاع الطيران، أصبح المغرب، في غضون عشرين عاما، المُصَدِّر الرئيسي لمعدات ومكونات وقطع غيار الطائرات بالقارة الأفريقية، حيث حقق نموا بنسبة أكثر من 34٪ في سنة 2022 بالمقارنة مع سنة 2021، مسجلا رقم معاملات موجه للتصدير يفوق 21 مليار درهم. اما في سنة 2023، وعلى الرغم من الضغوطات الكبيرة التي تعرفها سلاسل التوريد، فإن القطاع تمكن من الحفاظ على منحى إيجابي، محققا الى غاية نونبر 2023، نموا بنسبة 0,5 بالمئة.

وفي إطار تعزيز الإنتاج المحلي لتحقيق سيادة المغرب في الصناعة الوطنية، يتم دعم وتطوير الإدماج المحلي ومواكبة حاملي المشاريع من خلال ربطهم بجميع الشركاء المعنيين المتدخلين في عملية تنفيذ مشاريعهم، ودعم قدراتهم الإنتاجية من خلال دعم الاستثمار المادي. فحتى الآن، تم في إطار بنك المشاريع تحديد 1641 مشروع استثماري في الجهات الإثني عشر للمملكة، 88 في المائة منها برؤوس أموال مغربية، ويمثل هذا 350.953 منصب شغل مرتقب، مع إمكانية تحقيق رقم معاملات تبلغ قيمته 98 مليار درهم محليا و86 مليار درهم خاصة بالتصدير.

فالمنصة الصناعية الوطنية أثبتت قدرتها على مواجهة التحديات المترتبة عن السياق الدولي غير المستقر، الذي اتسم بتوترات جيوسياسية وتضخمية هامة، علاوة على الآثار المتأخرة لجائحة كوفيد-19.

فقد شهد القطاع الصناعي خلال السنتين الفارطتين، إنتعاشة مهمة أكدتها نتائج نسخة 2023 للمسح الصناعي الدوري للمقاولات الصناعية الذي أجرته وزارة الصناعة والتجارة. وفي هذا الصدد، فقد عرفت أهم مؤشرات القطاع الصناعي نموا لافتا تجلى في تحقيق رقم معاملات بلغ 801,5 مليار درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة نسبتها (+22,7%)مقارنة بسنة 2021، في حين بلغت القيمة المضافة الصناعية 212,4 مليار درهم برسم 2022 متجاوزة بذلك لأول مرة سقف 200 مليار درهم، كما سجلت الصناعة الوطنية أزيد من مليون منصب شغل صناعي وحققت ما يقارب 370 مليار درهم من الصادرات أي 86،4 % من صادرات السلع، ورقم معاملات تصديري بنسبة 46.1 % من رقم المعاملات الإجمالي للقطاع الصناعي برسم سنة 2022.

وتعزى هذه الدينامية التي شهدتها الصناعة المغربية إلى تضافر أداء جميع القطاعات ومساهمة أغلب جهات المملكة فيها، دون إغفال الأداء اللافت للقطاعات الجديدة ذات القيمة المضافة العالية والمرتبطة أساسا بالمنظومات الصناعية للسيارات، الطيران وكذا الصناعات الكهربائية والإلكترونية.

يعمل المغرب اليوم على تعزيز قدرته التنافسية والحفاظ على سيادته الاقتصادية وخلق فرص عمل دائمة في جميع أنحاء التراب الوطني. وهذا هو بالتحديد هدف الاستراتيجية الصناعية المستقبلية، والمشاريع ذات الأولوية التي تم اطلاقها على المستوى الوطني أو الجهوي.

الإنتاج والاستثمار وصادرات القطاع الصناعي المغربي

عن بارومتر الصناعة المغربية: أبرز نتائج نسخة 2023 للبحث الصناعي

قدمت وزارة الصناعة والتجارة، بتاريخ 27 مارس 2024 بالرباط، بارومتر الصناعة المغربية مع أبرز نتائج المسح الصناعي برسم سنة 2022، وذلك خلال ندوة ترأسها معالي وزير الصناعة والتجارة، الأستاذ رياض مزُّور.

ويتوخى هذا البارومتر ، الذي يستند إلى مسح أنجزته الوزارة لدى 10.891 مقاولة عاملة في القطاعات الخاصة بالصناعات التحويلية على مستوى مختلف ربوع التراب الوطني، تقديم مجموعة من المؤشرات والتحليلات التي تسمح بتقييم الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي وتحديد آفاقه التنموية. وهو يستهدف، في الوقت ذاته، رسم معالم خريطة مفصلة، سواء على المستوى القطاعي أو الجهوي، استيضاحاً للرؤية بشأن إسهام مختلف الجهات في الأداء العام للصناعة.

وكشفت الدراسة المسحية عن انتعاش جَلي في القطاع الصناعي، وهو ما يؤكده أيضا إنتاجه الذي بلغ 738,7 مليار درهم. وعلاوة على ذلك، فقد تم ضخ زهاء 34 مليار درهم من الاستثمارات في الصناعة خلال سنة 2022، مما يعكس ثقة الفاعلين الاقتصاديين في الإمكانات التنموية للقطاع. وسجلت الصادرات خلال سنة 2022 ما يناهز 46 في المائة من رقم معاملات القطاع الصناعي. وخلال نفس السنة، شهدت مناصب الشغل الصناعية نموا بنسبة + 8,8% مقارنة بسنة 2021، أي إحداث +70,329 منصب شغل صافٍ.

ويكشف هذا المسح أيضا عن معطيات مهمة أخرى، وبالخصوص على مستوى توزيع مناصب الشغل الصناعية بحسب الجنس، حيث يُبين أن 40 في المائة من مناصب الشغل يَشغَلُها نساء. كما يعكس استئثار رأس مال الشركات المغربية بحصة الأغلبية بنسبة 71,5% من إجمالي رأس مال شركات القطاع الصناعي. ويجدر التذكير أخيرا بأن النسيج الصناعي قد تضاعف حجمه خلال 10 سنوات من حيث عدد الفاعلين، وأن 38 في المائة من المقاولات الصناعية هي مقاولات صغرى ومتوسطة.

وبمناسبة تقديم هذه الدراسة المسحية، أكد السيد رياض مزُّور أن "نتائج البارومتر تعكس مدى مرونة الاقتصاد المغربي وقدرته على التأقلم وتشكيل رافعة رئيسية لإحداث مناصب الشغل تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. وكافة المؤشرات الخاصة بالإنتاج ومناصب الشغل والاستثمارات والصادرات تؤكد القدرة التنافسية والأداء المتميز للمنصة الصناعية المغربية.

وأضاف في هذا الشأن قائلا: " لا يَسعُنا إلا أن نعرب عن كامل ارتياحنا لأداء صناعتنا المغربية التي يُمثّل فيها الرأس مال المغربي أزيد من 71 في المائة ولتوجهها المتنامي نحو التصدير، بحثاً عن المزيد من فرص النمو والتطور.

وخلال هذه الورقة سنستعرض أبرز نتائج الصناعة المغربية خلال سنة 2022، بالاعتماد على 3 محاور من البارومتر التي أصدرته الوزارة، ويتعلق الأمر بكل من إنتاج القطاع الصناعي، الاستثمار في القطاع الصناعي، وصادرات القطاع الصناعي.

إنتاج القطاع الصناعي:

عرف إنتاج القطاع الصناعي، على منوال رقم المعاملات، دينامية ملحوظة وانتعاشة بعد سنة 2020 التي ميزها الركود بسبب الجائحة.

في هذا الصدد بلغ الإنتاج الصناعي برسم سنة 2022 ما قيمته 738,7 مليار درهم.

1- التوزيع القطاعي للإنتاج الصناعي

كما عرفت مختلف القطاعات الصناعية برسم سنة 2022 نموا لافتا وبنسب متفاوتة في إنتاجها مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، إذ يعزى هذا التطور الإيجابي الملحوظ في الإنتاج بشكل أساسي إلى أداء 5 قطاعات التي ساهمت مجتمعة بنسبة 82,2% من الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي وهي حسب الأهمية :

- الصناعات الكيماوية والشبه كيماوية بإنتاج بلغ 182,7 مليار درهم ؛
- الصناعات الغذائية بإنتاج بلغت قيمته 167,8 مليار درهم ؛
- صناعة السيارات بإنتاج قيمته 138 مليار درهم ؛
- الصناعات الميكانيكية والتعدينية بإنتاج بلغ 61 مليار درهم ؛
- صناعة النسيج والألبسة بإنتاج وصلت قيمته 57,8 مليار درهم.

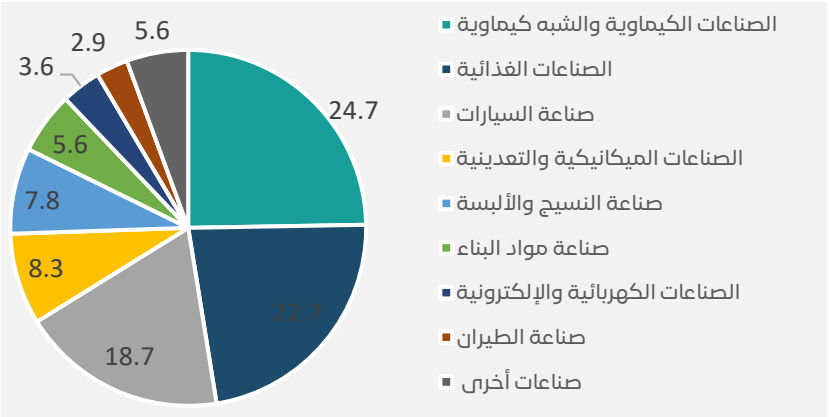

التوزيع القطاعي للإنتاج سنة 2022

%

التوزيع القطاعي للإنتاج الصناعي سنة 2022	
القطاعات الصناعية	الإنتاج بملايين الدراهم)
صناعة الطيران	21 550
الصناعات الغذائية	167 790
صناعة السيارات	138 008
الصناعات الكيماوية والشبه كيماوية	182 760
صناعة الجلد	4 318
الصناعات الكهربائية والإلكترونية	26 928
الصناعات الصيدلانية	13 757
الصناعات الميكانيكية والتعدينية	61 025
صناعات مواد البناء	41 393
صناعة البلاستيك	17 461
صناعة النسيج والألبسة	57 756
صناعات أخرى*	5 927
مجموع القطاع الصناعي	673 738

*صناعات أخرى : صناعات التنمية المستدامة صناعات الطاقات المتجددة ، صناعة السكك الحديدية، صناعات الوزن الثقيل وصناعة السفن

2- التوزيع الجهوي للإنتاج

ساهمت أغلب جهات المملكة في الأداء الإيجابي الذي عرفه الإنتاج الصناعي برسم سنة 2022. في هذا الصدد، حققت جهة الدار البيضاء - سطات إنتاجا قيمته 399 مليار درهم، كما سجلت جهة طنجة -تطوان الحسيمة في الصف الثاني، إنتاجا بلغ 133 مليار درهم، فيما أنتجت جهة الرباط - سلا – القنيطرة في المرتبة الثالثة، ما قيمته 76,6 مليار درهم من الإنتاج. بالموازاة، سجلت جهات فاس-مكناس، مراكش-آسفي، سوس - ماسة، الشرق وبني ملال-خنيفرة مجتمعة، إنتاجا بقيمة 118 مليار درهم برسم سنة 2022 لتساهم بذلك بحوالي 16% من إجمالي الإنتاج في القطاع الصناعي.

التوزيع الجهوي للإنتاج الصناعي سنة 2022	
الجهات	الإنتاج بملايين الدراهم)
بني ملال - خنيفرة	7 331
الدار البيضاء - سطات	399 048
الداخلة - وادي الذهب	3 027
درعة - تافيلالت	439
فاس - مكناس	33 662
كلميم - واد نون	2352
العيون - الساقية الحمراء	6 114
مراكش - آسفي	30 883
الشرق	18 594
الرباط - سلا - القنيطرة	76 579
سوس - ماسة	27 671
طنجة - تطوان - الحسيمة	132 974
مجموع القطاع الصناعي	738 673

3- توزيع الإنتاج الصناعي حسب طبقات التشغيل

حققت المقاولات الصناعية التي تشغل أكثر من 500 شخص 50,6% من قيمة الإنتاج الصناعي الإجمالي وهو ما يعادل 373,8 مليار درهم سنة 2022 . أما بالنسبة للمقاولات التي تشغل ما بين 101 و 500 شخص، فقد حققت هذه الأخيرة 34,1% من الإنتاج الصناعي، أي ما قيمته 252 مليار درهم.

توزيع حصص الإنتاج حسب طبقات التشغيل سنة 2022
%

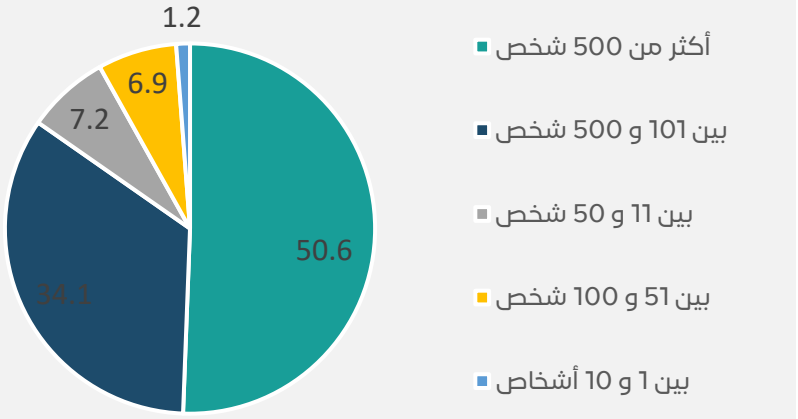

توزيع الإنتاج الصناعي حسب طبقات التشغيل سنة 2022	
الطبقات التشغيلية للمقاولات الصناعية	الإنتاج بملايين الدراهم)
أكثر من 500 شخص	373 821
بين 101 و 500 شخص	252 067
بين 11 و 50 شخص	51 093
بين 51 و 100 شخص	53 027
بين 1 و 10 أشخاص	8 666
مجموع القطاع الصناعي	**738 673**

القيمة المضافة للقطاع الصناعي

شهدت القيمة المضافة للقطاع الصناعي نموا لافتا بعد الجائحة، حيث وصلت القيمة المسجلة برسم سنة 2022 مبلغ 212,4 مليار درهم.

1- التوزيع القطاعي للقيمة المضافة

بشكل عام، سجلت معظم القطاعات الصناعية نموًّا ملحوظا في قيمتها المضافة برسم سنة 2022.

القطاعات التي برزت من حيث خلق القيمة المضافة هي حسب الأهمية:

- الصناعات الغذائية بما مجموعه 50,2 مليار درهم ؛
- الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية بقيمة قدرها 49,3 مليار درهم ؛
- صناعة السيارات بقيمة بلغت 43,5 مليار درهم ؛
- صناعة النسيج والألبسة بقيمة قدرها 17 مليار درهم.

التوزيع القطاعي للقيمة المضافة سنة2022

%

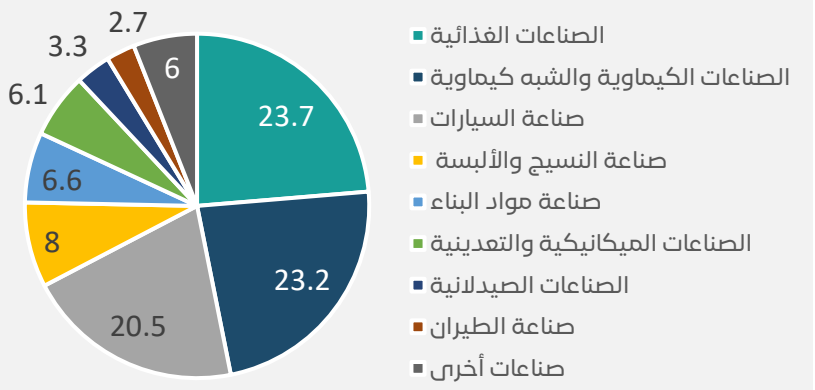

التوزيع القطاعي للقيمة المضافة سنة 2022	
القطاعات الصناعية	القيمة المضافة بملايين الدراهم)
صناعة الطيران	5 709
الصناعات الغذائية	50 237
صناعة السيارات	43 512
الصناعات الكيماوية والشبه كيماوية	49 305
صناعة الجلد	1 660
الصناعات الكهربائية والإلكترونية	5 367
صناعات مواد البناء	13 998
الصناعات الميكانيكية والتعدينية	12 969
الصناعات الصيدلانية	6 926
صناعة البلاستيك	3 970
صناعة النسيج والألبسة	17 005
*صناعات أخرى	1 718
مجموع القطاع الصناعي	**212 376**

صناعات أخرى : صناعات التنمية المستدامة صناعات الطاقات المتجددة ، صناعة السكك الحديدية، صناعات الوزن الثقيل وصناعة السفن

2- التوزيع الجهوي للقيمة المضافة الصناعية

حققت جهة الدار البيضاء - سطات، قيمة مضافة بلغت حوالي 108 مليار درهم سنة 2022 .أما جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، فقد سجلت قيمة مضافة قدرها 37,6 مليار درهم. فيما يخص جهة الرباط -سلا-القنيطرة، فقد سجلت قيمة مضافة قدرها 26,2 مليار درهم.

وبالموازاة مع ذلك، خلقت جهتا مراكش-آسفي وفاس-مكناس قيمة مضافة تجاوزت 10 مليار درهم. حيث سجلت الأولى قيمة مضافة ناهزت 13 مليار درهم في حين سجلت الثانية قيمة مضافة بقيمة 10,4 مليار درهم سنة 2022.

التوزيع الجهوي للقيمة المضافة سنة 2022

الجهات	القيمة المضافة بملايين الدراهم)
بني ملال - خنيفرة	2447
الدار البيضاء - سطات	108502
الداخلة - وادي الذهب	948
درعة - تافيلالت	55
فاس - مكناس	10410
كلميم - واد نون	734
العيون - الساقية الحمراء	1923
مراكش - آسفي	12968
الشرق	3680
الرباط - سلا - القنيطرة	26196
سوس - ماسة	6944
طنجة - تطوان - الحسيمة	37568
مجموع القطاع الصناعي	212376

الاستثمار في القطاع الصناعي

عرفت نفقات الإستثمار في القطاع الصناعي نموا مهما حيث بلغت 33,9 مليار درهم برسم سنة 2022، فعلى منوال المؤشرات السابقة، عرف الاستثمار أيضا انتعاشة ملحوظة بعد الجائحة.

تم ضخ ما يقارب 34 مليار درهم من الاستثمارات في القطاع الصناعي برسم سنة 2022، وذلك دون احتساب استثمارات المشاريع الصناعية التي هي في طور الإنشاء.

1- التوزيع القطاعي للاستثمار الصناعي

تصدرت الصناعات الكيماوية والشبه كيماوية قائمة القطاعات المستفيدة من الاستثمارات الصناعية سنة 2022 حيث تجاوزت قيمتها 9,2 مليار درهم. فيما حلت الصناعات الغذائية في الصف الثاني، بمبلغ استثماري تجاوز8,7 مليار درهم، فيما حلت صناعة السيارات في المركز الثالث بقيمة استثمارية فاقت 8,1 مليار درهم.

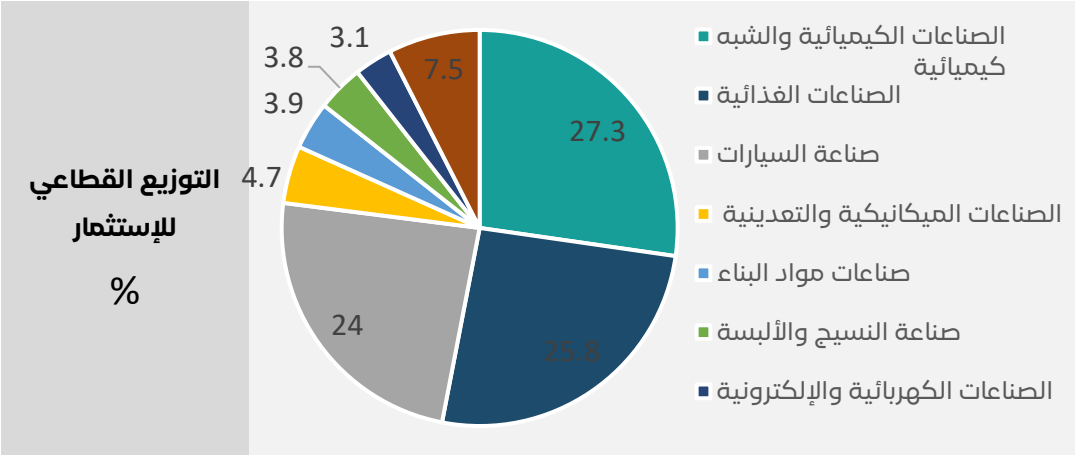

التوزيع القطاعي للإستثمار الصناعي	
القطاعات الصناعية	الإستثمار (بملايين الدراهم)
الصناعات الغذائية	8 721
صناعة السيارات	8 111
الصناعات الكيماوية والشبه كيماوية	9 243
الصناعات الكهربائية والإلكترونية	1 064
الصناعات الميكانيكية والتعدينية	1 578
صناعة النسيج والألبسة	1 278
صناعات مواد البناء	1 334
صناعات أخرى	2 532
مجموع القطاع الصناعي	**33 860**

2- التوزيع الجهوي للإستثمار الصناعي

حققت جهة الدار البيضاء - سطات أعلى قيمة استثمارية في القطاع الصناعي برسم سنة 2022 تجاوزت 13 مليار درهم. في حين حلت جهة طنجة- تطوان -الحسيمة في المركز الثاني بقيمة استثمارية قاربت 6,7 مليار درهم، فيما تمركزت جهة الرباط- سلا - القنيطرة في الصف الثالث باستثمار تجاوز 5,8 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، أنفقت جهتي مراكش-آسفي والشرق مبالغ استثمارية فاقت 2,5 مليار درهم بالنسبة لألولى و 2,6 مليار درهم بالنسبة للثانية، مساهمتين بذلك بنسبة 15,2% من الاستثمار الإجمالي في القطاع الصناعي. راكمت هاته الجهات الخمس السالف ذكرها مجتمعة إنفاق استثماري بلغ 30,9 مليار درهم برسم نفس السنة.

التوزيع الجهوي للإستثمار الصناعي سنة 2022	
الجهات	الإستثمار (بملايين الدراهم)
بني ملال - خنيفرة	247
الدار البيضاء - سطات	13 238
الداخلة - وادي الذهب	333
درعة - تافيلالت	19
فاس - مكناس	1 722
كلميم - واد نون	46
العيون - الساقية الحمراء	230
مراكش - آسفي	2 535
الشرق	2 610
الرباط - سلا - القنيطرة	5 834
سوس - ماسة	355
طنجة - تطوان - الحسيمة	6 691
مجموع القطاع الصناعي	33 860

صادرات القطاع الصناعي

1- التوزيع القطاعي للصادرات الصناعية

مثل رقم المعاملات التصديري نسبة 46,1 % من رقم المعاملات الإجمالي للقطاع الصناعي برسم سنة 2022. تصدرت صناعة الطيران قائمة الصناعات ذات النسبة التصديرية الأعلى من رقم معاملاتها الإجمالي تلتها حسب الأهمية، صناعة السيارات، الصناعات الكيماوية والشبه كيماوية وصناعة النسيج والألبسة، والجلد.

التوزيع القطاعي للصادرات الصناعية سنة 2022		
القطاعات الصناعية	الحصة في الصادرات الإجمالية للقطاع الصناعي سنة 2022 ب%	النسبة التصديرية من رقم المعاملات سنة 2022 ب%
صناعة الطيران	6,3	88,3
الصناعات الغذائية	11,8	23,6
صناعة السيارات	30,2	78
الصناعات الكيماوية والشبه كيماوية	34	68,2
الصناعات الكهربائية والإلكترونية	3	36
الصناعات الصيدلانية	0,4	6,4
الصناعات الميكانيكية والتعدينية	1,4	7
صناعات مواد البناء	0,4	3,6
صناعة البلاستيك	0,6	12,4
صناعة النسيج والألبسة والجلد	11,5	137,5
صناعات أخرى *	0,4	21,2
مجموع القطاع الصناعي	**100**	**46,1**

*صناعات أخرى : صناعات الوزن الثقيل صناعة السكك الحديدية صناعات الطاقات المتجددة صناعات التنمية المستدامة، وصناعة السفن

أظهر التوزيع الجهوي للصادرات الصناعية سنة 2022حظوة قطاعات معينة فيما يتعلق بمساهمتها في صادرات القطاع الصناعي ويتعلق الأمر بالصناعات الكيماوية والشبه كيماوية بنسبة بلغت 34% تلتها صناعة السيارات بنسبة 30,2% ثم الصناعات الغذائية بنسبة .11,8% فصناعة النسيج والألبسة والجلد بنسبة .11,5%

التوزيع القطاعي للصادرات الصناعية سنة2022 %

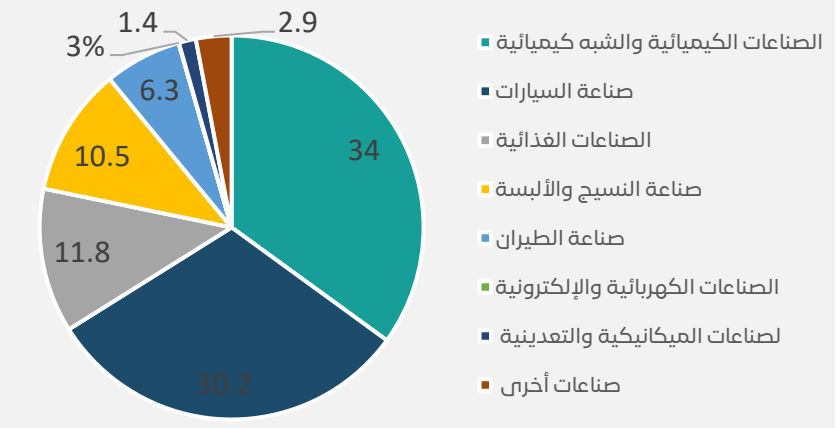

2- التوزيع الجهوي للصادرات الصناعية

أظهر التوزيع القطاعي للصادرات الصناعية برسم سنة 2022 على أن ثلاث جهات قد حظيت مجتمعة بنسبة 85,5% من الصادرات الصناعية ويتعلق الأمر بالدار البيضاء - سطات، طنجة - تطوان - الحسيمة والرباط - سلا - القنيطرة.

بالموازاة مع ذلك سجلت جهات الجنوب نسب تصديرية الفتة، خصوصا جهات كلميم - واد نون والعيون - الساقية الحمراء، حيث عادلت النسب التصديرية من رقم المعاملات الصناعي إلجمالي لهاته الجهات على التوالي 87% و71% ويعزى هذا المعطى بألساس، إلى صادرات المنتجات البحرية المحولة.

التوزيع الجهوي للصادرات الصناعية سنة 2022

القطاعات الصناعية	حصة الجهة من الصادرات الصناعية ب %	النسبة التصديرية من إجمالي رقم معاملات الجهة ب %
بني ملال - خنيفرة	0 ,1	5,7
الدار البيضاء – سطات	47,1	40
درعة - تافيلالت	-	1
الداخلة - وادي الذهب	0,4	43,3
فاس - مكناس	2,8	26
كلميم - واد نون	0,7	87
العيون - الساقية الحمراء	1,4	71,2
مراكش - آسفي	5,9	69,9
الشرق	1,8	36,4
الرباط - سلا - القنيطرة	12,1	56,4
سوس - ماسة	1,3	16,2
طنجة - تطوان - الحسيمة	26,3	66,8
مجموع القطاع الصناعي	**100**	**46,1**

3- توزيع الصادرات الصناعية حسب الفئات العمرية للمقاولات

حققت فئة المقاولات التي يزيد عمرها عن 20 سنة أكبر مساهمة في الصادرات الصناعية الإجمالية حيث بلغت نسبتها 44,4% برسم سنة 2022 كما أن النسبة التصديرية من رقم معاملاتها الإجمالي بلغت 40,6% .

في مقابل ذلك، ساهمت المقاولات التي يقل عمرها عن 10 سنوات بنسبة 27,3% من إجمالي صادرات القطاع الصناعي،

كما أن معدل النسبة التصديرية لهذه المقاولات قد بلغ 54% من رقم معاملاتها الإجمالي، مما يوحي بتوجهها التصديري المهم. في هذا الشأن، فقد توزعت هذه النسبة ما بين 50,8% بالنسبة لفئة المقالات حديثة النشأة التي يقل عمرها عن 5 سنوات و57,1% بالنسبة لفئة المقاولات التي يتراوح عمرها ما بين 6 و10 سنوات.

توزيع حصة الصادرات حسب الفئات العمرية للمقاولات سنة 2022

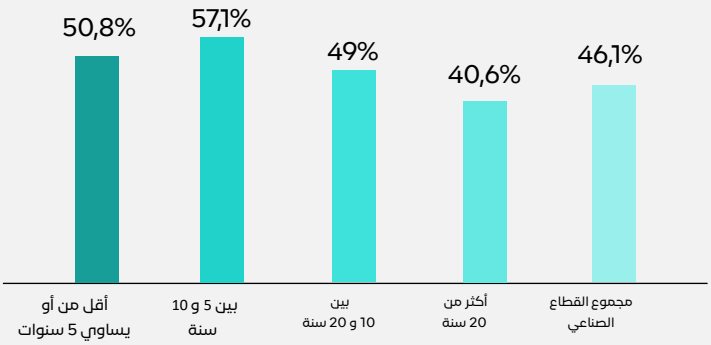

للمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على النتائج التفصيلية لمقياس الصناعة من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة:

https://www.mcinet.gov.ma/ar/liste-documents

ملاحظة: جميع صور الإنفوغرافيك مأخوذة من البارومتر نفسه بتصرف عن بارومتر الصناعة المغربية: أبرز نتائج نسخة 2023 للبحث الصناعي

https://link.aidsmo.org/nb472

المناطق الصناعية بالمملكة المغربية

تُعد المملكة المغربية من الدول الرائدة في مجال تطوير المناطق الصناعية ومناطق التسريع الصناعي، فقد تم إحداث العديد من هذه المناطق في مختلف أنحاء المملكة.

وفي إطار تفعيل إستراتيجيتها لتنمية المجال الصناعي وتحسين جاذبيته، تواصل المملكة المغربية جهودها لوضع عرض يتعلق بالعقار الصناعي، موزع على كل جهات المملكة، من شأنه التمكين من تحفيز الاستثمارات وخلق مناصب شغل مستمرة.

وتتوفر المملكة على 149 منطقة صناعية منتشرة في جميع الجهات الإثني عشر للبلاد إضافة إلى 10 مناطق للتسريع الصناعي.
والمناطق الصناعية هي عبارة عن مناطق جغرافية محددة تم تخصيصها لاستقطاب الأنشطة الصناعية وتوفير بيئة مناسبة لنموها وتطورها. تتوفر هذه المناطق عادةً على بنى تحتية متكاملة من شبكات الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات، بالإضافة إلى خدمات الدعم مثل الحاضنات الصناعية والمراكز البحثية والتدريبية.

فيما مناطق التسريع الصناعي هي نوع فرعي من المناطق الصناعية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات محددة ذات قيمة مضافة عالية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الإلكترونية والطيران والسيارات. تتميز هذه المناطق بوجود حوافز ضريبية وجمركية خاصة، بالإضافة إلى بيئة تنظيمية تسهل ممارسة الأعمال التجارية.

المناطق الصناعية بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة

تتمتع جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بموقع جغرافي استراتيجي مكنها من تمثيل المنطقة الإفريقية والربط بينها وبين القارة الأوروبية. فهذه الجهة تتوفر على العديد من المؤهلات في ميدان الصناعة (الملاحة الجوية، صناعة السيارات، التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والتواصل، الأوفشورينغ، ...)

وتنتشر بهذه الجهة 14 منطقة صناعية و3 مناطق التسريع الصناعي على مساحة تناهز 2115.70 هكتار.

جهة الرباط - سلا - القنيطرة

نظرا لموقعها الجغرافي وخصوصياتها الجوهرية، تتوفر جهة الرباط - سلا - القنيطرة على مؤهلات متعددة تجعل منها مركز جذب واستقطاب اقتصادي بامتياز. فقد تم إنجاز مشاريع واسعة النطاق وتم إطلاق مشاريع أخرى في عدة مجالات مثل اللوجستيك والتنمية المستدامة والزراعة، ...

23 منطقة صناعية و3 مناطق التسريع الصناعي على مساحة كلية تناهز 1308.00 هكتار.

جهة الشرق

تستفيد الجهة الشرقية من بنية تحتية مهمة ومتنوعة تربط قطاعات مختلفة وعدة عمالات. ولقد تم إنشاء المجمع الصناعي سلوان، الذي يعد جزءًا من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، لاستقطاب الشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في الأنشطة المحافظة على البيئة. ومن أجل تعزيز تنمية القطاع الصناعي والسياحي، على شاكلة المنتجع الساحلي "مارشيكا"، تم إنشاء منصات لوجستية رائدة مثل "الناظور ميد ويست". كما يشمل القطب الصناعي الزراعي ببركان المتعلق بـالاستراتيجية الوطنية "مخطط المغرب الأخضر" وبالاستراتيجية الوطنية الناشئة، منطقة صناعية زراعية ، ومركزًا للبحث والتطوير ومراقبة الجودة ، ومنطقة الناظور الحرة التي تحتوي على منطقة بوغريبا للصناعات الزراعية.

المجمع الصناعي سلوان

13 منطقة صناعية ومنطقة للتسريع الصناعي على مساهة تناهز 540.97 هكتار

جهة فاس مكناس

تتمتع جهة فاس - مكناس بخصائص شاملة ومتكاملة تساهم في إشعاعها، فهي تعتبر موقع استراتيجي لتعزيز وإنجاز مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يتجسد توجه المغرب نحو أنشطة ذات توجه دولي وتساهم في تنمية وتطوير البلد في هذه الجهة من خلال تنفيذ مشروع "فاس-شور" المخصص بشكل خاص للأوفشورينغ. والجدير بالذكر أن هذه الجهة تحتضن مشروع "نور أطلس للطاقة الشمسية" كجزء من استراتيجية الطاقة الجديدة في المغرب.

المنطقة الصناعية عين بيضة بفاس

19 منطقة صناعية ومنطقة واحدة للتسريع الصناعي على مساحة كلية تناهز 853.83 هكتار.

جهة الدار البيضاء-سطات

تعتبر جهة الدار البيضاء-سطات المركز الصناعي الرائد في المغرب، حيث تستفيد من قوة عاملة شابة وفيرة ومؤهلة. ويتجه نشاطها الاقتصادي بشكل أساسي نحو القطاع الصناعي والتقنيات الجديدة والبحث والتطوير. كما أنها تستفيد من تراث تاريخي وشاطئي وبنية تحتية تسمح لها بتطوير وتنويع عروضها السياحية. كما أنها واحدة من أكبر التجمعات وأكثرها نشاطًا في المغرب العربي وتحتل المركز المالي الأول في شمال إفريقيا.

المنطقة الصناعية عين السبع

30 منطقة صناعية ومنطقة واحدة للتسريع الصناعي على مساحة كلية تناهز 3431.60 هكتار.

جهة بني ملال خنيفرة

يتجه النشاط الاقتصادي لجهة بني ملال خنيفرة بشكل أساسي نحو القطاع الثالث وخدمات السوق. فهذه المؤهلات تساعد الجهة على تمركزها إلى جانب الجهات الأخرى فيما يتعلق بمساهمتها في القيمة المضافة الزراعية وفي تطوير قطاع الصناعات الغذائية الزراعية. كما تتوفر هذه الجهة على موارد معدنية كبيرة تتكون أساسا من رواسب الفوسفاط.

القطب الصناعي والفلاحي أكروبول بني ملال

9 مناطق صناعية على مساحة كلية تناهز 279.50 هكتار.

جهة درعة تافيلالت

لقد تم إيلاء اهتمام خاص لجهة درعة تافيلالت ، وذلك من خلال إطلاق العديد من برامج التنمية واسعة النطاق تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة. ومن بين هذه المشاريع، يجب الإشارة بشكل خاص إلى محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية: نور 1 ، نور 2 ، نور 3 ، نور 4 ونور دي ميدلت ومشاريع تافيلالت ونور أطلس.

محطة أرفود الشمسية

تتوفر الجهة على 7 مناطق صناعية على مساحة كلية تناهز 204.00 هكتار.

جهة سوس ماسة

تتميز جهة سوس ماسة بتنوع القطاعات التي تساهم في نموها. فالزراعة على وجه الخصوص تعتبر رافد لإدماج السكان المحليين في العديد من المشاريع مثل مشروع حماية محيط منطقة الكردان، والبرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري، تثمين وترميز المنتجات المحلية.

المنطقة اللوجستيكية جنوب أيت ملول

12 منطقة صناعية ومنطقة للتسريع الصناعي على مساحة تناهز 1255.70 هكتار.

جهة كلميم واد نون

تعتبر جهة كلميم واد نون "بوابة الصحراء المغربية" التي تربط الجنوب بشمال البلاد. ويرتكز نشاطها الاقتصادي على القطاع الثالث وعلى وجه التحديد الخدمات.

منطقة صناعية بطانطان

4 مناطق صناعية على مساحة كلية تناهز 198.40 هكتار.

جهة العيون الساقية الحمراء

شهدت جهة العيون-الساقية الحمراء تطورًا اقتصاديًا كبيرًا بشكل رئيسي في قطاعات صيد الأسماك والصناعات الغذائية الزراعية ذات الصلة، والطاقات المتجددة، وكذلك القطاع الثالث مع تطوير السياحة، وخاصة السياحة البيئية وسياحة الواحات. ولقد مكنتها قيمتها المضافة من تحقيق ديناميكية ونموا متزايدا، بمعدل نمو بلغ 12.5% خلال العقد الماضي.

إحدى المناطق الصناعية بالجهة

3 مناطق صناعية على مساحة كلية تناهز 340.50 هكتار.

جهة الداخلة واد الذهب

يعتمد النسيج الإنتاجي لجهة الداخلة-واد الذهب على القطاعات الأولية والثالثة. وتتوفر هذه الجهة أيضا على إمكانيات طبيعية متنوعة تتكون من الصحراء والواحات والمواقع الأثرية والساحل الذي يشكل عرضًا سياحيًا متنوعًا بما في ذلك مواقع ركوب الأمواج والأنشطة ذات الصلة والتي تعرف شهرة دولية.

4 مناطق صناعية على مساحة كلية تناهز 329.00 هكتار.

بالإضافة إلى مناطق صناعية جديدة متفرقة في عدد جهات المغرب إما في طور الإنجاز أو جارية التسويق، ضمنها المدينة الصناعية محمد السادس- طنجة، المنطقة الصناعية لتزنيت، منطقة التسريع الصناعي طنجة- أطوموتيف سيتي، حضيرة صناعية إيكوبارك، المنطقة الصناعية أولاد تايمة، حضيرة صناعية تطوان، المنطقة الصناعية بوزنيقة..

طنجة تيك

الآثار الإيجابية للمناطق الصناعية ومناطق التسريع الصناعي:

- **خلق فرص العمل:** تساهم هذه المناطق في خلق فرص عمل جديدة للشباب، خاصةً في المناطق النائية.
- **جذب الاستثمارات:** تُعد هذه المناطق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني.
- **تطوير التكنولوجيا:** تُشجع هذه المناطق على نقل التكنولوجيا الحديثة إلى المملكة المغربية.
- **تعزيز الصادرات:** تساهم هذه المناطق في زيادة صادرات المملكة من المنتجات الصناعية.

المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية
- رؤية نحو المستقبل -

AIMTCI

المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية

ARAB INDUSTRIAL & MINING TRAINING & CONSULTATIONS INSTITUTE

"يعد المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وجهة للتدريب والاستشارات في مجالات التنمية الصناعية والتعدين."

ويعمل المعهد على:

- تنمية القدرات المعرفية والابتكارية للكوادر العربية.
- تنظيم الدورات والبرامج التدريبية المتخصصة.
- تقديم الاستشارات القطاعية بناء على طلب الدول.

كما يعمل المعهد على إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة مع الجامعات والأكاديميات والمؤسسات التدريبية العربية والأجنبية ذات الصلة لتقديم شهادات تخصصية معتمدة.

يعمل المعهد على مواكبة الاتجاهات العالمية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للقطاع الصناعي وقطاع التعدين.

AIMTCI-aidsmo.org

training@aimtci-aidsmo.org

أبرز القطاعات الصناعية بالمملكة المغربية

تتمتع المملكة المغربية بتاريخ عريق يمتد لآلاف السنين، ممّا جعلها مركزًا تجاريًا وثقافيًا هامًا على مر العصور. وقد ساهم هذا التاريخ في تنوع الأنشطة الاقتصادية في البلاد، بما في ذلك الصناعة التي شهدت تطورا كبيرا منذ بداية القرن العشرين، بدءًا من الصناعات التقليدية مثل النسيج والحرف اليدوية، مرورًا بمرحلة التركيز على الصناعات التحويلية مثل الفوسفاط والصناعات الغذائية، ووصولًا إلى المرحلة الحالية التي تُركز على تطوير الصناعات الحديثة مثل الإلكترونيات والسيارات والطيران.

فبالإضافة إلى تبصر السياسة الملكية الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في النهوض بشتى المجالات ومن بينها القطاع الصناعي، فإن الموقع الاستراتيجي للمملكة الذي جعل منها بوابة إفريقيا ومركزًا للتجارة الدولية يعد من بين العوامل المهمة التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الصادرات الصناعية المغربية، ويعد المغرب حلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، ومركزًا لوجستيًا هامًا ووجهة مثالية للأنشطة الصناعية بفضل إمكانياته الهائلة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية والبنية التحتية.

وفيما يلي سنستعرض عددا من القطاعات الصناعية ومؤشراتها برسم سنة 2022 استنادا إلى موقع وزارة الصناعة والتجارة المغربي ودراسة البحث الصناعي 2022، علما أن قطاعات السيارات والطائرات والجلد والألبسة سيتم التطرق إليها في محور "دور الصناعات في خلق التنمية".

الصناعات الصيدلية:

تشكل الصناعة الصيدلية المغربية بعد الفوسفاط ثاني نشاط كيماوي، حيث يحتل الرتبة الثانية على مستوى القارة الإفريقية، وتُساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، كما تُوفر فرص عمل لحوالي 40 ألف شخص مع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية بنسبة 60%.

وتُعدّ المملكة من أكبر مصدري الأدوية في إفريقيا، وبها كبرى شركات القطاع كـ :

COOPER MAROC, MAPHAR, SANOFI MAROC, SOTHEMA, LAPROPHAN

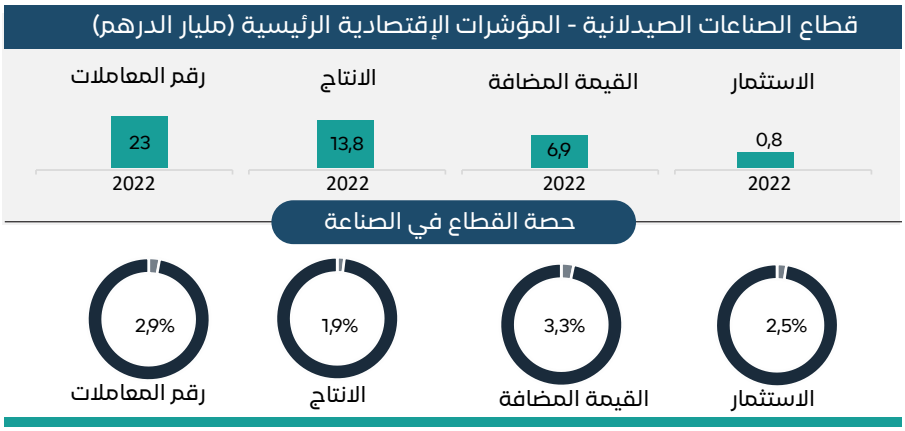

الصناعات الكهربائية

رغم أن صناعة الأسلاك المعزولة وأدوات التوزيع والتحكم الكهربائي لا تشكل إلا 31 بالمائة من شركات القطاع، إلا أنها تشكل 86 بالمائة من الصادرات و79 بالمائة من الاستثمارات و72 بالمائة من الإنتاج، و65 بالمائة من القيمة المضافة في الصناعة الكهربائية.

ويعرف قطاع الصناعات الكهربائية بالمغرب دينامية جديدة منذ انطلاق برنامج الكهربة القروية الشاملة في 1995، والذي أُنجز معظمه من طرف شركات مغربية بمنتوجات مصنعة محليا.

كما كانت لبرامج السكن آثار إيجابية على هذا القطاع، حيث تمكنت الشركات المغربية من ملاءمة منتوجاتها مع مختلف الفئات الاجتماعية.

أصبح قطاع الكهرباء بالتأكيد موجها إلى الخارج، خاصة إلى السوق الافريقية، حيث يصدر التجربة المغربية في مجال الكهربة القروية. وتفتح الاستراتيجية الوطنية في مجال الطاقات المتجددة آفاقا أخرى لنمو القطاع (المخطّط الشمسي، والمخطّط الريحي، والنجاعة الطاقية).

الصناعة الالكترونية

تقع الصناعة الالكترونية عند بداية سلسلة صناعات الطيران والسيارات والسكك الحديدية، فضلا عن مجالات الدفاع والأمن.

وقد شهد هذا القطاع في المغرب نموا مستداما خلال السنوات الماضية مع بروز فرص متنامية، ويتعلق الأمر بما يلي:

*الاستفادة من إمكانيات نقل جزء هام من الصناعات القابلة للترحيل من أوروبا الغربية إلى المغرب والخاصة بالإلكترونيك.

*تشجيع استهداف هذه السوق على بروز تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة عالية مثل الإضاءة والنجاعة الطاقية، والقطاع الكهربائي، والأمن الخاص والعام والطاقات المتجددة.

ولبلوغ أوج مؤهلات المغرب في مجال الصناعة الالكترونية، تعتزم الدولة مواكبة تنمية هذا القطاع من خلال إحداث عرض يتمحور حول تطوير الإلكترونيات المتخصصة، مما سيسمح للبلاد بأن تصبح قاعدة إنتاج وتصدير نحو أوروبا.

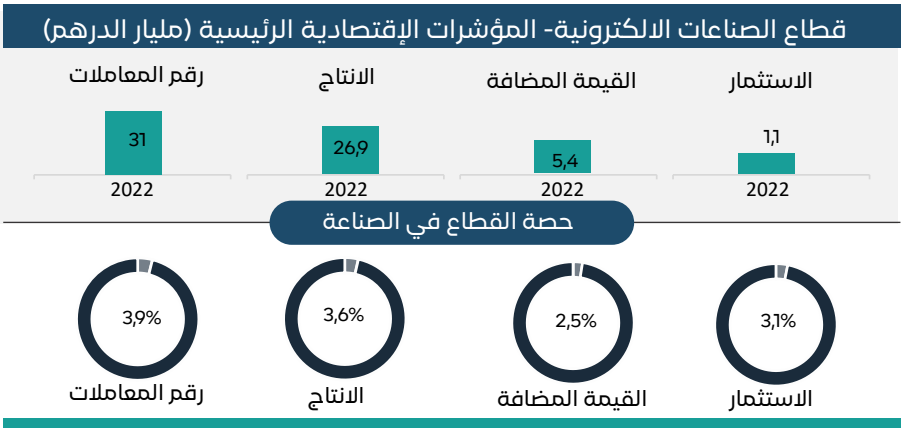

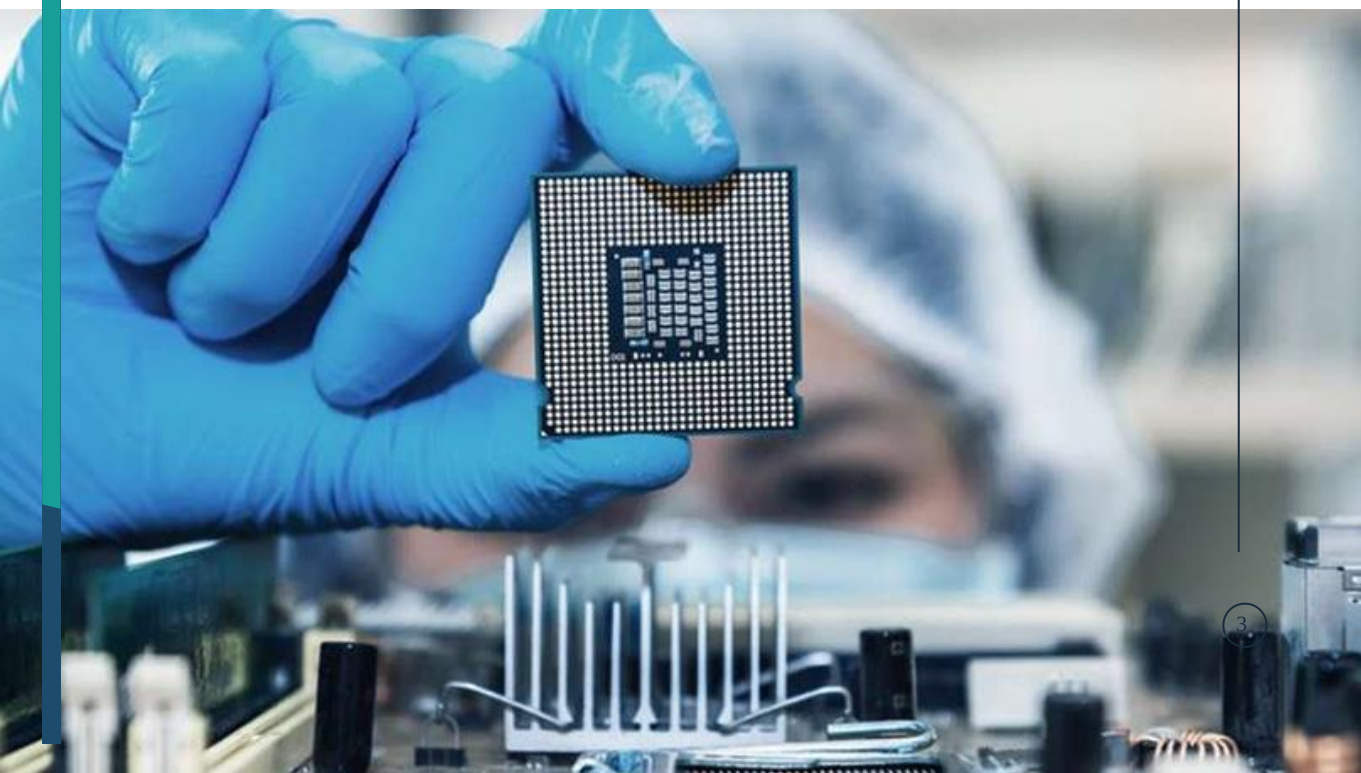

الصناعات الميكانيكية والمعدنية

التعدين والأشغال المعدنية هما الفرعان الأساسيان لقطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية: فهي تشكل 82 بالمائة من الصادرات و94 بالمائة من الاستثمارات و91 بالمائة من الإنتاج و82.6 بالمائة من اليد العاملة.

ويشكل قطاع التعدين والأشغال المعدنية حلقة أساسية في سلسلة الصناعة التحويلية، من خلال دوره كمزود ومناول لعدد من الأسواق، (خاصة البناء والطاقة والنقل والفلاحة)، ولذلك فهو سيستفيد بالتأكيد من النمو المتوقع لهذه الاسواق، بتشجيع من استراتيجيات على المستوى الوطني.

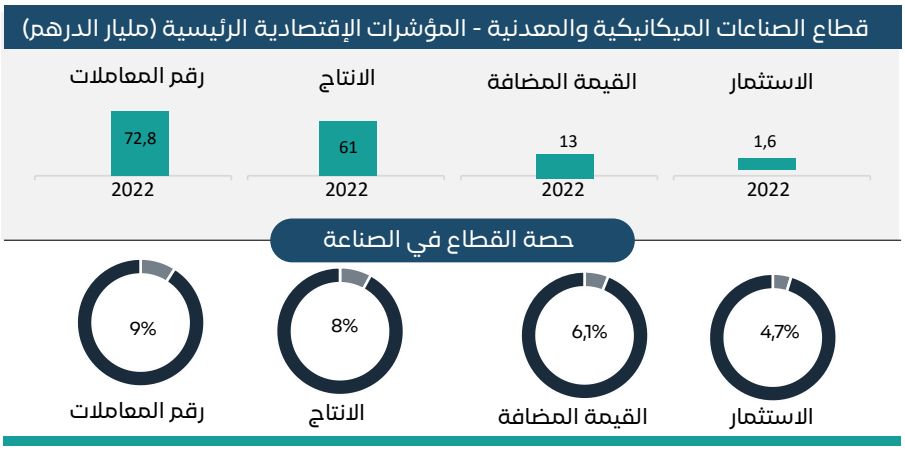

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية

تحتل الصناعات الكيماوية والكيماوية الموازية مكانة هامة في الاقتصاد الوطني نظرا لتنوع منتوجاتها وصلتها الوطيدة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها.

عرفت هذه الصناعات ما بين 2003 و2012 نموا مستقرا كنتيجة مباشرة للسياسات القطاعية التي تبنتها الحكومة من جهة، ولتغير العادات الاستهلاكية من جهة أخرى.

ويستفيد القطاع من وجود المجمع الشريف للفوسفاط، الرائد في كيمياء الفوسفاط، والذي تشكل نشاطاته 52 بالمائة من رقم معاملات القطاع، و90 بالمائة من صادراته، و67 بالمائة من مناصب الشغل التي يوفرها.

ويفتح توفر المادة الخام بسعر منخفض (الفوسفاط) ونقل خبرة المجمع الشريف للفوسفاط في مجال تكوين الموارد والمناولة والبحث والتطوير، المجال أمام تطوير أنشطة صناعية فوسفاطية إضافية حول هذه الشركة الرائدة في المجال.

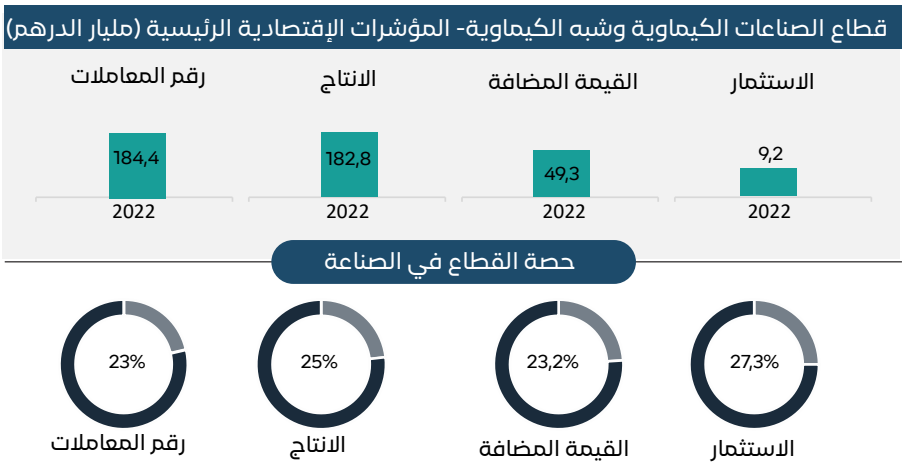

"صنع في المغرب"

رحلة نحو الاستقلالية والريادة

يُعدّ مشروع "صنع في المغرب" أحد أهمّ المبادرات التي أطلقتها وزارة الصناعة والتجارة المـغربية بهـدف تعـزيز "السيادة الاقتصادية" و"السيادة الصناعية" للمملكة. ويركز المشروع على دعم المشاريع التي تُساهم في تعويض الواردات، وتعزيز القيمة المضافة الوطنية، وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز تنافسية المنتجات المغربية في الأسواق العالمية.

فبحسب معالي وزير الصناعة والتجارة الأستاذ رياض مزور في تصريحات إعلامية سابقة، فإن أهداف المشروع تتمثل في:

- تعزيز التنافسية الوطنية من خلال دعم المشاريع التي تُساهم في تصنيع منتجات ذات جودة عالية تُلبي المعايير الدولية.
- دعم القدرة التنافسية من خلال جعل "صنع في المغرب" علامةً تجاريةً تُمثّل الجودة والقدرة التنافسية والاستدامة.
- تسريع الاندماج في سلاسل القيمة العـالمـية والإقـليـمـية من خـلال دعـم الشركات المغربية على التصدير إلى أسواق جديدة. وعلى مسـتوى الأجرأة والإنجازات ستُساهم المشاريع التي تمت مواكبتها في إطار مشروع "صنع في المغرب" في استبدال ما قيمته أكثر من 94 مليار درهم من الواردات، في تعزيز الصادرات المغربية بقيمة تزيد عن 87 مليار درهم، وفي خلق أكثر من 379 ألف منصب شغل جديد.

ومن أجل تحقيق ذلك، اتخذت الوزارة عددا من المبادرات من بينها حملةً تواصليةً للترويج لـ "صنع في المغرب" تشمل السلطات العمومية والفـاعلين الاقتصـاديين والـمجتمع المـدني والمستهلكين، تشجيع الشركات الوطنية على تصنيع منتجات ذات جودة عالية تُلبي المعايير الدولية، تعزيز القيمة المضافة الوطنية من خلال دعم المشاريع التي تُساهم في تصنيع المنتجات المحلية، والترويج للعلامة التجارية المغربية والشركات ذات الإمكانات العالية في أسواق التصدير.

بالإضافة إلى خلق بنك مشاريع من أجل تعويض الصادرات بالإنتاج المحلي وحماية الصناعة الوطنية. كما تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع المتاجر الكبرى والقطاعات الإنتاجية من أجل التزويد لدى الصناع المحليين للنسيج والصناعات الغذائية، الهدف منها تثمين المنظومة الصناعية الوطنية، إلى جانب تقوية القدرات التصديرية لكل فئات المصدرين من خلال مجموعة من البرامج أبرزها:

برنامج الولوج إلى الأسواق «Go-To-Market» يهم المقاولات التي يتجاوز حجم صادراتها السنوي 10 ملايين درهم والعاملة في قطاعي الصناعة والخدمات من خلال تزويدها بالإمكانيات الملائمة لتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي وتشجيعها على تصدير منتج جديد و/ أو التموقع في أسواق جديدة.

برنامج دعم المصدرين المبتدئين تتم من خلاله مواكبة المقاولات غير مصدرة أو ذات نشاط تصديري غير منتظم من أجل وضع استراتيجية تصدير تمكنها من ولوج الأسواق الخارجية ودعم تدابيرها المتعلقة بالولوج إلى الأسواق المستهدفة.

برنامج Export Morocoo Now بشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات يهدف مواكبة 350 مقاولة مصدرة والتي لها مؤهلات تصديرية من خدمات الوكالة في مجال اليقظة وتحليل معطيات الأسواق وسلاسل الإنتاج، الإنعاش والتنقيب التجاري والترويج، الولوج إلى الأسواق والتكوين حول التصدير.

برنامج الحصول على المصادقة وتقييس المنتوجات والذي يهدف إلى دعم المقاولات للحصول على الشهادات اللازمة للولوج إلى الأسواق الدولية.

دعم الجمعيات المهنية الناشطة في قطاعات متعددة للترويج الاقتصادي لقطاعاتها الانتاجية من خلال وضع وتفعيل خطط عمل طموحة تندرج في إطار عقود برامج للفترة 2024-2026.

وتدخل هذه البرامج في منظومة دعم متكامل "تصديركم" تضم تدابير من شأنها تعزيز القدرات التنافسية للمقاولات المغربية على مستوى الأسواق الخارجية من خلال دعم ومواكبة المقاولات لتطوير الصادرات المغربية وتعزيز تنافسيتها وتحسين تموقعها في الأسواق الخارجية وكذا استغلال إمكانيات التصدير المتاحة والتي تقدر قيمتها ب 100 مليار درهم منها حوالي 12 مليار في السوق الإفريقية.

وتشمل هذه البرامج مجمل القطاعات الإنتاجية الصناعية وكذا الخدمات ومن أهمها: صناعة السيارات، الطاقات المتجددة، الكهرباء والإلكترونيك، التكنولوجيات الحديثة والمعلومات، صناعة الأدوية، صناعة الطائرات، الصناعة الغذائية، النسيج والجلد، البلاستيك، الصناعة الميكانيكية والمعدنية، الصناعة الكيميائية والشبه كيميائية، ومواد البناء . وسنستعرض فيما يلي أهم الصناعات المحلية في قطاعات كبرى وواعدة:

نماذج صناعة السيارات والطاقات المتجددة:

تشهد صناعة السيارات في المغرب نموًا ملحوظًا خلال السنوات الماضية،ّلتصبح أحد أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، وذلك بفضل الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي وضعتها الحكومة المغربية عام 2014، والتي تهدف إلى تحويل المغرب إلى قطب إقليمي لصناعة السيارات.

فبالإضافة إلى أن المغرب يعد أكبر منتج للسيارات في إفريقيا، حيث بلغ إنتاجها عام 2023 ما يقارب 1 مليون سيارة لمختلف العلامات التجارية، ويصدر 80% من السيارات إلى أكثر من 70 دولة، فقد أصبح اليوم يصنع سيارات % 100 مغربية.

وخرجت أول سيارة مغربية الصنع إلى النور، خلال حفل ترأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بالقصر الملكي في الرباط، بتاريخ 15 مايو 2023، جنبًا إلى جنب مع مركبة هيدروجينية جديدة صناعة محلية. ما يعزز علامة "صنع في المغرب"، ويدعم مكانة المملكة بصفتها منصة تنافسية لإنتاج السيارات.

ويأتي الكشف عن أول سيارة مغربية الصنع، من إنتاج شركة "نيو موتورز"، صاحبة رأس المال المحلي (هنالك محور خاص عن الشركة في هذا العدد)، بالإضافة إلى مركبة الهيدروجين من إنتاج شركة "نامكس"، التي سُميت "مركبة الهيدروجين النفعية"، ضمن توجه المملكة نحو تعزيز صناعة السيارات والنهوض بها.

وتنسجم هاتان المبادرتان الصناعيتان تمام الانسجام مع التعليمات الملكية السامية الرامية إلى توجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار المنتج، لاسيما في القطاعات المتطورة والمستقبلية، وتحفيز انبثاق جيل جديد من المقاولات في المملكة.

كما يكرس هذان المشروعان، الرؤية المستنيرة لجلالة الملك بخصوص التنمية المستدامة وتعزيز الطاقات المتجددة، لاسيما في قطاع الهيدروجين الأخضر الواعد.

وفي المقابل عرفت السيارات الهجينة (التي تعمل بالكهرباء والبنزين معاً) توسعاً قوياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ولم يخلف المغرب أيضا الموعد ليكون من البلدان الإفريقية والعربية السباقة لإنتاج هذا النوع من السيارات. وكشفت مجموعة "رونو"، عن ملامح أول سيارة هجينة "جوغر" تحمل شعار "صنع في المغرب"، سيشرع في تصنيعها، وحسب تصريحات وزير الصناعة المغربي رياض مزور، في مصانع الشركة بطنجة- شمال المغرب، ابتداء من الربع الثاني من سنة 2024.

وحسب بلاغ للشركة، فالمشروع الصناعي الجديد، من المقرر أن تصل طاقته الانتاجية السنوية إلى 120 ألف سيارة، لأول مرة بالمغرب تصنيع نموذج هجين، مما سيسهم في تقوية منظومة صناعة السيارات وخلق قيمة.

نماذج الصناعات الكهربائية والإلكترونية:

اختارت شركة "تيسلا موتورز"، التابعة لمجموعة " " Elon Musk، التي أصبحت مؤخرًا منتج السيارات الأكثر قيمة في العالم، المغرب لإنتاج جزء أساسي من مركباتها، جهاز الإرسال الرئيسي، وبالتالي أصبح المغرب يصنع هذا الجزء من السيارات الرائدة في السوق ويحمل شعار ""صنع في المغرب"

وبدأت الشركة الإيطالية الفرنسية STMicroelectronics بالفعل في إنتاج جهاز الإرسال الرئيسي للسيارات الكهربائية Tesla، الشركة الرائدة في السوق، في منطقة "بوسكورة" في جهة الدار البيضاء، بعد فوزها بعقد لتصنيع هذه الأجزاء.

وتعرف سيارة "تسلا موديل Y" الجديدة ستاندر إقبالا كبيرا إذ أنها تباع حاليا بالسوق العالمي بسعر 45.380 ألف دولار أمريكي.
وسبق للحكومة المغربية أن أكدت في مناسبات متعددة بان المغرب ماض في تعزيز مكانته في سلسلة قيمة قطاع السيارات كوجهة مفضلة للاستثمارات الدولية الهامة، ولا سيما في مجال التنقل الكهربائي الذي تتنافس فيه الدول الرائدة في مجال الصناعة الإلكترونية.

نموذج التكنولوجيات الحديثة والمعلومات:

قدمت شركة "أطلس سيستمز Atlas systems"، المتخصصة في الحلول التكنولوجية وخدمات المعلومات، أول جهاز كمبيوتر مصنوع في المغرب، أطلق عليه "أطلس"Atlas ، بنظام تشغيل 100٪ مغربي، بعد تطوير النظام القديم، تعزيزا للاقتصاد الوطني، وهو كمبيوتر محمول من الجيل الجديد مصمم لتبسيط المشاركة في التحول الرقمي.
"أطلس"Atlas ، حاسوب مغربي مجهز بنظام تشغيل وتطبيقات مغربية تعمل على الترويج للثقافة والاقتصاد المغربي وذات تصميم متفوق لحماية البيانات. وإدارة محلية لأربع لغات: العربية، الأمازيغية، الفرنسية، الإنجليزية. عزز علامة صنع في المغرب في مجال التكنولوجيا.

على مستوى صناعة الأدوية

يعد المغرب أحد رواد الصناعة الدوائية في أفريقيا والعالم العربي، وهذه الصناعة المستمرة منذ عقود تتوفر على أعلى معايير الجودة الأوروبية، وتضم المملكة 53 شركة دوائية تتوفر 47 منها على مصنع للإنتاج، وتسهم هذه الصناعة في توفير 55 ألف فرصة عمل، منها 13 ألف فرصة عمل مباشرة، كما أن 99% من الأطر في هذه الشركات مغاربة.
وتسهم الصناعة الدوائية بنسبة 1.5% في الناتج المحلي الإجمالي، و5.2% في الناتج الداخلي الخام الصناعي. كما يعمل القطاع على سد الحاجة على الصعيد الوطني من خلال تصنيع الأدوية محليا بنسبة تبلغ 70% من حيث الحجم و54% من حيث القيمة .وحسب تقرير مجلس المنافسة، فإن المغرب يستورد النسبة المتبقية من فرنسا تليها ألمانيا وسويسرا ثم إسبانيا وإيطاليا.
وتشكل الصناعة الدوائية ثاني نشاط كيميائي بالمغرب بعد الفوسفات، حيث يحتل المرتبة الثانية على مستوى القارة الأفريقية، كما أن لهذه الصناعة إمكانات نمو هائلة بفضل مكتسبات عديدة وتجربة تمتد لعقود.

فمن بين أهم الأدوية المصنوعة محليًا بالمغرب

أدوية الجهاز الهضمي: مثل مضادات الحموضة، ومضادات التشنج، ومضادات الإسهال.
أدوية الجهاز التنفسي: مثل أدوية الربو، والسعال، والالتهابات الرئوية.
أدوية القلب والأوعية الدموية: مثل أدوية ضغط الدم، ومضادات تخثر الدم، ومخفضات الكوليسترول.
أدوية الجهاز العصبي: مثل مضادات الاكتئاب، ومضادات القلق، ومضادات الصرع.
أدوية السكري: مثل الأنسولين، وأدوية خفض السكر عن طريق الفم.
أدوية السرطان: مثل أدوية العلاج الكيميائي، وأدوية العلاج المناعي.
أدوية المضادات الحيوية: تُستخدم لعلاج الالتهابات البكتيرية.

وهكذا، فإن **"صنع في المغرب"** يجسد طموحات المملكة المغربية في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، وتعزيز القدرات الصناعية، وتحويلها إلى مركز إقليمي لتصنيع والابتكار. فـ "صنع في المغرب" ليس مجرد شعار، بل هو استراتيجية وطنية شاملة يشارك فيها مختلف الفاعلين: القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية والبحثية.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة، وتطوير الموارد البشرية، وتعزيز البنية التحتية، وتشجيع البحث والتطوير.

إن المغرب يملك كل المقومات اللازمة لنجاح هذا المشروع: موقعه الجغرافي المتميز، وثرواته الطبيعية الغنية، ويده العاملة الماهرة، وإرادته السياسية القوية. "صنع في المغرب" هو الطريق نحو مستقبل مزدهر ومستقل للمملكة المغربية

الصناعة التقليدية المغربية في أوج العطاء

مجهودات هامة لدعم الصناع وتكوينهم وتحسين مردوديتهم

اهتماما بمجال الصناعة التقليدية وحرصا على مواكبة الحرفيين المغاربة، أطلقت الحكومة المغربية عددا من المبادرات والبرامج لدعم الحرف اليدوية العريقة بالمملكة، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع، من أجل تيسير التعريف بالمنتجات الوطنية التقليدية والمساهمة في تسويقها وتعزيز إشعاعها على المستوى المحلي والعالمي.

ويشمل ذلك تقديم الدعم للحرفيين ومواكبة أعمالهم، وتمكينهم من التكوين والتدريب اللازمين، وتشجيعهم على العطاء والتنافسية من خلال تخصيص جوائز وطنية، فضلا عن تسهيل مشاركتهم بالمعارض والملتقيات للترويج للمنتوجات التقليدية، وطنيا ودوليا.

بالإضافة إلى ذلك، توفر الحكومة المغربية الدعم لتحسين جودة المنتجات وتعزيز التصميم والابتكار في الصناعة التقليدية والحرف اليدوية، كما تسعى أيضًا لحماية الميراث الثقافي والتقاليدي وتشجيع الحرفيين على اعتماد الممارسات المستدامة للحفاظ على الموروث الثقافي للمغرب، وتعزيز فرص النجاح والتألق في هذا القطاع المهم من الاقتصاد المغربي.

في هذا الملف، سنستعرض أبرز البرامج التي أطلقتها وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في هذا الباب، فضلا عن النتائج المحققة.

اتفاقية شراكة مع اليونسكو لحفظ الصناعات المهددة بالانقراض

وقعت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، بتاريخ 28 نونبر 2022، على اتفاقية شراكة ترمي إلى وضع نظام دائم لضمان انتقال الكفاءات والمهارات المرتبطة بحرف الصناعة التقليدية، خاصة تلك التي تم تصنيفها كحرف مهددة بالانقراض.

وتهدف كذلك الاتفاقية الموقعة إلى تشجيع الصناع التقليديين من ذوي الخبرة والتجربة بصفتهم كنوز إنسانية بشرية، على تقاسم معارفهم وكفاءاتهم، وعلى استقطاب وجذب الشباب للتكوين وإعادة إحياء الإرث الحرفي.

وتأتي هذه الاتفاقية للحفاظ على عدد من المهارات المرتبطة بالصناعة التقليدية المغربية، التي أصبحت معرضة لمخاطر الانقراض، على اعتبار أن الوسيلة الناجعة لاستمرارية هذه المعارف والكفاءات هو ضمان انتقالها ودوامها عبر إعداد منظومة متكاملة للتكوين والتأهيل.

برنامج المحافظة وتثمين التراث الثقافي اللامادي.. بادرة هامة للدفع بالصناعة التقليدية

على هامش اتفاقية الشراكة المتعلقة بالحفاظ على الصناعات الحرفية المهددة بالانقراض، ترأست معالي وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، السيدة فاطمة الزهراء عمور، اجتماعا للجنة القيادة لبرنامج المحافظة وتثمين التراث الثقافي اللامادي، المرتبط بالصناعة التقليدية المغربية، مع منظمة يونيسكو.

وتميز الاجتماع، الذي حضره سعادة المدير الإقليمي لمكتب اليونسكو لدى الدول المغاربية، السيد إريك فالت، بإعطاء الانطلاقة لبرنامج «المحافظة على المعارف والمهارات المرتبطة بحرف الصناعة التقليدية المهددة بالانقراض من خلال ضمان انتقالها للشباب الناشئ.

كما شهد الاجتماع المصادقة على برنامج التكوين وعلى عملية انتقاء الصناع حاملي المعارف والمهارات المهددة بالانقراض الذين سيمنحون لقب "الكنوز الحرفية المغربية".

وتم تحديد ست مهارات مهددة بالاندثار، وهي: البلوزة الوجدية، وصناعة السروج، وصناعة الآلات الموسيقية، والزليج التطواني، وصناعة الخيام وكذا الطرز السلاوي. كما تم تحديد ستة حرفيين من حاملي هذه المعارف لنقلها للمتدربين الشباب من خلال برامج تدريبية محددة.

"الكنوز الحرفية المغربية"... برامج تكوينية لضمان انتقال الصناعة التقليدية عبر الأجيال

في إطار مواصلة الجهود اللازمة للحفاظ على التراث اللامادي المرتبط بحرف الصناعة التقليدية، أطلقت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالتعاون مع منظمة "اليونسكو"، في يونيو 2023 النسخة الأولى من برنامج "الكنوز الحرفية المغربية".

ويهدف هذا البرنامج كذلك إلى الحفاظ على معارف ومهارات حرف الصناعة التقليدية، بالإضافة إلى إعطاء صفة "كنوز حرفية مغربية" لحاملي هذه المهارات.

هذا البرنامج يعد ثمرة اتفاقية الشراكة بين الوزارة والمنظمة المتعلقة بحفظ الصناعات المهددة بالاندثار، ويتضمن سلسلة من البرامج التكوينية التي تستهدف 32 حرفة ذات حمولة ثقافية قوية، بهدف نقل المهارات المتعلقة بحرف الصناعة التقليدية عبر الأجيال.

وقد وصف السيد إريك فالت، هذا البرنامج، الأول من نوعه بالمنطقة المغاربية، بالخطوة الهامة من أجل الحفاظ على تراث استثنائي للمغرب، مسلطا الضوء على أهمية الصناعة التقليدية في خلق الثروة وفرص الشغل.

وأبرز أن هذا البرنامج، الممتد على 5 سنوات، يهدف إلى المساهمة في الحفاظ على هذه الحرف، وتعزيز ريادة الأعمال في القطاع ودعم حاملي هذه المهارات لضمان نقلها إلى الأجيال الشابة.

وتميز حفل إطلاق هذا البرنامج بتكريم ستة صناع تقليديين تم اختيارهم كـ"كنوز حرفية مغربية" لسنة 2023، والذين تم اختيارهم لمشاركة ونقل معارفهم ومهاراتهم إلى 57 شابا متدربا، حفاظا على هذه الحرف.

ولضمان استمرارية البرنامج، عقدت معالي وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في مارس 2024 اجتماعا للجنة القيادة للبرنامج، والتي يندرج إحداثها في إطار جهود الوزارة لضمان انتقال المهارات المرتبطة بحرف الصناعة التقليدية.

ورحبت معالي الوزيرة باستقبال مؤسسة المحافظة على التراث الثقافي لمدينة الرباط كعضو فعلي جديد في لجنة القيادة لهذا البرنامج الهام، مؤكدة التزام الوزارة بإنجاح النسخة الثانية، وتحقيق الهدف المسطر في أفق عام 2026، من خلال الحفاظ وضمان انتقال 32 حرفة مهددة.

وأشارت معاليها إلى أن لجنة القيادة، وهي هيئة الحكامة الرئيسية للبرنامج، ذكرت بنتائج النسخة الأولى، التي مكنت في عام 2023 من اختيار ستة من أمهر الحرفيين يمثلون حرفا تقليدية رمزية، مسجلة أن هؤلاء الحرفين الستة تمكنوا من تقاسم خبرتهم مع 57 متدربا، 72 في المئة منهم نساء.

من جهة أخرى، تدارست اللجنة التوصيات المتعلقة بمواكبة هؤلاء المتدربين الشباب، خاصة ما يتعلق بتنظيمهم في إطار تعاونيات، ومساعدتهم على الحصول على مقار مجهزة، وتكوينهم من أجل الولوج للتمويل، ومواكبتهم للمشاركة في معارض دولية.

وأخذا بعين الاعتبار النجاح الذي عرفته النسخة الأولى، قررت اللجنة رفع عدد الحرف لهذه النسخة الثانية إلى 10 بدلا من ال6 حرف التي تم اعتمادها في النسخة الأولى، والمتعلقة بالبلوزة الوجدية، وصناعة السروج، وصناعة الآلات الموسيقية، والزليج التطواني، وصناعة الخيام والطرز السلاوي.

وهكذا، أصدرت لجنة القيادة قرارها حول حرف مختلفة لنسخة 2024، وهي الطين، والخزف المكناسي، واللبادة، والطاطاوي، والدك الصويري، والمنتوجات النباتية للجنوب، والجلد الزيواني، والكِير (الرابوز)، وصناعة البوفات المطروزة.

وستهم المحطات المقبلة، في فترة أولى، تحديد 10 حرفيين معلمين و100 متدرب، للانتقال في ما بعد إلى محطة التدريب.

إطلاق 3 برامج لدعم تنافسية الفاعلين بقطاع الصناعة التقليدية

أطلقت وزارة الصناعة التقليدية، بالتعاون مع دار الصانع، ثلاثة برامج لدعم تنافسية الفاعلين بقطاع الصناعة التقليدية، وخصصت هذه البرامج الثلاثة لتحفيز نمو الصناعات التقليدية المغربية وتجويد تنافسيتها وتوسيع نطاقها الدولي، ويتعلق الأمر ب"برنامج التميز" و"برنامج دعم الصادرات" و"برنامج دعم المجمعين".

ومن شأن البرنامج الأول، "برنامج التميز"، هيكلة وحدات الإنتاج من خلال مواكبتها في جميع مراحل سلسلة القيمة، وسيعرض البرنامج 30 خدمة ويستهدف قطاعي "الزرابي" و "الفخار والسيراميك" بحلول سنة 2026.

أما البرنامج الثاني، المخصص لمواكبة الصادرات، فسيدعم الفاعلين من أجل الولوج إلى الأسواق الدولية، بغرض تعزيز إشعاع الصناعة التقليدية المغربية وسيطرة منتجاتها على الصعيد العالمي.

وبخصوص البرنامج الثالث المتعلق بدعم المجمعين، فيروم تحسين إنتاج وتسويق منتجات الصناعات التقليدية، بما في ذلك منصات التجارة الإلكترونية.

وقالت معالي السيدة الوزيرة عمور، في تصريح للصحافة بهذه المناسبة، إنه "في مواجهة التحديات الجديدة المفروضة، لا سيما بسبب المنافسة المتزايدة والتطورات التي تشهدها أساليب الشراء والاستهلاك سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فإننا نتوخى دعم الحرفيين في هيكلتهم وقدرتهم على الابتكار والإنتاج والتسويق على الصعيدين المحلي والدولي".

وزادت أن الفاعلين في القطاع سيتمكنون الآن من الولوج إلى البرامج الثلاثة التي ترمي إلى تحقيق رقم معاملات إضافي عند التصدير قدره 3 مليار درهم.

من جانبه، قال سعادة رئيس فدرالية مقاولات الصناعة التقليدية، السيد محمد خالد العلمي، إن هذه المبادرات تعتبر بداية محطة مهمة في الارتقاء بالقطاع، من أجل تعزيز مكانة المقاولات والتعاونيات والحرفيين على الساحتين المحلية والدولية.

وأضاف في تصريحات للصحافة أن الفدرالية، بالشراكة مع الوزارة، أطلقت كذلك منصة لتسهيل التواصل وفرص العمل داخل القطاع من خلال شبكة قوية لتنشيط القطاع ودعم المقاولات الحرفية بشكل كامل.

وبدوره، أورد سعادة المدير العام لدار الصانع، السيد طارق صادق، أن البرامج الثلاثة تهدف إلى دعم مختلف فئات الحرفيين، وتسعى إلى تحسين الولوج إلى الأسواق الدولية، وتثمين المنتجات الحرفية وتنظيم عمل الحرفيين طوال سلسلة القيمة.

التوقيع على 3 اتفاقيات شراكة من أجل دعم الصناع التقليديين

وقعت كل من وزارة الصناعة التقليدية، ومؤسسة دار الصانع، ومجموعة بريد المغرب ومنظمة التجارة العادلة الدولية، في فبراير 2024، على ثلاث اتفاقيات شراكة، تروم تعزيز ودعم الصناع التقليديين.

وتهدف هذه الاتفاقيات، الموقعة في إطار الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية، إلى دعم القدرة التنافسية للفاعلين في القطاع.

وقد وقع على الاتفاقيتين الأوليتين معالي السيدة الوزيرة عمور، وسعادة المدير العام لدار الصانع السيد طارق الصادق، وسعادة المدير العام لمجموعة بريد المغرب، السيد أمين بنجلون التويمي.

وتهدف الاتفاقية الأولى إلى تحسين الأداء العملياتي للفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية الوطنية، من خلال النهوض بالصادرات نحو الأسواق الدولية. كما تتعلق أساسا بوضع أسعار تفضيلية لفائدة الفاعلين المغاربة في قطاع الصناعة التقليدية.

أما الاتفاقية الثانية، فتتعلق بإصدار سلسلة من الطوابع البريدية، في إطار برامج بريد المغرب لهواة الطوابع ابتداء من سنة 2024، وذلك بهدف تعزيز وتثمين غنى التراث الحرفي المغربي والخبرة الاستثنائية للصناع التقليديين.

أما الاتفاقية الثالثة، والتي أبرمت بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودار الصانع ومنظمة التجارة العادلة الدولية، فتهدف إلى تسهيل عمليات تصدير المنتجات المغربية للصناعة التقليدية.

ويشكل التوقيع على اتفاقيات الشراكة هذه إطارا عاما للتعاون بين هذه المؤسسات، كما يترجم رغبتها المشتركة في المساهمة في تنمية قطاع الصناعة التقليدية.

التصدير والاستدامة واعتماد علامة "صنع في المغرب"

أكدت معالي الوزيرة عمور، خلال افتتاح الدورة الثامنة للأسبوع الوطني للصناعة التقليدية بالدار البيضاء، في شهر فبراير من هذه السنة، أن التصدير وعلامة "صنع بالمغرب" والاستدامة هي أبرز الروافد لتطوير الصناعة التقليدية بالبلاد.

وتابعت معاليها أنه من أجل مواكبة الصناع التقليديين، تم وضع برامج لدعم التصدير، فضلا عن مراكز للتميز تهدف إلى تحديث فروع هذه الصناعة، حيث تم البدء بالزرابي والفخار، على أن يتم توسيع هذه المبادرة لتشمل مجالات أخرى".

وفيما يتعلق بالرافعة الثانية، أبرزت أن "وضع العلامات التجارية يشكل محورا هيكليا مهما، يعزز شعار "صنع في المغرب" ويتيح حضورا أكبر للمنتجات المغربية في أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط"، مضيفة أن "ورش الاستدامة ينخرط في الحفاظ على الصناعة التقليدية من خلال تسجيل المتدربين

بمدارس متخصصة، وهو ما شهد زيادة بنسبة 55 في المائة بين عامي 2021 و2023".

ومن جهة أخرى، أكدت معالي الوزيرة أن الحكومة تولي أهمية كبيرة لهذا القطاع الدينامي الذي يشغل أكثر من مليوني صانع تقليدي، موضحة أن منتجات الصناعة التقليدية حققت أكثر من مليار درهم من عائدات التصدير خلال السنتين الماضيتين (2022-2023).

وأوضحت أولويات العمل الحكومي لتحديث القطاع، بما يتوافق مع الطلب المتزايد على المنتجات الأصيلة، مع الاهتمام بقضايا الاستدامة واحترام البيئة والرقمنة.

كما شكل الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية فرصة للصناع التقليديين المغاربة للالتقاء بالمشترين المهنيين والمهندسين المعماريين والمصممين وممثلي العلامات التجارية الكبرى ومراكز التوزيع الدولية من خلال فعاليات وأنشطة مختلفة.

نتائج الجهود المبذولة:

بحسب معالي الوزيرة عمور فإن قطاع الصناعة التقليدية سجل نتائج مهمة:

- تحقيق نسبة نمو هامة في القطاع بصادرات تناهز 1 مليار درهم
- الحفاظ على الأداء الاستثنائي، من خلال تسجيل 984 مليون درهم بنهاية نونبر الماضي، أي بزيادة بنسبة 7 في المائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.
- توظيف 20 في المائة من الساكنة النشيطة وتساهم بنسبة 7 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

وبحسب معالي رئيس الحكومة فإن الصناعة التقليدية :

- تساهم في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 7 في المائة وتشغل نحو 20 في المائة من الساكنة النشيطة.
- الأداء المتميز لصادرات القطاع بلغت، ولأول مرة في تاريخها، عتبة المليار درهم في سنتي 2022 و2023.
- قطاع الصناعة التقليدية يعزز جاذبية الوجهة السياحية المغربية، حيث أن حوالي 10 في المائة من عائدات السياحة بالعملة الصعبة ناتجة عن مشتريات منتجات الصناعة التقليدية.

يعد قطاع الصناعة التقليدية من بين القطاعات المشغلة بامتياز، حيث يبلغ إجمالي عدد العاملين به ما يقارب 2.4 مليون صانعة وصانع، ينشطون في الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية (التي تمثل 17 ٪ من اليد العاملة في القطاع بأكمله، أي حوالي 420.000 صانع)، والإنتاجية النفعية (30٪) والخدماتية (53٪).*

مقال تجميعي عن وزارة السياحة والصناعة التقليدية والإقتصاد الاجتماعي والتضامني / و وكالة المغرب العربي للأنباء.

المبادرة العربيـة للـدستور الغذائي

ARAB CODEX INITIATIVE

المبادرة العربية للدستور الغذائي (Arab Codex Initiative) هي مشروع منفذ من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO) بالتعاون مع الجمعية العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS).

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز كفاءات الدستور الغذائي في المنطقة العربية، وترسيخ ودعم المشاركة الفعالة للوفود من الدول العربية في فعاليات هيئة الدستور الغذائي وكذلك في أنشطة وضع مواصفات الأغذية الدولية وإعداد مواقفها مع مراعاة احتياجات وخصوصية المنطقة العربية والتأثير المحتمل لمعايير الأغذية المقترحة.

يذكر أن الجمعية العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (Global Food Regulatory Science Society) هي منظمة غير ربحية تأسست في كندا، وتستضيفها منصة تحليل المخاطر والتميز في تشريعات الأغذية (PARERA) لمعهد التغذية والأغذية الوظيفية (INAF) من جامعة لافال بكندا. حيث تهدف (GFoRSS) إلى تعزيز ونشر المعرفة والكفاءات المتعلقة بعلوم تشريعات الأغذية، بما في ذلك، على سبيل المثال، تطبيق تحليل مخاطر الأغذية والتخصصات المرتبطة بها، وتطوير قوانين الأغذية وتقييم الآثار الاقتصادية للتدابير التنظيمية للأغذية.

المملكة المغربية عضو فعال في المبادرة العربية للدستور الغذائي من خلال مشاركتها في الاجتماعات التنسيقية للمبادرة والتي يشارك فيها نقاط اتصال الدول العربية في هيئة الدستور الغذائي، وفي الأنشطة التي تنفذها المبادرة من دورات تدريبية وورش عمل وندوات علمية واستشارات فنية.

GFoRSS

A.I.D.S.M.O

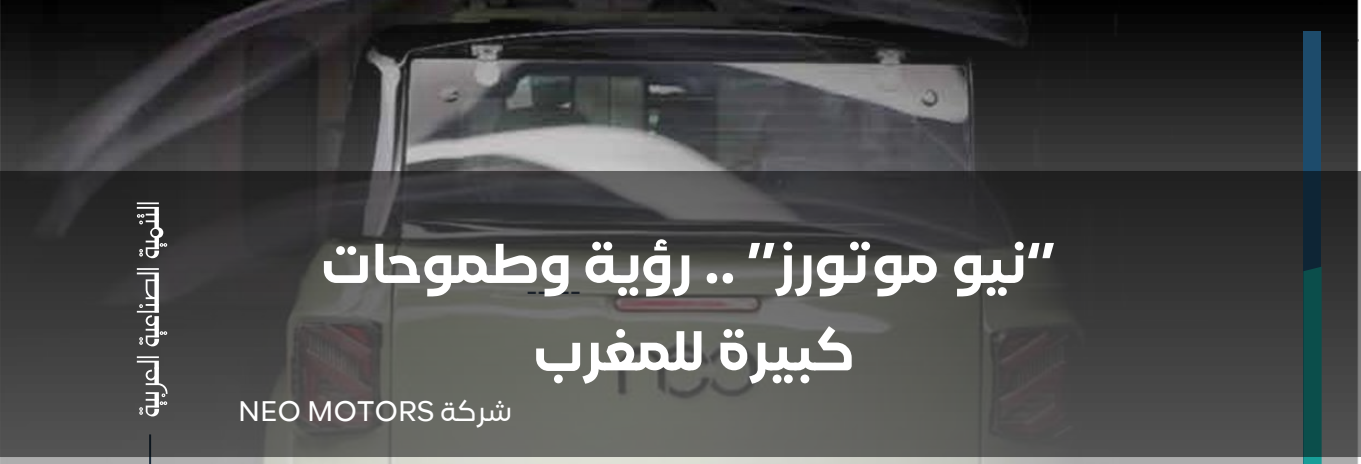

"نيو موتورز" .. رؤية وطموحات كبيرة للمغرب

شركة NEO MOTORS

انطلاقا من الدينامية المستنيرة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ينخرط المغرب بحزم في مجال التصنيع بالمملكة، من خلال إعطاء الأولوية لبعض المهن التي تعرف باسم «المهن العالمية للمغرب»، ولا سيما قطاع السيارات. وتماشيا مع هذه الدينامية تمخضت شركة تصنيع السيارات «نيو موتورز» التي يقع مقرها بعين عودة- الرباط وتعتبر أول مصنع بالسلسلة في تاريخ المملكة، من رؤية مشتركة بين صديقين مغربيين جمعتهما مقاعد الدراسة بالجامعة وبرأس مال مغربي بنسبة 100% .

قبل 7 سنوات، انتبه نسيم بلخياط ومهدي بن سعيد إلى أن المغرب يمتلك منظومة قوية لصناعة السيارات، وهذا ما دفعهما إلى التخطيط للاعتماد على هذه الخبرة لإنتاج أول سيارة مغربية % 100. هو رهان مجنون بالنسبة للبعض، لكنهما سيبذلان كل طاقاتهما في هذا المشروع لبلوغ النجاح.

إن إنشاء «نيو موتورز» مدفوع بطموحين رئيسيين. يتمثل الطموح الأول في تحقيق قفزة نوعية نحو صناعة سيارات مغربية، والانتقال من «العمل تحت الطلب لفائدة العلامات التجارية العالمية، إلى التصميم الشامل لسيارة وطنية% 100، ترتكز على مهارات وخبرة مهندسين مغاربة.

تتموقع «نيوموتورز بحزم كعلامة تجارية مبتكرة من حيث الاستخدام وتقديم حلول تنقل عملية ومتعددة الاستخدامات، قادرة على تلبية احتياجات الحياة اليومية. ويعبر توقيعها سيارات من أجل الحياة» عن رؤية سيارة مصممة لتكون الرفيق اليومي المخلص. علامة تجارية ودودة تراهن على ما هو عملي من أجل الحصول على الأفضل، تضمن «نيو موتورز» للجميع الجودة والسلامة بسعر مناسب للأسر المغربية.

تستهدف العلامة التجارية مجموعة واسعة من الزبناء، بدءا من الشباب النشيطين إلى الأسر التي تبحث عن سيارة عملية ومتعددة الاستخدامات تلبي احتياجات التنقل اليومية من أجل تسهيل عملية الاقتناء، تعمل «نيو موتورز» حاليا مع العديد من المؤسسات البنكية لتقديم شروط تمويل مبتكرة ومفيدة.

الهدف هو تقديم صيغة بدون دفعة أولية، وبأقساط شهرية تتراوح بين 2600 و3500 درهم.

ومن أجل أن تكون دائما أقرب إلى زبنائها، أنشأت «نيو موتورز» كذلك خدمة ما بعد البيع عالية الجودة، مع توفر قطع الغيار وبأسعار معقولة للغاية. ولتعزيز حضورها، ستعتمد العلامة التجارية أيضا على المنشآت المتوفرة، من خلال تطوير شراكات استراتيجية مثل تلك الموقعة مع مجموعة "أكوا" لإنشاء نقاط صيانة على الصعيد الوطني.

"نيو موتورز" تكشف النقاب عن أول سيارة مغربية 100%

استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نسيم بلخياط، الرئيس التنفيذي لشركة «نيو موتورز»، بتاريخ 15 ماي 2023، حيث كان الاستقبال الملكي فرصة أحاط فيها جلالته المشروع بعنايته السامية تشجيعا لهذه المبادرة الأولى من نوعها في المغرب، وبهذه المناسبة وشح صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله السيد بلخياط بوسام الكفاءة الفكرية.

كلمة الرئيس التنفيذي بهذه المناسبة

أنا فخور للغاية بإطلاق نموذجنا الأول، نتاج عملنا الجاد وشغفنا بصناعة السيارات تعكس هذه السيارة التزامنا بالتميز والجودة والابتكار. كما أنه تعبير عن فخرنا بمغربيتنا، ورغبتنا في المساهمة في التنمية الاقتصادية لبلادنا.

«نيو» صارت حقيقة وهي أيضا تعكس رؤيتنا لمستقبل صناعة السيارات المغربية. وقد تم تصميمها للاستجابة لتوقعات السوق المحلية في المقام الأول. قمنا بتزويدها بهيكل خاص وإطار مصنوع من الألياف الزجاجية، وهي مادة خفيفة وصلبة يسهل صيانتها وإصلاحها، أول سيارة مغربية 100%، وأكثر من 60% من مكوناتها مصدرها منظومة مصنعي المعدات المستقرين بالمغرب، مصدر آخر للفخر.

أود أن أشكر بشكل خاص جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على دعمه غير المشروط لصناعة السيارات المغربية. كما أود أيضا أن أشكر جميع الأشخاص الذين منحوني الفكرة والرغبة والإرادة للمشاركة في هذا المشروع.

لقد كانت ثقتهم ودعمهم حاسمين في تمكننا من تنفيذ هذا المشروع الطموح. لا أنسى أيضا من رفضوا هذا المشروع، لقد دفعونا إلى التفوق على أنفسنا، والسعي دائما إلى المزيد، وتقديم أفضل ما لدينا.

طموحات على المدى البعيد

نسيم بلخياط،
الرئيس التنفيذي
لشركة «نيو موتورز»

على المدى البعيد تطمح «نيو موتورز» لزيادة إنتاجها والتكيف مع الاستقبال المتوقع أن يخصصه السوق الأول لسياراتها.

وبالفعل تم التخطيط لاستثمارات ضخمة للتمكن من الإنتاج بشكل أكبر. كما تستهدف «نيو موتورز» السوق الأفريقية، علما أن ترخيصها يسمح لها بتسويق سياراتها في أسواق أخرى، بما في ذلك أوروبا. الرئيس التنفيذي للشركة لا يجد ما يمنع رفع هذا التحدي.

بالإضافة إلى إطلاق هذا النموذج الأول، فإن الدراسات المتعلقة بإطلاق نسخة كهربائية متقدمة بالفعل. وبالتالي، فمن المتوقع أن تصل أول سيارة كهربائية 100% مغربية إلى السوق قريبا. وهذا إنجاز جديد للصناعة الوطنية.

لدينا طموحات لبلدنا أولا. «نيو موتورز» هي اليوم سيارة للمغرب، ولكن غدا يمكن أن تصدر هذه العلامة التجارية في أسواق أفريقية وأوروبية. وتكون مناسبة لمغاربة العالم. إن إمكانياتنا رائعة وتتجاوز الأداء الصناعي. فهي في المقام الأول مغامرة إنسانية، وهي تجسد الطموح. كما أنها تشير إلى أن بلدنا لديه إمكانيات رائعة، وأن قارتنا، أفريقيا، قادرة على التقدم بمفردها وأن تكون طموحة ومتمكنة.

«نيو موتورز» هي. اليوم، مفخرة لنا جميعا، مع أمل أن تعبد الطريق أمام فاعلين آخرين، متسلحين بالإيمان، لخلق علامات تجارية رائعة تتناسب مع حاجيات التنقل في عصرنا الجديد. ومن أجل الاستمرارية، نحن جميعا هنا وفي أي مكان آخر، مغاربة العالم، نساهم في تألق مملكتنا أينما ذهبنا».

سيارة « كروس أوفر » مميزة قابلة للتعديل وفي المتناول

النموذج الأول الذي طورته شركة «نيو موتورز» هو "كروس أوفر" مدمج وقابل للتعديل، بإمكانه التكيف مع الحياة اليومية، والرحلات القصيرة ضمن حركة مرور مكثفة. بالإضافة إلى رحلات نهاية الأسبوع، إلى الشاطئ وخارج المدن. تتميز بهيكلها المصنوع من الألياف الزجاجية، وهي مادة خفيفة الوزن تتيح مرونة فائقة عند الإصلاح.

الإصدار الأول من هذا "الكروس" هو عبارة عن نموذج ثلاثي الأبواب سيسعد بشكل خاص السائقين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 إلى 40 ممن يقتنون سيارة لأول مرة. وبفضل معداتها القابلة للتعديل، تتأرجح بحيوية بين السيارة العائلية والسيارة النفعية.

تتميز هذه السيارة بشكلها الكبير وشخصيتها الخالدة التي تذكرنا بالمركبات الرباعية الأولى الأسطورية في أربعينيات القرن الماضي، وذلك بفضل سقفها الصلب القابل للطي. كما سيسعد المشترون المستقبليون بخاصية Carplay التي يمكنها عرض الخيارات المدمجة في الهاتف.

تتجسد عقلية الشركة الناشئة لدى «نيو موتورز» أيضا من خلال مجموعة واسعة من خيارات التعديل المقدمة، سواء من خلال عملية التخصيص الافتراضي قبل الطلب أو في وقت الشراء من «نيو موتورز»، والتي تتيح الاختيار من بين مجموعة واسعة من الألوان والملصقات والمقاعد (خياطة جلد ... وحتى أنواع الإطارات. وما زالت الشركة تتمسك بعقلية الشركات الناشئة، حيث يمكن حجز اختبارات للقيادة عبر الإنترنت، أو في متاجر مؤقتة ستقوم «نيو موتورز» بإنشائها في الأماكن التي يتردد إليها جمهور الزبناء المستهدف.

يتم تسويق النموذج الأولي ابتداء من 165000 درهم شاملة للضرائب، ويتم تقديم نموذج الخيارات الكاملة ابتداء من185000 درهم شاملة للضرائب.

"نيو موتورز" رهان مغربي على صدارة التنقل الإلكتروني

النموذج الأول الذي طورته شركة «نيو موتورز» هو كروس أوفر مدمج وقابل للتعديل، بإمكانه التكيف مع الحياة اليومية، والرحلات القصيرة ضمن حركة مرور مكثفة.

بالإضافة إلى رحلات نهاية الأسبوع، إلى الشاطئ وخارج المدن. تتميز بهيكلها المصنوع من الألياف الزجاجية، وهي مادة خفيفة الوزن تتيح مرونة فائقة عند الإصلاح.

الإصدار الأول من هذا الكروس هو عبارة عن نموذج ثلاثي الأبواب سيسعد بشكل خاص السائقين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 إلى 40 ممن يقتنون سيارة لأول مرة. وبفضل معداتها القابلة للتعديل، تتأرجح بحيوية بين السيارة العائلية والسيارة النفعية. تتميز هذه السيارة بشكلها الكبير وشخصيتها الخالدة التي تذكرنا بالمركبات الرباعية الأولى الأسطورية في أربعينيات القرن الماضي، وذلك بفضل سقفها الصلب القابل للطي.

كما سيسعد المشترون المستقبليون بخاصية Carplay التي يمكنها عرض الخيارات المدمجة في الهاتف.

تتجسد عقلية الشركة الناشئة لدى «نيو موتورز» أيضا من خلال مجموعة واسعة من خيارات التعديل المقدمة، سواء من خلال عملية التخصيص الافتراضي قبل الطلب أو في وقت الشراء من «نيو موتورز»، والتي تتيح الاختيار من بين مجموعة واسعة من الألوان والملصقات والمقاعد (خياطة جلد ... وحتى أنواع الإطارات. وما زالت الشركة تتمسك بعقلية الشركات الناشئة، حيث يمكن حجز اختبارات للقيادة عبر الإنترنت، أو في متاجر مؤقتة ستقوم «نيو موتورز» بإنشائها في الأماكن التي يتردد إليها جمهور الزبناء المستهدف.

يتم تسويق النموذج الأولي ابتداء من 165000 درهم شاملة للضرائب، ويتم تقديم نموذج الخيارات الكاملة ابتداء من185000 درهم شاملة للضرائب.

دور الصناعات المغربية في خلق التنمية

محمد جدري
خبير اقتصادي ومالي مغربي
مدير مرصد العمل الحكومي المغربي

يطمح المغرب من خلال نموذجه التنموي الجديد إلى لعب دور حاسم في تحقيق التنمية، بحيث أصبح اليوم يتوفر على رؤية واضحة تحمل عنوان "رؤية 2035" التي يبتغي من خلالها الوصول إلى ناتج داخلي خام يعادل 260 مليار دولار بحلول عام 2035.

بطبيعة الحال، فإن دور النموذج التنموي الجديد في تحقيق الهدف المحدد لزيادة الناتج الداخلي الخام للمغرب يمر وجوبا عبر مواصلة العمل على :

1- تعزيز البنية التحتية:

يشمل ذلك استثمارات في الطرق والمواصلات والطاقة والاتصالات، مما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد ويسهم في جذب المزيد من الاستثمارات؛

2- تطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

يتضمن ذلك دعم الصناعات التحويلية والزراعة والصناعات الغذائية والسياحة، وتعزيز الصادرات لزيادة الإيرادات الخارجية؛

3- تعزيز التعليم والتكوين المهني:

يهدف إلى تطوير مهارات القوى العاملة وتوفير العمالة الماهرة التي تلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة؛

4- دعم ريادة الأعمال والابتكار:

يشجع على إنشاء ونمو الشركات الناشئة وتطوير قطاع الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز الديناميكية الاقتصادية؛

5- تعزيز الاستدامة البيئية والتنمية الاجتماعية:

يركز على تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز المساواة الاجتماعية والفرص للجميع.

تجدر الإشارة، إلى أن المغرب قام بجهود كبيرة خلال العشرين سنة الماضية من أجل تحويل اقتصاده، من اقتصاد يعتمد على الفلاحة والفوسفاط والسياحة، إلى اقتصاد متنوع يعتمد أساسا على الفلاحة، الصناعات الإستخراجية، صناعة السيارات، صناعة الطائرات، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج والألبسة والجلد والسياحة والصناعة التقليدية.

هذه الجهود الكبيرة تم تحقيقها من خلال تأهيل بنيته التحتية، تأهيل للرأسمال البشري وتحسين مناخ الأعمال وكذلك تنويع للشراكات الاقتصادية والتجارية مع شركاء غير تقليديين من قبيل الصين وكوريا الجنوبية وبريطانيا ودول أوروبا الشرقية.....

يعول المغرب على الصناعة التي أصبح مطلوب منها اليوم أن تلعب دوراً حيوياً في خلق الثروة وتوفير فرص العمل لحوالي 300 ألف باحث عن شغل يتدفقون سنويا، عبر مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك:

صناعة السيارات

تعتبر صناعة السيارات من أهم القطاعات الصناعية في المغرب، حيث تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير فرص العمل في مجالات مختلفة مثل التصنيع والهندسة والتكنولوجيا، بحيث ان هذه الصناعة تستفيد من :

موقع استراتيجي: يعتبر المغرب موقعًا جذابًا للشركات العالمية لصناعة السيارات بسبب موقعه الاستراتيجي بين أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط.

الاستثمارات الأجنبية: شهد المغرب جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع صناعة السيارات، مما ساهم في نمو القطاع وتطويره.

التعاون مع الشركات العالمية: تعاونت الحكومة المغربية مع شركات سيارات عالمية مثل رينو وبيجو ستروين وفورد لتأسيس مصانع في المغرب.

توفير الوظائف: أحد الفوائد الرئيسية لتطوير صناعة السيارات في المغرب هو توفير فرص عمل للشباب المحلي ورفع مستوى الاقتصاد.

الصادرات: أصبح المغرب مصدرًا مهمًا للسيارات المصنعة، حيث يتم تصدير السيارات المنتجة في المملكة إلى أسواق عديدة في أوروبا وإفريقيا.

إجمالا، فإن قطاع صناعة السيارات أصبح قطاعا مهما خلال السنوات الماضية، بحيث أن هذه المنظومة الصناعية أصبحت تتوفر على أكثر من 250 مصنعا في مختلف مدن المملكة بقدرة إنتاجية تصل إلى أكثر من 700 ألف سيارة في السنة، مشغلة عددا كبيرا من الشباب المغاربة يقدرون بأكثر من 225 ألف منصب شغل مباشر، بل أكثر من ذلك أن الايرادات السنوية لهذا القطاع تجاوزت 12 مليار دولار خلال سنة 2023 بنسبة إندماج محلية تفوق 64%.

صناعة الطائرات

يشهد قطاع صناعة الطيران في المغرب نمواً ملحوظاً، حيث تستقطب الشركات العالمية للطيران مثل بوينغ وإيرباص لإنشاء مراكز صيانة وإصلاح الطائرات، مما يعزز الفرص الوظيفية للمهندسين والفنيين.

هذا القطاع الذي أصبح اليوم يشغل أكثر من 18 الف منصب شغل في حوالي 142 مقاولة في هذا الميدان، ناهيك عن تحقيقه لحوالي ملياري دولار كرقم معاملات خلال سنة 2023 بنسبة اندماج محلية تعادل 38%.

صناعة النسيج والألبسة والجلد

تعتبر هذه الصناعات من القطاعات الرئيسية في المغرب، حيث توفر فرص عمل للعديد من العمال في المصانع وورش الخياطة، بالإضافة إلى دعم الصادرات وتحقيق الإيرادات.

الطموح المغربي اليوم في أن يصل هذا القطاع الذي يشغل مئات الآلاف من النساء والرجال إلى حجم تصديري يفوق 5 ملايير دولار خلال السنوات المقبلة، هذا الهدف الذي أصبح اليوم على مرمى حجر، إذ أن المغرب يحقق اليوم حوالي 4.4 مليار دولار.

صناعات غذائية

تشمل الصناعات الغذائية مجموعة متنوعة من القطاعات مثل تجهيز الأغذية والمشروبات وصناعة المواد الغذائية، وتوفر فرص عمل للعمال في مختلف المراحل من عملية الإنتاج.

حسب المعطيات المتوفرة، تعمل حوالي 2100 شركة في قطاع الصناعات الغذائية، وتوفر 161 ألف منصب شغل، وتحقق رقم معاملات يبلغ 17 مليار دولار، منها 4 مليارات دولار في الصادرات.

بشكل عام، تساهم هذه الصناعات المغربية في خلق الثروة وتوفير فرص العمل، مما يعزز النمو الاقتصادي ويسهم في تحسين مستوى المعيشة للسكان. بالمقابل، فإن المغرب يواجه تحدي طاقي حقيقي من أجل مواصلة تحويل اقتصاده إلى اقتصاد يعتمد أساسا على الصناعة. لهذا يسعى المغرب بشكل جاد نحو تحقيق السيادة الطاقية من خلال استغلال مصادر الطاقة المتجددة والمتنوعة، ومن بين هذه المصادر:

تحلية مياه البحر

- المغرب يعتمد بشكل متزايد على تحلية مياه البحر لتلبية احتياجاته المائية، خاصة في المناطق القاحلة.
- يتم تنفيذ مشاريع تحلية مياه البحر بالتعاون مع الشركات الدولية لتوفير مياه نقية وآمنة للاستخدام الزراعي والصناعي والشرب.

الطاقة الشمسية

- يعتبر المغرب من الدول الرائدة في مجال الطاقة الشمسية، حيث تم تنفيذ مشروع "مراحل" الذي يعد أحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في العالم.
- تهدف استراتيجية الطاقة المتجددة للمغرب إلى توليد نسبة كبيرة من الكهرباء من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030.

© Xinhua/SEPCO

الطاقة الريحية

- يمتلك المغرب موارد هائلة من الطاقة الريحية خاصة في المناطق الساحلية.
- تم تنفيذ مشاريع كبيرة لتوليد الطاقة الريحية، مما يساهم في تنويع مصادر الطاقة وتحقيق الاستقلال الطاقي.

باستخدام هذه المصادر الطاقية المتنوعة، يسعى المغرب إلى تحقيق السيادة الطاقية من خلال توفير 52% من مزيجه الكهربائي في أفق سنة 2030 وتلبية احتياجاته المتزايدة من الطاقة بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة.

ختاما، أصبحت الصناعات اليوم تلعب دورا استراتيجيا في الاقتصاد المغربي من أجل خلق الثروة و فرص عمل قارة للشباب المغاربة، و تساهم، كذلك، في جلب العملة الصعبة و تقليص نسبة عجز الميزان التجاري، لكن، وجب تسريع الخطى في كل ما يتعلق بتنزيل ميثاق الاستثمار الجديد، تحسين مناخ الأعمال، رفع الحواجز القبلية و خصوصا توفير المياه و الطاقة الكفيلين بالنهوض بهذا القطاع الذي يبتغي من خلاله المغرب قلب هرم الاستثمار من هرم يعتمد بشكل كبير على الاستثمار العمومي إلى هرم يطغى عليه الاستثمار الخاص، خصوصا المقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة....

نساء رائدات في المجال الصناعي:

معبر جديد للمرأة المغربية نحو الفاعليّة الاقتصادية

حموش نجوى / أستاذة محاضرة
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بجامعة ابن زهر اكادير عضو بالقطب المغربي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

مما لا شك فيه اليوم نشهد ارتفاعًا ملحوظًا في مستوى الطموح لدى النساء، حيث تساهم المرونة المتنامية في بيئات العمل بشكل كبير في تعزيز رغبتهن في تطوير قدراتهن ومهاراتهن. ومن اللافت أيضا أن المجال الصناعي الذي ظل لوقت طويل حكرا على الرجال أصبح مؤخرا قطاعا تعمل فيه النساء بكل مسؤولية، بل وتحقق فيه نتائج واعدة.

لهذا أصبحت الحركات النسائيّة وحملات الكفاح للدفاع عن حقوق المرأة حول العالم، منذ ما يناهز القرنين من الزمن، تُوَجَّه تدريجيا نحو تبنّي وقبول تصوّر جديد للمرأة ودورها في المجتمع، إذ ليس هناك أداة للتنمية أكثر فعاليّة من تمكين المرأة على جميع المستويات: اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. لأنه في الحقيقة المرأة تعتبر أكثر أعضاء المجتمع قوّة وتأثيرا وذلك في المجتمعات النامية والمتقدّمة على حدّ سواء. ولا يمكن، بل لا يجب الاستخفاف أو الاستهزاء بما يمكن أن يكون لتعليم وتمكين المرأة من آثار وتداعيّات على المجتمع بحاله. فالمرأة في المجتمعات لها أدوار مختلفة فهي ربّة الأسرة ومربيّة الأجيال ومعلّمتهم. بيدها إنشاء جيل من الشباب المثقف، المنفتح، المتمتع بالصحة الجسديّة والعقليّة والنفسيّة السويّة وهذا ما سيساهم أيضا في تطوير مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.

وتعتبر المرأة في عديد من المجتمعات الشرقية والغربية النصف المكمّل للرجل. إلّا أنّها قد نجحت على مرّ العقود الأخيرة أن تبرهن أنّ هذا التكامل لا يتحقق على الصعيد الشخصيّ والأسريّ فحسب، بل أيضا على الصعيد الاجتماعيّ وفي ميدان العمل سواء على مستوى السياسة، أو الاقتصاد، أو إدارة الأعمال، أو الصناعة وغيرها.

ومما لا شك فيه، فقد عرف المغرب عبر التاريخ بروز مغربيات رائدات في كل الميادين. بداية من السيدة فاطمة الفهرية مؤسسة أول جامعة في التاريخ ونهاية بالكاتبات والعالمات والرياضيات البارزات في العصر الحديث. ففي مغرب اليوم الملاحظة الأساسية التي يجب ان ننطلق منها هي أننا نعيش تطورات كبيرة على المستوى الوطني تستوجب حضور فعلي للمرأة بكونها تشكل أزيد من نصف ساكنة المغرب، ويغلب عليها الطابع الشبابي، وهو ما شكل أحد أهم الدوافع التي جعلت من انخراطها داخل المجتمع بشكل فعلي أمرا ملحا، على اعتبار أن المرأة شريك أساسي في تحقيق التنمية المجتمعية.

اليوم تعد المرأة شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية وتطوير المجتمع، وقد شهدت العقود الأخيرة ، اهتماما متزايدا بالدور الذي تضطلع به المرأة داخل مجتمعنا ، خصوصا أنه لا يمكن حدوث أية تحولات أو تقدم دون دور فاعل للمرأة تحت القيادة المتبصرة لجلالة لملك نصره الذي ما فتئت عنايته السامية تشمل كل

مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من خلال الإطار القانوني والمؤسساتي، فمغرب اليوم غني بأوراش التنمية سواء التي ساهمت فيها المرأة او التي تجعل المرأة في قمة التنمية عبر مؤشرات التعليم والصحة والتمدرس ومن هنا نستحضر خطاب جلالة الملك نصره الله، في الذكرى 23 من عيد العرش" ***إن بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية. لذا، نشدد مرة أخرى، على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية، في كل المجالات."***

والحديث عن الرائدات الصناعيات يستوجب أن نتوقف عند الإنجازات التي تحققت على مستوى البنيات التحتية الصناعية والخدماتية وكذا المناطق الحرة داخل المغرب، والذي يمكن من التوجه الشامل والمستدام نحو التصنيع، جنباً إلى جنب مع الابتكار والبنية التحتية، مع إطلاق العنان للقوى الاقتصادية الديناميكية والتنافسية التي تولد فرص العمل والدخل، مع لعب دورٍ رئيسي في إدخال وتعزيز التقنيات الجديدة، وتسهيل تموقع المرأة وتقلدها مناصب القرار في هذا المجال، وتمكين الاستخدام الفعال للموارد، اذ اكد معالي السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة، على أهمية دور المرأة في خلق القيمة داخل قطاع الصناعة حيث تمثل نسبة 40% من اجمالي العاملين بهذا المجال، إن هذا التقدم ملحوظ بشكل خاص في القطاعات الرئيسية مثل النسيج والملابس، وصناعة السيارات، وقطاع الأغذية الزراعية.

اليوم عندما نتحدث عن الصناعة لا بد أن نتطرق أيضا للصناعة التقليدية والاستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع الصناعة التقليدية في أفق 2030 ، حيث ان المحور الأول والمعنون ب "هيكلة ومواكبة الفاعلين " يروم تفعيل آليات الدعم المختلفة، بما يمكن من الارتقاء بجودة المنتوجات ، فضلا عن تعزيز قدرة الفاعلين على الصمود والتنافسية وطنيا ودوليا...

وتتموقع المرأة الصانعة، اليوم، بشكل هام إذ تشتغل أكثر من 80% من الصانعات التقليديات في حرفة الزربية والملابس التقليدية، وهن يستفدن من برامج الدعم والتكوين والترويج والتسويق....

ونجزم أن المرأة لها دور مهم في جميع القطاعات وهي تشكل أيضا قاطرة في سلسلة تنمية قطاعي الصناعة والصناعة التقليدية، مما يستوجب تكثيف الجهود على مساعدة المرأة الصانعة وتحسين ظروف عيشها بالإضافة إلى الحرص على حضور أكبر للمرأة ضمن فعاليات وطنية ودولية لتحفيزهن والاعتراف بكفاءتهن وقدراتهن الإنتاجية الصناعية.

وفي ظلّ كل هذه التحديات، نرى أنّ المرأة بدأت تتجه تدريجيا نحو ابتكار الحلول الخلّاقة خاصّة من خلال ريادة الأعمال الصناعية. وقد برزت نساء تخط طريق الريادة لغيرهنّ عبر عدد من المشاريع الناجحة والملهمة تبرز الإنجازات المتميزة للمرأة المغربية في الصناعة، وتشجع المزيد من الشابات على الانخراط في هذا القطاع حيث ان الرائدة الصناعية المغربية ستكسر الحواجز وتُلهم الجيل القادم من رائدات الأعمال، ونذكر فيما يلي عددا منها في رسالة لتشجيع المرأة على الإبداع وإظهار الصورة الحقيقيّة للمجتمع النسائي المغربي.

لمياء التازي، رئيسة مجلس إدارة "سوطيما لتصنيع الادوية"

لعل اختيار هذه الرائدة في مجال الصناعة الصيدلانية راجع إلى الظرفية التي عاشها العالم خلال فترة جائحة كوفيد 19 والتي تطلبت تضافر الجهود نساء ورجال من أجل التصدي لها. ضمن لائحة ضمَّت 50 شخصية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Top 50 Healthcare Leaders 2022)، تبوّأت لمياء التازي، رئيسة مجلس إدارة "سوطيما" والرئيسة المديرة العامة للشركة المغربية الفاعلة في مجال **الصناعة الصيدلانية**، نائبة رئيس الفدرالية المغربية للصناعة والابتكار الصيدلي FMIIP والجمعية المغربية للمُصدِّرين ASMEX ، المرتبة 28 ضمن قيادات السنة 2022 في القطاع الصحي في المنطقة، عبر المجلة الأمريكية "فوربس Forbes Magazine "يشار إلى أن هذا الترتيب، الأول من نوعه، لأفضل 50 قائدًا في مجال الصحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2022، يسلط الضوء على قادة أهم المنظمات الصحية وأكثرها نفوذاً في المنطقة والذين أثَّروا في حياة ملايين الأشخاص في هذه المنطقة وحول العالم، خاصة في ظل سياق صحي وبائي عالمي صعب.

فاطمة الزهراء الخليفة، المديرة العامة لمجموعة "كلوستر صولير"

في الوقت الذي تتواجد فيه القضايا البيئية قبل أي وقت مضى في طليعة الأجندات السياسية والاقتصادية، تشهد ريادة الأعمال الخضراء تطورا وديناميةعلى مستوى التشغيل والأنشطة المستدامة التي تحترم البيئة. فاطمة الزهراء الخليفة، المديرة العامة لمجموعة "كلوستر صولير"، رائدة مغربية في هذا المجال جد المتطور ، حيث تهدف من خلال موقعها إلى وضع تصور حول آفاق هذا النمط المبتكر لريادة الأعمال على المستوى الوطني، من أجل الانتقال نحو اقتصاد أخضر يحترم البيئة ويعزز خلق الثروات والتشغيل المستدام، كهدف أساسي لسياسة التنمية المستدامة بالمغرب.

غيثة ماريا زنيبر ، التي ترأس "ديانا" القابضة"

ترأس غيثة زنيبر مجلس إدارة شركة "ديانا القابضة"، التي يقع مقرها في المغرب، وهي مجموعة مغربية تنشط في قطاعي الأغذية والمشروبات الصناعية، فيما يشمل نطاق أعمالها: تربية الدواجن والتجارة والتوزيع، وزراعة الزيتون الممتدة لمساحة ألف هكتار بإنتاج سنوي قدره 500 طن من زيت الزيتون البكر. كذلك منصة تسميد تبلغ طاقتها الإنتاجية 10 آلاف طن سنويًا .

تنشط **غيثة ماريا زنيبر** في المجال الغذائي والذي يشكل محورا رئيسيا على ضوء تقرير النموذج التنموي الجديد لمفهوم السيادة الغذائية تحت عنوان "من أجل سيادة غذائية ترتكز على فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة، عالية دامجة ومسؤولة.."

تبرز هذه التجارب الثلاث أنّ المرأة المغربية كفيرها قادرة على الابتكار والمساهمة في تطوير العجلة الاقتصادية عبر ريادة الأعمال والريادة الصناعية، الأمر الذي يسهم في تحقيق النموّ الاقتصادي من جهة والتطور المنشود من جهة أخرى. ومن خلال هذه النماذج الثلاث يتضح أيض حجم دور المجتمع والدولة ممثلّة بالجهات السياسية المعنيّة في توفير البيئة المناسبة للمرأة من أجل تشجيعها على الابتكار والريادة ما يمكنّها من المساهمة في دفع عجلة التقدم وتحقيق التنمية الاقتصادية.

رشيد اليزمي مخترع مغربي عانق العالمية من مجال بطاريات الليثيوم

رجاء والشامي
المنظمـة العـربية للـتنمية
الصناعية والتقـييس التـعدين

المهندس والبروفيسور رشيد اليزمي عالم مغربي عرف بطموحه الكبير، واهتمامه الزائد بالجيولوجيا منذ صغره، كتب قصة نجاحه في مجال صناعة بطاريات إيون الليثيوم بكفاح وعزيمة، وأصبح يلقب بـ "أبي البطاريات".

تعد الرحلة العلمية لسليل مدينة فاس، حافلة بالإنجازات وتلهم الأجيال الصاعدة، بفضل إيمانه بأن الحاجة أم الاختراع وأن التواضع قوة وأن العلم والتكنولوجيا يساهمان في تحقيق التنمية المستدامة.

إنه رمز للإبداع والمثابرة وقدوة للعقول العربية المجدة، شق طريقه بثبات وبخطى واثقة نحو العالمية. إن اختراعاته في كل الأجهزة الإلكترونية، بعدما اخترع شريحة من الليثيوم تعتبر اليوم من المكونات الأساسية لبطاريات الهواتف النقالة.

حصل اليزمي على عدة أوسمة وجوائز من المغرب، الإمارات، الكويت، فرنسا، أمريكا، الفيتنام، والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء المعروفة اختصارا بـ «ناسا» NASA وغيرها.. يشدد دائما وفي كل مناسبة متاحة على ضرورة دعم البحث العلمي في الدول العربية، وتشجيع الشباب العربي على الإبداع والابتكار.

نشأةٌ مغربيةٌ وعقلٌ عالميّ

رأى البروفيسور رشيد اليزمي النور عام 1953 في مدينة فاس بالمغرب، تلقى تعليمه ودراسته إلى غاية المرحلة الثانوية، التي حصل فيها على شهادة الباكالوريا، في شعبة العلوم الرياضية سنة 1971، بعدها التحق بجامعة محمد الخامس بالرباط لمدة سنة قبل أن تحمله بعد ذلك رحلة الشغف بالمعرفة والعلوم إلى بلاد نابليون.

وهناك بفرنسا، التحق الشاب الطموح آنذاك بالأقسام التحضيرية للمعاهد العليا للمهندسين ليتمكن، بعد 3 سنوات، من الالتحاق بمعهد "غرونوبل للتكنولوجيا" في الكيماوية الكهربائية إلى أن نال شهادة دكتوراه الدولة عام 1985 حول دمج الليثيوم بالغرافيت، عبر استعمال تقنية التحليل الكهربائي للأجسام الصلبة.

بعد نيله شهادة الدكتوراه، شرع اليزمي مسيرته المهنية في "المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي" (CNRS) بمدينة "غرونوبل" العريقة، والذي يُعدّ من أهم مراكز البحث على مستوى فرنسا والعالم. وخلال فترة عمله هناك، تدرّج في المناصب حتى تقلّد منصب مدير الأبحاث في نهاية التسعينيات.وبعد ذلك، توجّه اليزمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل أستاذًا زائرًا في علوم المواد والكيمياء بمعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا (Caltech) لمدة عشر سنوات، وذلك بالتعاون مع مختبر الدفع النفاث التابع لوكالة ناسا.وفي عام 2010، انضمّ اليزمي إلى جامعة نانيانغ التكنولوجية في سنغافورة، وهي أكبر مدرسة هندسية في العالم حيث يتخرج منها 4500 مهندس سنويًا. وتقلّد خلال فترة عمله هناك منصب مدير مشاريع خزن الطاقة في معهد تابع للجامعة، وذلك من عام 2010 إلى عام2018.

وإلى جانب ذلك، شغل اليزمي منصب الباحث الرئيسي لأبحاث البطاريات في مركز الحركية الكهربائية التابع لتجمّع التميز البحثي

والمشاريع التكنولوجي (CREATE)، الذي تديره جامعة نانيانغ التكنولوجية بالشراكة مع الجامعة التكنولوجية في ميونخ.

بعد استقراره في سنغافورة، حرص البروفيسور اليزمي على تخصيص وقته لتجسيد أفكاره الإبداعية على أرض الواقع من خلال تأسيس شركاتٍ جديدة وخلق فرص عمل واعدة. ففي عام 2010، أسس شركة "سي في إكس باتري" (CFX Battery) في مدينة أزوسا بولاية كاليفورنيا الأمريكية، والتي عرفت لاحقًا باسم "كونتور إنيرجي سيستمز" (Contour Energy Systems). وتتخصص هذه الشركة في مجال بطاريات الفلوريد والليثيوم القابلة للشحن.

ولم يقتصر عطاء اليزمي على ذلك، بل أسس في عام 2011 شركة "كي في آي بي تي إي" (KVI PTE) في سنغافورة، وهي شركة رائدة في مجال إطالة عمر البطاريات وتعزيز سلامتها، لتلبية احتياجات التطبيقات المتنوعة، بدءًا من الإلكترونيات المحمولة إلى أنظمة تخزين الطاقة الكبيرة وصولًا إلى السيارات الكهربائية.

وتقديرًا لإسهاماته العلمية المتميزة، شغل اليزمي منصب رئيس الرابطة الدولية للبطاريات (IBA)، وعمل عضوًا في المجلس الاستشاري العلمي للعديد من المؤتمرات الدولية، بما في ذلك الاجتماعات الدولية لبطاريات الليثيوم.

وبالإضافة إلى ذلك، واصل البروفيسور مسيرته الأكاديمية المتميزة من خلال العمل في جامعات دولية مرموقة، مثل جامعة "كيوتو" اليابانية ومعهد "كاليفورنيا للتقنية" (كالتك) الأمريكي.

اختراعات وإنجازات سهلت حياة البشرية

حصل العالم المغربي، حسب موقع المكتب العالمي لبراءة الاختراع في جنيف، على أكثر من 180 براءة اختراع تتعلق بتكنولوجيا البطاريات، بما في ذلك "الأنودات" المستخدمة في بطاريات الليثيوم ذات معدل الشحن السريع جداً، وبطاريات فلوريد الليثيوم كربون للتطبيقات الفضائية والطبية، و"الأنودات السائلة"، كما شارك المخترع المغربي في تأليف أكثر من 250 ورقة بحثية حول البطاريات وموادها وأنظمتها.

وخلال عامي 1979 و1980، حقق اليزمي ابتكاره الأبرز، وهو الطابق الناقص في البطاريات الذي أطلق عليه "لانود كرافيك" لتطوير بطاريات الليثيوم القابلة للشحن، هذه الشريحة التي توجد الآن ضمن مكونات بطاريات الهواتف النقالة.

تخطى المهندس المغربي حدود بطاريات الليثيوم القابلة للشحن المستخدمة في الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية، ليُبهر العالم باختراع تقنية ثورية تُمكّن من شحن بطاريات السيارات الكهربائية في زمن قياسي لا يتجاوز 10 دقائق. وتعتمد هذه التقنية، التي أطلق عليها اسم "قياس الفولت غير الخطي NLV على مبدأ مبتكر يُتيح شحن البطاريات بكفاءة ودقة فائقتين. وقد حظيت هذه التقنية بإعجاب شركة "تيسلا موتورز" الأمريكية، الرائدة في مجال صناعة السيارات الكهربائية، التي اعتبرتها "حلاً سحرياً" لمشاكل شحن بطاريات سياراتها.وفي خطوة جديدة تُعزز ريادته في هذا المجال، حصل البروفيسور اليزمي على براءة اختراع لهذه التقنية من المكتب الياباني لبراءات الاختراع في فبراير 2024.

ولا تتوقف إبداعات العالم المغربي عند هذا الحد، بل يواصل مساعيه لتطوير تقنيات ثورية في مجال بطاريات الليثيوم، حيث أعلن عام 2022 عن عزمه على استحداث شاحن قادر على شحن بطارية ليثيوم في غضون 5 دقائق فقط، وهو ما يُعد إنجازًا هائلاً يُسجل رقمًا قياسيًا جديدًا في عالم شحن البطاريات.

بفضل إنجازاته، تمكن العالم المغربي من العمل مع مع وكالة الناسا في تصنيع الربوتات التي أرسلت لكوكب المريخ، وتم إرسال أول روبو ما بين 2003 و 2005 مدعما باللوحات الشمسية ويتضمن بطاريات الليثيوم، وكانت أول مرة تستعمل فيها بطارية الليثيوم في مهمة خارج الكرة الأرضية، حيث نجحت المهمة وحط الروبو فوق سطح المريخ لأول مرة في التاريخ.

ولم ينس اليزمي قط حبه لوطنه، إذ في كل مناسبة يؤكد أن المملكة المغربية لديها مؤهلات كبيرة ومهمة جدا لكي تتمكن من صناعة بطاريات الليثيوم ذات الجودة العالية بثمن منافس بالمقارنة مع البطاريات المصنوعة في الصين، نظرا إلى أن المملكة لديها أكبر مخزون من الفوسفات في العالم، وهو يستعمل في بطاريات الليثيوم خاصة في الطابق الزائد والإلكترونيك.

توشيحات وجوائز

يُعدّ اليزمي مثالاً رائداً للعالم المُلهم الذي يسعى جاهداً لتطوير العلوم وتقدم الإنسانية. فهو يشارك بنشاط في المؤتمرات والفعاليات العلمية، ويسعى لنشر المعرفة ودعم المواهب الشابة في المغرب والعالم العربي، حصل اليزمي على الكثير من الجوائز العلمية من مختلف المؤسسات والجهات، بما فيها وكالة ناسا (جائزتين للابتكار التقني)، وحلف شمال الأطلسي (جائزة الناتو للعلوم من أجل السلام)، والجمعية اليابانية لتعزيز العلوم، ومعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات في الولايات المتحدة (ميدالية عام 2012 لتكنولوجيا البيئة والسلامة)، والرابطة الدولية للبطاريات (جائزة الأبحاث)، وغيرها.

في 2014، فاز رفقة الباحثين جون كودناف ويوشيو نيشي وأكيرا يوشينو بجائزة درابر التي تمنحها الأكاديمية الأمريكية للهندسة بواشنطن، اعترافا لهم بأعمالهم ودورهم الكبير في تطوير بطارية الليثيوم أيون المستعملة بشكل واسع، عبر العالم، في ملايين الأجهزة الإلكترونية كالهواتف والحواسيب المحمولة وأجهزة التصوير والسماعات الطبية.

كما حصل البروفيسور اليزمي على وسام ملكي من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله- ملك المملكة المغربية، من درجة ضابط سنة 2014 وعلى وسام جوقة الشرف في فرنسا وهو أعلى وسام في الجمهورية الفرنسية، سنة 2016،

وفي مارس 2016، تم توشيح رشيد اليزمي من طرف جائزة ماريوس لافيت للمُهندسين المُخترعين، باريس، فرنسا، في عام 2018 حصل على جائزة العالم العربي للعام من مؤسسة «تكريم» في مدينة الكويت. وفي عام 2019 حصل على جائزة المستثمر العربي في باريس، وفي عام 2020 حصل على وسام محمد بن راشد للتميز العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو عضو في الأكاديمية الملكية المغربية للعلوم والتكنولوجيا.

كما توج العالم المغربي رشيد اليزمي، مخترع بطاريات الليثيوم بجائزة "فين فيوتشر" 2023. وأنشئت جائزة "VinFuture" في فيتنام واستضافتها مؤسسة تحمل نفس الاسم، وهي جائزة دولية سنوية. تعترف بالإنجازات العلمية وتشجع الابتكارات من أجل الإنسانية.

شارك في تأليف أكثر من 200 ورقة علمية، وبالرغم من كل هذه الإنجازات إلا أن البروفيسور اليزمي يتمتع بتواضع كبير يظهر عليه في كل لقاءاته الإعلامية، بل والأكثر من ذلك فهو إنسان متعاون ويحب أن يساهم في النهوض بالمنظومة الصناعية بالمغرب والدول العربية، وهو ما لمسناه من خلال تواصلنا معه لإنجاز هذا البورتريه.

ويعتبر اليزمي ذو 70 سنة أن هذه الجوائز والتوشيحات بمثابة شرف كبير له واعتراف على السنوات الكثيرة التي أمضاها في الخارج في سبيل العلم والمساهمة في خلق فائدة لتعم على العالم، وبالرغم من عدم حصوله بعد على جائزة "نوبل" رغم إنجازاته الكبيرة خدمة للبشرية إلا أن اليزمي يؤمن بضرورة عدم استسلام العالم وعدم تقاعده مهما كبر أو أنجز.

النظام الاسترشادي التعديني للدول العربية
(المرحلة الأولى: الدراسة الاسترشادية)

إدارة الثروة المعدنية
المنظمة العربية للتنمية الصناعية
والتقييس والتعدين

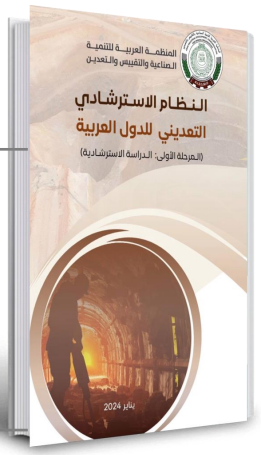

دراسة استرشادية، ومرجعاً عربياً يتناول أفضل الممارسات التعدينية، ويقدم إرشادات عملية لمساعدة الجهات المهتمة بالتعدين على توفير سبل دعم الاستثمار التعديني ونهج مبادئ الحوكمة والشفافية الجيدة وتنفيذ السياسات التنموية بشكل مناسب يراعي مختلف الاعتبارات التنظيمية والبيئية والمجتمعية والسلامة المهنية.

نبذة عن محتويات النظام الاسترشادي التعديني للدول العربية

1 الفصل الاول

أحكام ومتطلبات رخص الاستطلاع والكشف والاستغلال

- احكام ومتطلبات رخص الاستطلاع، الكشف والاستغلال.
- الشروط الواجب توفرها في طالب الرخصة.
- حقوق والتزامات المرخص له.
- إجراءات إصدار الرخص.

2 الفصل الثاني

الأنظمة الضريبية والشروط التعاقدية في قطاع التعدين

- الممارسات المالية والضريبية (مشاركة الإنتاج، اقتسام الأرباح، الإتاوات الإتفاقيات،.....).
- الحوافز والإعفاءات الضريبية لشركات التعدين.

3 الفصل الثالث

حوافز الاستثمار التعديني

- الإجراءات والسياسات الجاذبة للمستثمر.
- الحوافز المؤهلة للإستثمار التعديني.

4 الفصل الرابع

تحسين حوكمة الموارد المعدنية

- الممارسات الرامية إلى تحقيق الحوكمة الجيدة.
- مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية.
- المشاركة مع أصحاب المصلحة في تطبيق التعدين المستدام.
- ألية التعدين المسؤول.

5 الفصل الخامس

المحافظة على البيئة في المشاريع التعدينية

- التدابير الوقائية للحفاظ على البيئة.
- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- علاقة أنشطة التعدين بالتغيرات المناخية.

6 الفصل السادس

المسؤولية المجتمعية في قطاع التعدين

- مبادئ المسؤولية المجتمعية وأليه تنفيذها.
- البرامج الطوعية لتحقيق تنمية مجتمعية.

7 الفصل السابع

السلامة والصحة المهنية في قطاع التعدين

- تأثيرات أنشطة التعدين على الصحة العامة.
- تدابير السلامة والصحة المهنية.

8 الفصل الثامن

الرقابة على الأنشطة التعدينية

- إجراءات الامتثال والرقابة التعدينية.
- أليه تفعيل الإطار القانوني المنظم لقطاع التعدين.

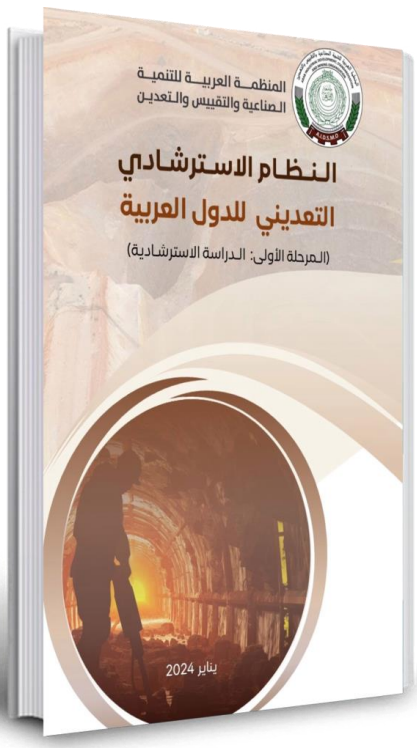

9 الفصل التاسع

آليات ومخرجات تطبيق الأنظمة والقوانين

- التسوية الودية.
- التحكيم.
- اللجوء إلى القضاء في حال عدم التوافق.

رابط تحميل الدراسة

link.aidsmo.org/Wfgho

أحد مفاتيح تنمية الصناعة في المغرب

الانتقال من استراتيجية المناولة إلى استراتيجية التوطين المشترك

عمر الكتاني أستاذ التعليم العالي في الاقتصاد جامعة محمد الخامس الرباط

ملخص

إن عملية التصنيع في المغرب مرت منذ الاستقلال بثلاث مراحل:

- مرحلة التركيز على سياسة المناولة الصناعية بتكنولوجيا أولية من خلال الانتقال من سياسة بدائل الاستيراد لسياسة التصدير.
- المرحلة الثانية إطلاق مخطط انبعاث ابتداءً من 2005 مرتكزا على المناولة الصناعية المتقدمة في المهن العالمية .
- المرحلة الثالثة منذ 2009 سياسة التسريع الصناعي واستراتيجية التوطين المشترك.

أثناء ذلك تغيرت كثيرا ظروف الاقتصاد العالمي، مما أفرز التفكير الغربي في توطين بعض الصناعات بجزء من تكنولوجيتها المتوسطة في دول ظروفها ملائمة كالمغرب، في حين وجد المغرب في هذه المرحلة الثالثة نفسه مؤهلا لانبعاث قطاعه الصناعي مستغلا مؤهلاته البشرية ووضعه الجغرافي وانفتاحه على إمكانيات تكنولوجية لم تكن مسموحة من قبل.

إن التوجه الاقتصادي نحو الاستثمار الفلاحي وبناء السدود في بداية الاستقلال في المغرب شكل أولوية الأولويات، واقتصر القطاع الصناعي آنذاك أساسا على مشتقات الفوسفاط، وعلى النسيج، وعلى تركيب السيارات إضافة إلى مجهود عام في المناطق الحضرية في التعليم ومغربة الأطر. الأمر الذي تطلب ضرورة تمكين القطاع الصناعي من التكوين العالي والتكنولوجيا العالية اللذان تؤهلانه لولوج المنافسة في السوق العالمية. وهو التفسير للنجاح الصناعي لعدد من الدول صغيرة الحجم مثل هولاندا والدول الإسكندنافية وحتى سويسرا. والمقارنة هنا في حجم السوق لا في حجم السكان، والبديل الأساسي لذلك وهو العنصر الثالث، كلفة اليد العاملة المنخفضة.

وهذا يعني أن ثلاث عناصر تتحكم أساسا في حالة تبني سياسة التصنيع في الدول النامية: السوق والتكنولوجيا وكلفة اليد العاملة.

والمعادلة بمنظور مبسط تقتضي إما الجمع بين التكنولوجيا وتوفر السوق أو التكنولوجيا وكلفة اليد العاملة المنخفضة. ونادرا ما تتوفر العناصر الثلاثة في تركيبة مثالية. مما يفسر قلة الدول النامية التي استطاعت تحقيق التنمية الصناعية وهذا لا يعني إمكانية دخول عناصر أخرى داعمة للتصنيع مثل توفر الطاقة والمعادن.

فمن ناحية، أصبحت المنافسة كبيرة التي تمارسها البلدان المنخفضة الدخل على القطاعات المنخفضة الإنتاجية، ومن ناحية أخرى صعوبة تسريع وتيرة التحول الهيكلي نحو الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي الأعلى وبالتالي القيمة المضافة الأعلى. مما يفرض ليس فقط المراجعة الدورية لخطط التصنيع ولكن كذلك اكتساب طاقة التكيف السريع مع متغيرات السوق. والسؤال المطروح هل توصل المغرب بعد تجربتين في التصنيع إلى نموذج مقنع من خلال تبنيه لسياسة التوطين المشترك ؟

المرحلة الأولى
بعد الاستقلال التركيز على سياسة المناولة بتكنولوجيا أولية

من خلال الانتقال من سياسة بدائل الاستيراد لسياسة التصدير، سمحت هذه المرحلة بتسجيل القناعات والملاحظات والاكراهات التالية :

- محدودية القطاعات الصناعية المتبناة وهي أساسا صناعات النسيج وتركيب السيارات وصناعة مشتقات الفوسفاط الأولية (مثل حامض الفسفور) والصناعات الغذائية. والقاسم المشترك بينها مستواها التكنولوجي المتواضع.
- محدودية السوق الداخلية أمام استحالة بناء وحدة اقتصادية مغاربية.
- استحواذ السوق الخارجية الاوروبية على 60 % من التجارة المغربية.

وفي آن واحد :

- اكتشاف جودة اليد العاملة التقنية عندما يتم تكوينها وتأهيلها.
- اكتشاف الجودة العالية للمعاهد العليا للهندسة في المغرب والملكة العالية للرياضيات لدى طلبة الهندسة المغاربة الذين يمثلون نسبة عالية في المدارس الاجنبية العليا للهندسة.
- اكتشاف سهولة التمكين لدى الشباب من اللغات الأجنبية مما يسمح بأزيد من 60000 طالب وطالبة من الدراسة العليا في أوروبا فقط.
- بداية البحث عن كسر هيمنة استحواذ أوروبا على التجارة الخارجية المغربية بالتوجه نحو سوقين مهمين سوق دول "البريكس" والسوق الإفريقية.
- بداية القناعة بالموقع الاستراتيجي الفريد للمغرب بين ثلاث قارات وبحرين.

أمام هذه المعطيات كان لا بد من البحث عن التركيبة الصناعية المثلى والتي تحقق سلسلة الامداد الممكنة. وكان الحل والأقرب إلى اختيارات الدولة اللجوء إلى مكتب بحث أمريكي "مكنسي".

المرحلة الثانية

إطلاق مخطط انبعاث ابتداء من 2005 مرتكزا على المناولة الصناعية المتقدمة في المهن العالمية

سوف يشهد المغرب إطلاق مخطط صناعي مغربي عام 2005 سيكون نقطة تحول فيما يتعلق بنموذج السياسة الصناعية المعتمدة، من خلال وضع استراتيجية تقوم على المهن العالمية، وتعتبر من بين القطاعات الأكثر ديناميكية في التجارة العالمية.

كان الهدف المنشود. استراتيجية استباقية، وسمي المشروع "انبعاث «وأطلق عليه "خطة الخروج"، لتنشيط هذا القطاع وقام على ركيزتين أساسيتين هما:

- من ناحية أولى، تعزيز وتنشيط النسيج الصناعي المغربي وكذلك نموه التنافسي.
- التركيز على سياسة التصنيع من خلال المناولة المبنية على الصناعات العالمية وقدمت "مكنسي" ستة برامج إصلاحية إثنين منها مبني أساسا على المناولة في قطاعين السيارات والإلكترونات. بهدف إنشاء قاعدة صناعية حول نسيج من الشركات المصنعة للمعدات موجهة أساسا لحاجات السوق الأوروبية نظرا لوجود 5000 شركة سيارات في أوروبا وعدد كبير من نضيرتها في مجال الإلكترونات.

وتميزت المناولة الصناعية في المغرب بالخصائص التالية:

- أداة لجلب الاستثمارات الأجنبية وتصدير مواد صناعية محلية وبالتالي ولوج التنافسية الدولية من خلال قطاع الصناعة.
- محدودية نقل التكنولوجيا من الشركاء في الدول الصناعية والاكتفاء بنقل المهارات في إطار السياسة الحمئية للدول الصناعية، وبالتالي كسب المهارات عن طريق التشبع بمعايير الجودة، والإيمان بأهمية تكوين وتأهيل المهندسين والتقنيين.
- الاعتماد على سياسة التركيب مع جلب قطع الغيار ذات التكنولوجيا العليا وصنع محلي للقطع التي تحتاج لتكنولوجيا دنيا وبالتالي مستوى اندماج محلي لا يتجاوز 30 أو 40 % من كلفة الإنتاج في أحسن الحالات مما يعني حصيلة سالبة بالنسبة للميزان التجاري. علما أن المناولة التي لا يتجاوز رقم معاملاتها 50% من القيمة المضافة الداخلية بالنسبة للبلد المضيف تكون حصيلتها سالبة بالنسبة لميزانها التجاري. وهذا لا يعني التخلي عن هذا التوجه لتوفير فرص عمل وخبرة في القطاع الصناعي.
- الحماية العالية من الدول الصناعية لبراءات الاختراع التي تصل أحيانا في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية لـ30 سنة مما يستحيل معها نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.
- توظيف عدد محدود من المهندسين المحليين.
- الاكتفاء بالسوق الداخلية أو بالأسواق القريبة نظرا لمحدودية الطاقة التنافسية .
- لذا عدد قليل من البلدان تمكنت من الارتقاء إلى مرتبة الاقتصاد المتقدم. حيث إن عملية التحول الهيكلي يمكن أن تعيقها عدة عوامل، تتعلق بإخفاقات السوق، والفجوات التكنولوجية، والافتقار إلى الدراية ورأس المال البشري، وعدم كفاية الجودة المؤسساتية، وما إلى ذلك. علاج هذه الصعوبات غالبًا ما يرتبط بالحاجة إلى اتباع سياسة صناعية فعالة منفتحة على الاستثمار الخاص والعام والمشترك وتوجيهه نحو القطاعات الأكثر ديناميكية وتعقيدا.

المرحلة الثالثة
منذ 2009 سياسة التسريع الصناعي واستراتيجية التوطين المشترك

يمكن توقيت هذه المرحلة أساسا انطلاقا من الميثاق الوطني للنهوض الصناعي الذي وقع سنة 2009 والذي يهدف برنامجه إلى تعزيز تنمية الصناعة في المغرب من خلال جذب الاستثمار الأجنبي في المهن التي يوفر لها المغرب ميزة تنافسية مستدامة.

وتوقع الموقعون خلق 220 ألف منصب شغل صناعي مباشر، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 50 مليار درهم، وتوليد حجم إضافي من الصادرات بقيمة 95 مليار درهم، وتوليد حجم إضافي من الاستثمارات الخاصة بقيمة 50 مليار درهم.

مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 سنة 2013، يسعى إلى خلق منظومات صناعية مبنية على ما سمي بالمهن العالمية، أي التي تجمع بين التكنولوجيا العليا والطلب الواسع في السوق العالمية في ظل الظروف الجديدة التي فرضتها العولمة على رأسها التكتلات الاقتصادية المستحدثة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مثل BRICS ; OPEC+ ; L'ASEAN وغيرها وموجات التضخم العالمية بسبب الصراعات الإقليمية. وهيمنة الصين على السوق التجارية العالمية وشروعها في بناء جديد لطريق الحرير والأزمة المالية العالمية الأخيرة. وإقليميا المنافسة بين فرنسا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا في السوق المغربية.

والأهمية القصوى التي أصبحت لإفريقيا كمصدر عالمي أساسي للمواد الأولية والمواد النادرة التي تحتاجها الصناعات العالية التكنولوجيا وكسوق استهلاكية واعدة ب 1,4 مليار نسمة سنة 2022 أي 18 % من ساكنة العالم. و1,9 مليار سنة 2050. وانتفاضة عدد من دولها للمطالبة بمراجعة اتفاقياتها الاقتصادية السابقة مع أوروبا الموروثة من عهود استعمارية. مما وضع المغرب في الواجهة لا من منظور إفريقي فقط الذي تبنى شعار جنوب - جنوب وشعار رابح – رابح لإدماج اقتصاداته ولكن كذلك من منظور غربي أوروبي أمريكي الذي اعتبر المغرب إما لأسباب اقتصادية أو استراتيجية بوابة أساسية لاستعادة إفريقيا اقتصاديا بالنسبة لأروبا أو استراتيجيا للتقليل من النفوذ الأوروبي والصيني وحتى التركي في هذه القارة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وزادت أهمية المغرب في نظر الغرب بعد اكتشاف جبل "التروبيك" في شواطئ المغرب قرب جزر الكناري الغني بالمعادن النادرة.

وهكذا أجبرت الاختيارات الاقتصادية المغربية الجديدة بتوجهها الأساسي إلى إفريقيا في القطاع المالي والصناعي والفلاحي، فرنسا على القبول باتفاقيات اقتصادية جديدة أكثر امتيازا بالنسبة لمصالح المغرب وإن كانت لا تخلو من بعض المخاطر، بالتالي دفعت إلى الانتقال من استراتيجية تنمية الصناعة عن طريق سياسة المناولة إلى سياسة التسريع الصناعي واستراتيجية التموضع المزدوج للشركات الأجنبية وعلى رأسها الفرنسية ماليا وتقنيا وانفتاحا.

وتحول المغرب إلى قنطرة عبور من الوجهة الاستراتيجية لدول أوروبية من الوجهة الاقتصادية وللولايات المتحدة الأمريكية من الوجهة الأمنية نحو إفريقيا. خصوصا مع تصاعد النفوذ الاقتصادي الصيني والتركي في المنطقة. وأحد عناصر هذا التحول ازدواجية الانفتاح الثقافي للمغرب تاريخيا إزاء إفريقيا وإلى عهد استعماري قريب إزاء أوروبا وفكرة تحويل هذا الانفتاح الثقافي جنوبا إلى انفتاح اقتصادي واستراتيجي. هكذا برزت القواسم المشتركة بين طموح المغرب في تنمية القطاع الصناعي وجلب الاستثمارات الأجنبية وطموح الشريكين الأساسيين للمغرب في أوروبا إسبانيا وخاصة فرنسا الأكثر خوفا على صدارة مكانتها الاقتصادية في المغرب وعلى تراجع مصالحها الاقتصادية في إفريقيا.

ولا يقتصر الأمر في الواقع على تقييم السياسة الصناعية الجديدة للمغرب وجدوى أهدافها المعلنة من حيث القيمة المضافة وخلق فرص العمل، بل للحكم على مدى ملاءمة خيارات القطاعات المستهدفة هذه الاستراتيجية، من خلال تسليط الضوء على مكانة هذه القطاعات في مساحة المنتج، وكذلك فيما يتعلق بالقدرات المعرفية والإنتاجية الحالية للمغرب.

وهكذا اقتنع الطرفان المغرب وبعض الدول الأوروبية أن عهد المناولة اللامتكافئ من وجهة التمكين في التكنولوجيا انتهي عهده. وبالتالي الانتقال إلى مرحلة التموضع المزدوج للشركات المنتجة لتحويل جزء من تكنولوجية الإنتاج إلى أرض المغرب في إطار شراكات مع مقاولات مغربية أو مع استخدام أكبر عدد من المهندسين والخبرات المغربية. فكيف قبلت بعض الدول الأوروبية نقل جزء من معرفتها وخبرتها وتكنولوجيتها للمغرب ؟

الجواب يكمن في أن الجانبين معا فكرا بطريقة ذكية في عناصر التقاطع بين مصلحتين كلاهما استشرافي استراتيجي.

توفير البيئة الضرورية لتحقيق هذه الشراكات

انتهز المغرب الفرصة للاستفادة من هذه التطورات الجديدة من خلال إنشاء المناطق والمنصات الصناعية، وتوفير إطار حافز جذاب فضلا عن برنامج تدريبي متكامل، المصمم خصيصا لتسريع تطوير هذه القطاعات.

وقام بالجمع بين المقاولات الصغيرة والمتوسطة حول قاطرات صناعية. بعد ملاحظة عدم كفاية التقدم المحرز في مجال القدرة التنافسية وانخفاض مساهمة الصناعة في النمو والتوظيف. ومن ثم، يحاول المغرب الجمع بين مشروع انبعاث وخطة التموضع المزدوج للشركات الفرنسية، وذلك باعتماد استراتيجية التقارب، من جهة بسبب تراجع مكانة فرنسا الاقتصادية في إفريقيا وفي المغرب والسماح بالتخلي من منظور الدول الصناعية عن سياسة الترحيل التي انتقدت كثيرا واعتبرت مسؤولة عن فقدان العديد من فرص الشغل في فرنسا وأوروبا عامة.

هذا النموذج الجديد الذي اقترحته فرنسا على دول المغرب العربي وخصوصا على المغرب تعتقد أنه سيساهم في الادماج الاقتصادي عن طريق الإنتاج وفي تقاسم سلسلة القيمة المنتجة وتوافق سياساتها واستراتيجيات التعاون والتنمية. وقد استلهم هذا النموذج أحيانا من هذه الدول ومع دول نامية ولكن برغبة من المغرب هذه المرة. وستكتشف المملكة بعدها أن اتفاقيات النموذج الألماني المسمى PECO الموجه أساسا لدول وسط وشرق أوروبا.

وكان حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية، من جهة إنشاء مناطق اقتصادية مخصصة للصادرات ومجهزة ببنية تحتية عالية الجودة، ومن جهة ثانية توقيع اتفاقية التبادل الحر مع تكتلات صناعية قوية مثل الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية بضغط التبادل الحر كان لها تأثيران متناقضان في قطاع الصناعة سلبي في المرحلة الأولى بسبب تفاقم العجز في الميزان التجاري في القطاع الصناعي بسبب المناولة الصناعية البسيطة, و إيجابي في المرحلة الثانية كعنصر إقناع و جلب الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي العالي الجودة و كبوابة للمغرب لولوج السوق الدولية في هذا القطاع و بالتالي مخرجات هذا الانتاج ستتضاعف تنافسيته بسبب كلفة اليد العاملة المغربية المنخفضة و بسبب انخفاض الرسوم الجمركية حسب اتفاقيات التبادل الحر.

فإذا أضفنا سلة من الإمتيازات المرفقة بالعقود ويتعلق الأمر باتخاذ سلسلة من التدابير التحفيزية للإعفاء من ضريبة الشركات على مدى السنوات الخمس الأولى، وضريبة ثابتة بنسبة 8.75٪ على مدى العشرين عامًا القادمة، والإعفاء من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على السلع، ودعم مالي مباشر لبرامج التدريب ولإنشاء مراكز تكوين خاصة بهذا القطاع. فهمنا آنذاك أن ثلاث عناصر كانت مفاتيح نجاح المشاريع الصناعية الجديدة العالية التكنولوجيا. كلفة اليد العاملة المنخفضة إظافة إلى تكوينها الجيد، امتيازات اتفاقيات التبادل الحر وحزمة الامتيازات المضافة للعقود.

كما تم تسليط الضوء على أهمية النظم البيئية الجديدة الصناعية بالنسبة لحجم الانتاج الصناعي، بناء على القدرات المعرفية والإنتاجية المتوفرة.

أبعاد التصنيع من منطلق التوطين المشترك

مصطلح التوطين المشترك مفهوم حديث وإن تم تطبيقه بشكل جزئي سابقا وقد يتوافق على المستوى التكنولوجي مع مفهوم النقل الجزئي لسلسلة الانتاج. على سبيل المثال، تقوم شركة في دولة متقدمة بنقل جزء من أنشطتها إلى دولة نامية، من أجل الاستفادة من العمالة الرخيصة مع الحفاظ على أنشطتها ذات القيمة المضافة العالية على الأراضي الوطنية، والتي تتطلب قوة عاملة أكثر تأهيلا.

والتجربة مستوحاة من النموذج الألماني للتوطين المشترك مع دول وسط وشرق أوروبا، تقترح فرنسا على المغرب، نموذج شراكة جديد يسمى التوطين المشترك، وهو نوع من عملية بناء المشروع المشترك والإنتاج المشترك مع توفير ونقل جزء من المعرفة.

في حين أن كلمة "إعادة التوطين" مرادفة حسب محللين اقتصاديين غربيين للبطالة الجماعية وإغلاق المصانع والأراضي الصناعية المقفرة وكل ما يترتب عن ذلك في البلدان المتقدمة، فإن مصطلح "التوطين المشترك" على العكس من ذلك له دلالة إيجابية بالنسبة لخبراء الاقتصاد في فرنسا بفضل البادئة " co " التي تعني الشراكة. بالنسبة للخبير الاقتصادي "جان لويس ليفيت"، التوطين المشترك يعني الإنتاج في فرنسا ولكن استخدام المناولة في بلد حيث تكلفة العمالة أقل. (جان لويس ليفيت، 2012) " .

وبالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، فإن المناولة لا تقضي على الوظائف في البلدان المتقدمة، بل تخلق شركات تابعة في الخارج. وبالتالي، تأمل الشركة الغربية في خفض تكاليفها وغزو أسواق جديدة لتعزيز نموها. وفي المقابل، تعيد استثمار أرباحها الجديدة في الابتكار وتحافظ على وظائفها في بلدانها الأصلية.

من الناحية النظرية، فإن التوزيع الاقتصادي بين دول الشمال ودول الجنوب هو نقل شركة دولية للأنشطة ورأس المال والوظائف إلى دول نامية مما يوفر لها ميزة تنافسية بسبب: إما انخفاض التكاليف (العمالة غير المكلفة، أو الوصول بشكل أفضل إلى الموارد الطبيعية، أو انخفاض الضرائب، أو انخفاض الضمانات الاجتماعية والبيئية).

مبادئ التوطين المشترك الناجح حسب "دومينيك بوكيه"

لا يكون التوطين المشترك ناجحا إلا إذا كان نموذجا مشتركا ومتوازنا، يقوم على التنمية المشتركة بين بلدين، المغرب وفرنسا.

يعتمد مبدأ التوطين المشترك على رؤية ليبرالية ومناهضة للحمائية والتي تعطي المبادرة بدلاً من ذلك لأصحاب المشاريع الخاصة، في حين يجب على الجمهور توقع ودعم حركة التوطين المشترك، ومن مبادئه:

1. التمييز بين المنبع والمصب للاستثمار: - المنبع، طالما لم يتم الاستثمار، من المهم جدًا أن تكون الشركات حرة وألا تتدخل الدولة الفرنسية. - هذه المشكلة غير موجودة عمليا على مستوى المصب، ولا ترى الشركات عموما سوى المزايا والتقاربات مع التعاون الفرنسي
2. يعد التوطين المشترك بمثابة رافعة للقدرة التنافسية وهدفه هو خلق فرص عمل في كل من فرنسا والمغرب. هذه هي الطريقة التي تختلف بها التوطين المشترك عن التوطين المنقول. إن ما ينجح بشكل أفضل هو التوطينات المشتركة الهجومية، مما أدى إلى توصية لم تكن واضحة في البداية، وهي وضع الابتكار في قلب نهج التوطينات المشتركة.
3. النقطة الثالثة في أسلوب "دومينيك بوكيه" هي القدرة على العمل معًا. تعمل الشركات وتتصرف في مجموعات، وتوحد قواها من أجل الحوار، والتفكير معًا حول نظامها البيئي، وما إذا كان ممكن أن تجتمع جغرافيًا.
4. النقطة الرابعة في الأسلوب الذي ذكره "دومينيك بوكيه" يتمثل في إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه العملية، لأنها تخلق فرص العمل وتسمح بالتفاعل بين البلدين.

فبالنسبة **لهذا الباحث**، يجب علينا إيجاد طرق للشراكة والحوار، وسيكون هذا الحوار أكثر فعالية على مستوى القطاعات والتجمعات ومجموعات الأعمال. وهذا هو المكان الذي يمكن فيه إنشاء جسر بين السياسات العامة والإجراءات الجماعية والمستثمرين.

إن نوع الشراكة وفق نموذج التوطين المشترك موجود في المغرب منذ سنوات عديدة وله العديد من قصص النجاح، خاصة في قطاعات الطيران والسيارات والمعادن والميكانيكا والإلكترونيات والطاقات المتجددة والعلاقات مع العملاء. وفي مجال الطيران، في نوفمبر 2007، خلال مؤتمر عقد في مجلس الشيوخ مخصص للشراكة الفرنسية المغربية، رحب "فرانسوا كورتو"، نائب المدير الدولي لمجموعة سافران، بإنشاء مشروع مشترك في عام 1999 (51). /49) مع الخطوط الملكية المغربية، شركة Snecma Morocco Engine Services (SMES)، المتخصصة في صيانة محركات الطائرات للشركات الإفريقية.

لا يسعنا إلا أن نفرح، فالنتائج فاقت توقعاتنا بكثير في المغرب، حيث نصل إلى 25 شركة طيران ترسل محركاتها إلى الدار البيضاء. إن التوطين المشترك يمكن حتى الشركات من خلق فرص عمل في بلدانها الأصل، الأمر الذي لم يكن ممكنًا خارج إطار المشروع المشترك لأنه لولا جذورها في المغرب، لم تكن مثلا شركة سافران (Snecma Services، في عام 1999) قادرة على المنافسة أبدًا".

ومنذ ذلك الحين، أنشأت سافران مشاريع مشتركة أخرى في المغرب، واجتذبت أيضًا في أعقابها عددًا من الشركات الصغيرة والمتوسطة، سواء كانوا مناولين أو غيرهم، وتشكل اليوم قطبا جديدا يمثل حوالي مائة شركة - لصناعة الطيران المغربية.

ومن النجاحات الأخرى في مجال الطيران شركة Souriau Maroc المتخصصة في تصنيع وتسويق ومعالجة في قطاع الاتصالات. وأبان المغرب في هذا القطاع عن التنافسية الشديدة بفضل تكامل سلسلة التوريد والبحث عن حلول تنافسية. بل يمكن الاقرار بأن المؤسسات الأولى منذ البداية كانت جزءًا من تكامل سلسلة التوريد.

منذ ولادة مفهوم التوطين المشترك مؤخرًا، اتصل اتحاد الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهروميكانيكية (FIMME) أيضًا بنظرائه الفرنسيين والإسبانيين لمحاولة إيجاد طريقة للعمل معًا. ويخلص رئيس شركة "تيوبز إيت" إلى أن "الأمر لا يتعلق فقط بالمضي قدما فيما يتعلق بالسوق المحلية، بل يتعلق أيضا بمهاجمة الأسواق التي وقع معها المغرب على اتفاقيات التجارة الحرة وبالطبع أفريقيا حيث يتواجد بالفعل عدد كبير من الشركات المغربية".

على سبيل المثال، يوظف مصنع BouyAusare، المتخصص في تصنيع الأجزاء المعدنية، 250 شخصا في فيندي، و70 شخصا في المغرب. أما بالنسبة لشركة MS Composites، ومقرها في ليفين (Pas-de-Calais)، فهي تضم 70 شخصا في مدينة طنجة.

وفي مجال السيارات، يمكن اعتبار مشروع رونو بطنجة، الذي كثيرا ما يُستشهد به كمثال، بمثابة مؤسسة استراتيجية، لأنه جزء من الاستراتيجية العالمية للمجموعة التي تتوقع تغيرات في السوق "المحلية" وتطويرها للإنفتاح على السوق الافريقية.

وهكذا، خصصت شركة "رونو" مليار أورو لبناء أكبر مصنع للسيارات في إفريقيا بملوسة، الواقعة على بعد 30 كيلومترا من مدينة طنجة، لتصنيع 400 ألف وحدة من المركبات المستقبلية منخفضة التكلفة للمجموعة.

ومن المفترض أن يؤدي التوطين المشترك، الذي تم تقديمه على أنه شراكة "مربحة للجانبين" بين الشركات الفرنسية والمغربية، إلى خلق فرص عمل في كلا البلدين وتجنب عمليات النقل منذ ذلك الحين، تسعى حكومتا البلدين، والجهات الفاعلة الاقتصادية، ومعهد الآفاق الاقتصادية لعالم البحر الأبيض المتوسط (إيبيميد، باريس) ومقايضات العجز الائتماني المغربي إلى تعزيزها.

ويقترح على المغرب أن يكون منصة صناعية متكاملة وأن يتوجها معا نحو أفريقيا. ومن جانبه، يهدف المغرب إلى إقامة شراكة في خدمة القدرة التنافسية المشتركة العادلة والمنصفة مع فرنسا؛ إنشاء أبطال وطنيين في مجال ريادة الأعمال وتأمل أن يؤدي نموذج التوطين المشترك الجديد هذا إلى تعزيز اندماجها في النظام العالمي. ومع ذلك، فإنه يحذر من تردد فرنسا وأحيانا مواقفها السياسية، ويذكر أن التوطين المشترك موجود بالفعل في المغرب منذ سنوات عديدة وله العديد من قصص النجاح، لا سيما في قطاعات الطيران والسيارات والعلاقات مع العملاء.

هناك ضرورة لتبني رؤية أكثر استراتيجية على المدى الطويل، في سياق العولمة، والمنافسة المتزايدة ، والانفتاح الاقتصادي من خلال إزالة العقبات أمام الحمائية وإزالة الحواجز الجمركية، والقدرة التنافسية للشركات وتدويل الإنتاج، وهو ما يتجلى من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاقد الدولي.

يحاول المغرب وضع الآليات اللازمة لاندماجه الدولي الصديق للبيئة، وإدراكا منه للحاجة إلى الحصول على حجم قادر على تحقيق وفورات الحجم وبالتالي يكون أكثر قدرة على المنافسة، واستغلال المزايا النسبية، وما إلى ذلك.

بناءً على هذه التحديات، هل يمكننا القول إن التوطين المشترك هو جزء من مصطلحات جديدة مثل الإنتاج المشترك، والتعاقد المشترك، والتنمية المشتركة الإنتاجية، والمشروع المشترك، وما إلى ذلك؟ لقد تطورت مؤخراً العديد من المفاهيم لتحل محل عملية نقل التوطين التي تعرضت للانتقاد الشديد، والمتهمة بخلق الأراضي الصناعية القاحلة وزيادة البطالة في أوروبا وفرنسا.

وفي هذه الحالة، ما هي الشروط التي يجب توفرها لتعزيز هذه السياسة الموجودة بالفعل في قطاعات معينة مثل الطيران والسيارات؟ هل ينبغي لنا أن ننظر إلى التوطين المشترك كأسلوب جديد للإنتاج، ونهج شراكة جديدة قريبة من التعاقد المشترك والإنتاج المشترك؟ أم كنموذج جديد للعولمة المتفاقمة حيث تطورت استراتيجيات الشركات والشركات المتعددة الجنسيات بشكل كبير من حيث المفهوم الجديد لأماكن الإنتاج وأماكن الاستهلاك وتدويل الوظائف وتجزئة قرارات العمليات؟ فهل يستجيب هذا النموذج لمنطق الربح بين مختلف الشركاء كما يعلن، أم فقط لمنطق الربحية والربح للشمال؟ من خلال الاستجابة لاستراتيجية الفرنسية المشتركة للتوطين المشترك؟

من خلال هذا المنطلق وهذه القراءة السريعة لتوجهات التصنيع في المغرب يمكن تسجيل الدروس والعبر التالية :

لم يعد حجم الاستثمارات الأجنبية هو المهم بقدر ما هو مهم نوعيته من حيث التمكين التكنولوجي الذي يحدد آنذاك حجم سلسلة القيمة المحققة في البلد المضيف وبالتالي التنافسية العالمية الضامنة لهامش الربح.

استهداف أسواق دول صناعية متقدمة باستثمارات مشتركة وتكنولوجية هذه الدول نفسها من شأنه التخفيف من عجز الميزان التجاري المغربي مع هذه الدول.

مفهوم التوطين المشترك مفهوم غير دقيق حيث يحتمل عدة حالات من توطين سلاسل القيمة ويصبح معتبرا في حالتين :

بالنسبة للدول الصناعية استبدال لا مركزية الإنتاج بالتوطين المزدوج للشركات المنتجة، وبالتالي تحقيق عدة أهداف في آن واحد مثل المحافظة على وجود بعض القطاعات الصناعية كان يصعب وجودها أو استمرارها بسبب المنافسة الدولية، إمكانية فتح أسواق جديدة لصناعات عالية التكنولوجيا في الولايات المتحدة الامريكية، الرجوع من جديد للأسواق الافريقية من خلال بوابة المغرب المتمرسة في هذه القارة.

و بالنسبة للدول المضيفة و المغرب على الخصوص عليه إقناع شركات متخصصة في التكنولوجيا العالية باستيطان فروع لها في هذه الدول، و بالتالي استبدال نقل المهارات بنقل التكنولوجيا، و امتلاك خبرة إضافية في تسيير و تسويق سلع و خدمات عالية التكنولوجيا، و جلب مزيد من الاستثمارات الاجنبية و خلق مزيد من فرص الشغل للمهندسين المغاربة خاصة و الاطر التقنية المؤهلة في المعاهد المغربية بجودة عالية ، و طبعا الرفع من نسبة القيمة المضافة المنتجة وطنيا و النماذج الناجحة في هذا الاتجاه في السيارات و الطائرات و خدمات الصيانة للصناعات الدقيقة خير دليل على ذلك.

تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 25% من الشركات الصناعية بالمغرب تعمل ضمن مدار مجموعات فرنسية. ومن المفروض أن تقل مع زيادة نسبة إدماج الإنتاج الوطني من خلال دعم القطاع الخاص المغربي ليرقى لمستوى التمكين التكنولوجي العالي. وهذا هدف ممكن تحقيقه مستقبلا إذا أخذنا بعين الاعتبار مستوى شبابنا المتميز دوليا في الرياضيات والمواد العلمية عامة وفي مجال الابتكار والابداع.

لا شك أن مرحلة التوطين المشترك حققت نجاحا فاجأ كلا من البلد المضيف المغرب والشركات المستدعاة، إلا أن هذه المرحلة لا تخلو من تحديات سواء على مستوى تقاسم النتائج وتكافئها أو على مستوى انفتاح العقود على التمكين التكنولوجي، كل ذلك رهين بحكمة وكفاءة المفاوضين المغاربة ومرونة هذه العقود وقابلية التكيف وتقارب الثقافات والذكاء الاستشرافي المبني على التوقعات.

المصادر

- NACHOUI Imane Du plan émergence à la stratégie de colocalisation industrielle au Maroc P5 revue Espace Géographique et Société Marocaine n° 23 juillet 2018

تسخير الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني

لتعزيز الصناعة والابتكار في المغرب: استراتيجيات ورؤى للمستقبل

الطيب هزاز، خبير دولي في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي

في عصر التحول الرقمي المتسارع، يبرز دور الذكاء الاصطناعي كعامل رئيسي في دفع عجلة التطور الصناعي والاقتصادي في المغرب. حيث يشكل الأمن السيبراني جزءاً حاسماً من هذا التحول، بينما يسعى المغرب إلى توظيف أحدث التقنيات لتعزيز حماية البنى التحتية الحيوية والتفوق في مجالات الصناعة المختلفة وأيضا الاستثمار في موارده وقدراته التقنية ليصبح قوة مؤثرة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

ويهدف المغرب، كسائر الدول العربية، إلى الاستفادة من هذه التقنيات لتعزيز مكانته التنافسية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الصناعات الرئيسية في المغرب واستخدام الذكاء الاصطناعي

يُسارع المغرب إلى تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع صناعة السيارات والطائرات، سعيًا منه لتحقيق التقدم والنمو. ويُقدم استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال فرصًا واعدةً لتعزيز مكانة المغرب كمركزٍ إقليمي لهذه الصناعات، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

أمثلة على استخدامات الذكاء الاصطناعي في قطاع صناعة السيارات بالمملكة المغربية:

شركة "SYGMA.AI" وهي شركة ناشئة مغربية طورت تقنية ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتقييم أضرار السيارات وتقدير تكاليف إصلاحها بسرعة ودقة عالية من خلال صور بسيطة.

معهد "MASEN" يبحث المعهد في استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة بطاريات السيارات الكهربائية وتطوير أنظمة ذكية لإدارة شبكات شحن هذه المركبات.

شركة "Renault Maroc" تعتمد الشركة على تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف عملياتها، بما في ذلك التصنيع واللوجستيات وخدمة العملاء.

فوائد استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات الذكية في قطاع صناعة السيارات بالمغرب:

1- تحسين الإنتاجية والكفاءة:

أتمتة المهام: يُمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة العديد من المهام المتكررة في خطوط الإنتاج، مثل تجميع مكونات السيارات وفحصها، ممّا يُؤدّي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة بشكل ملحوظ.

التنبؤ بالأعطال: يُمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات مستشعرات السيارات للتنبؤ بالأعطال قبل حدوثها، ممّا يُساعد على تقليل وقت التوقف عن العمل وتكاليف الصيانة بشكل كبير.

تحسين سلسلة التوريد: يُمكن للذكاء الاصطناعي تحسين كفاءة سلسلة التوريد من خلال تحليل بيانات الطلب والتخزين والنقل، ممّا يُؤدّي إلى تقليل التكاليف وتحسين جودة المنتجات.

2-تعزيز جودة المنتجات والخدمات:

التفتيش والجودة: يُمكن للذكاء الاصطناعي استخدام تقنيات الرؤية الحاسوبية لتفتيش مكونات وقطع غيار السيارات بشكل دقيق وكفاءة عالية، ممّا يُساعد على ضمان جودة عالية للمنتجات النهائية.

التصميم الهندسي: يُمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة المصممين في تحسين تصميمات السيارات من خلال تحليل البيانات المتعلقة بأداء وسلامة المركبات.

خدمة العملاء: يُمكن للذكاء الاصطناعي تحسين خدمة العملاء من خلال تقديم الدعم الفني والإجابة على أسئلة العملاء بشكل سريع وفعّال.

3- ابتكار منتجات وخدمات جديدة:

تطوير سيارات ذكية: يُمكن للذكاء الاصطناعي لعب دورٍ رئيسي في تطوير سيارات ذكية ذاتية القيادة أو مُساعدة في القيادة، ممّا يُتيح تجربة قيادة أكثر أمانًا وراحةً للركاب.

الخدمات المُخصصة: يُمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات العملاء لتقديم خدمات مُخصصة تلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم، مثل خدمات التأمين والصيانة المُخصصة.

تطوير حلول النقل الذكية: يُمكن للذكاء الاصطناعي المساهمة في تطوير حلول النقل الذكية مثل أنظمة مشاركة السيارات وخدمات النقل حسب الطلب.

4- خفض التكاليف وتحسين الربحية:

تقليل الهدر: يُمكن للذكاء الاصطناعي تحسين عمليات الإنتاج وتقليل الهدر في المواد والطاقة، ممّا يُؤدّي إلى خفض التكاليف وتحسين الربحية.

تحسين كفاءة استخدام الطاقة: يُمكن للذكاء الاصطناعي تحسين كفاءة استخدام الطاقة في السيارات من خلال تحسين أنظمة الدفع والتحكم.

تقليل الاعتماد على العمالة اليدوية: يُمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة العديد من المهام التي تتطلب عمالة يدوية، ممّا يُؤدّي إلى خفض تكاليف العمالة.

5- تعزيز السلامة على الطرق:

أنظمة مساعدة السائق: يُمكن للذكاء الاصطناعي تطوير أنظمة مساعدة السائق مثل أنظمة التحذير من مغادرة المسار والفرملة التلقائية، ممّا يُساعد على تقليل حوادث المرور.

البنية التحتية الذكية: يُمكن للذكاء الاصطناعي تطوير بنية تحتية ذكية للطرق تُساعد على تنظيم حركة المرور وتحسين السلامة على الطرق.

صيانة السيارات الوقائية: يُمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات تشغيل السيارات للتنبؤ باحتياجات الصيانة، ممّا يُساعد على منع الأعطال المفاجئة .

فبالإضافة إلى صناعة السيارات، فصناعة الطائرات والروبوتات، من بين أهم القطاعات الرئيسية التي يعتمد عليها قطاع الصناعة والتي يساهم فيها الذكاء الاصطناعي بشكل كبير من تحسين جودتها، وبالنظر إلى أن المغرب مقبل في السنوات القليلة القادمة على صنع طائرات مغربية 100 في المائة فهذا الأمر مدعاة للفخر ويستوجب تسخير الإمكانيات الرقمية وتعزيز البنية التحتية الرقمية والاستعانة بأحدث تقنيات التكنولوجيا واستخدام الذكاء الاصطناعي من أجل التنافس عالميًا.

فوائد استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع صناعة الطائرات بالمغرب:

1- تحسين عمليات التصنيع:

- أتمتة المهام: يُمكن للذكاء الاصطناعي من أتمتة العديد من المهام المتكررة في عمليات التصنيع، مثل تجميع مكونات الطائرات وفحصها، ممّا يُؤدّي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة.
- التنبؤ بالأعطال: يُمكن للذكاء الاصطناعي من تحليل بيانات مستشعرات الطائرات للتنبؤ بالأعطال قبل حدوثها، ممّا يُساعد على تقليل وقت التوقف عن العمل وتكاليف الصيانة.
- التفتيش الجودة: يُمكن للذكاء الاصطناعي من استخدام تقنيات الرؤية الحاسوبية لتفتيش مكونات الطائرات بشكل دقيق وكفاءة عالية، ممّا يُساعد على ضمان جودة عالية.

2- تحسين تصميم الطائرات:

- التحسين الديناميكي الهوائي: يُمكن للذكاء الاصطناعي من تحليل بيانات تدفق الهواء حول الطائرات لتطوير تصميمات أكثر كفاءة ديناميكيًا، ممّا يُؤدّي إلى تحسين استهلاك الوقود وأداء الطيران.
- التصميم التوليدي: يُمكن للذكاء الاصطناعي من استخدام تقنيات التصميم التوليدي لتطوير مكونات طائرات جديدة بخصائص محددة مسبقًا، ممّا يُساعد على تسريع عملية التصميم وتقليل التكاليف.
- التحسينات الميكانيكية: يُمكن للذكاء الاصطناعي من تحليل بيانات أداء الطائرات لتحديد المجالات التي يمكن تحسينها ميكانيكيًا، ممّا يُؤدّي إلى تحسين المتانة والأداء.

3- تحسين تجربة العملاء:

- الصيانة التنبؤية: يُمكن للذكاء الاصطناعي من تحليل بيانات تشغيل الطائرات للتنبؤ باحتياجات الصيانة، ممّا يُتيح لشركات الطيران تقديم خدمات صيانة استباقية تُقلّل من إزعاج العملاء.
- خدمة العملاء: يُمكن للذكاء الاصطناعي من استخدام روبوتات الدردشة لتقديم خدمة عملاء على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، ممّا يُساعد على تحسين رضا العملاء.
- التسويق المُستهدف: يُمكن للذكاء الاصطناعي من تحليل بيانات العملاء لتقديم عروض تسويقية مُستهدفة تلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم.

إن المغرب يسعى ويعمل جاهدا في قطاع الصناعة على الاصطفاف أمام الدول الرائدة التي تولي أهمية كبيرة للتكنولوجيا خدمة لاقتصادها، وبالتالي فهو يتجه شيئا فشيئا إلى تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع صناعة السيارات من خلال تخصيص مزيد من الاستثمار في التعليم والتدريب، دعم البحث والتطوير، رفع مستوى الوعي بأهمية الذكاء الاصطناعي وتحسين البنية التحتية الرقمية.

وفي باقي القطاعات الصناعية الأخرى، فالذكاء الاصطناعي حاضر وممكن من خلال الاعتماد على الروبوتات التي تزيد من الإنتاجية وتقلل من تكلفة الإنتاج في الصناعات مثل الصناعة الغذائية والملابس مما يحسن الإنتاجية رغم التغير في طبيعة الوظائف وظهور وظائف جديدة تتطلب مهارات في التكنولوجيا والبرمجة.

كما أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تحسن من قدرة المغرب على مواجهة التهديدات السيبرانية، مما يحمي البنى التحتية ويدعم استمرارية الأعمال كما يتم أيضا استخدام الذكاء الاصطناعي في رصد وتحليل الهجمات السيبرانية بشكل فوري ودقيق، من أجل تحديد مصدر الهجمة والتصدي لها في الحال، مما يحمي البنية التحتية الحيوية.

اتفاقية بين جامعة القاضي عياض وشركة WEHELP

في خطوة استراتيجية لتعزيز التعليم والبحث في مجال الأمن السيبراني، وقعت جامعة القاضي عياض بمراكش اتفاقية شراكة مع السيد الطيب هزاز، الخبير الدولي ومدير شركة WEHELP، بحضور السيد أندري أزولاي، مستشار الملك محمد السادس نصره الله، خلال المنتدى العالمي AISEC بالصويرة، بحيث تهدف الشراكة إلى تطوير أول برنامج مغربي للأمن السيبراني معزز بالذكاء الاصطناعي، موجه بالدرجة الأولى للسوق المغربية، بالإضافة إلى الأسواق العربية والإفريقية والدولية.

هذا البرنامج يستند إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي ويقدم حلولًا شاملة لحماية البنية التحتية الرقمية من التهديدات السيبرانية المتزايدة. وتهدف هذه الشراكة إلى تطوير القدرات السيبرانية المغربية وتدريب الكوادر المحلية لتلبية الاحتياجات المتزايدة في سوق العمل الدولية، وكذلك تعزيز التعاون البحثي بين الجامعات والشركات الرائدة في مجال الأمن السيبراني، مما يساهم في تطوير الحلول الوطنية وزيادة التنافسية، من جهة، وتوفير فرص العمل وتطوير مهارات الشباب المغربي عن طريق توفير تكوينات وتداريب ميدانية من أجل ملاءمة التكوين الأكاديمي مع متطلبات سوق الشغل، من جهة ثانية.

كما تتماشى الشراكة مع خطط الحكومة لتعزيز الأمن السيبراني وتقديم حلول مبتكرة وتساهم في تطوير الصناعة الوطنية في هذا المجال.

مع الاستثمارات المستمرة في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، يتجه المغرب نحو تحقيق تطور كبير في مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع الصناعي والابتكار، مما يعزز من مكانته الاقتصادية ويجعله نموذجًا يُحتذى به في التحول الرقمي، ويبدو لنا نحن كخبراء في WEHELP أن المستقبل سيكون أكثر إشراقا بفضل التوجه نحو استخدامات الذكاء الاصطناعي في المغرب بفضل الاستثمارات الحكومية والدولية في التكنولوجيا.

ونؤكد أن التركيز المستمر على التعليم والتدريب في مجالات الذكاء الاصطناعي سيخلق جيلاً جديدًا من المهنيين المؤهلين. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تؤدي الشراكات بين الجامعات والشركات الخاصة إلى تحقيق نجاحات في مجال البحث والابتكار، مما يعزز من مكانة المغرب كمركز رائد في التكنولوجيا على مستوى العالم.

البرنامج العربي للحلال

بهدف تسهيل التبادل التجاري للمنتجات الحلال، قامت المنظمة بإعداد البرنامج العربي للحلال من خلال تحديد المتطلبات الأساسية للمنتجات والخدمات ونظم الإنتاج.

وتم اعتماد شعار علامة الحلال العربية من أصحاب المعالي والسعادة رؤساء أجهزة التقييس العربية أعضاء اللجنة العربية العليا للتقييس.

حيث أبدت 8 دول عربية رغبتها في الانضمام إلى البرنامج حتى تاريخه:

المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة - الجمهورية التونسية - المملكة العربية السعودية - دولة فلسطين – دولة ليبيا - جمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

المملكة المغربية عضو في اللجنة المكلفة بإعداد منظومة عربية متكاملة لقطاع الحلال، وتشارك في ورش العمل الفنية المتخصصة للبرنامج العربي للحلال.

إنجازات وآفاق المعهد المغربي للتقييس

المعهد المغربي للتقييس
المملكة المغربية

بدأ تاريخ التقييس في المغرب مع الانضمام سنة 1963 إلى المنظمة الدولية للتقييس (ISO) ووضع إطار قانوني سنة 1970 لتدبير أنشطة التقييس. ولمواكبة التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم خاصة مع بروز ظاهرة العولمة وتحرير التجارة، خضع النظام المغربي للتقييس لعملية مراجعة شاملة، أفضت إلى إصدار القانون رقم 12-06 في سنة 2010، المتعلق بالتقييس وشهادة المطابقة والاعتماد، والذي تم بموجبه إحداث المعهد المغربي للتقييس (IMANOR) على شكل مؤسسة عمومية خاضعة لوصاية وزارة الصناعة والتجارة. ولقد أنيطت بالمعهد مهمة إعداد وتطوير المواصفات القياسية المغربية وبرامج الشهادة بالمطابقة بما يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تقديم التداريب والمعلومات الضرورية حول المواصفات وإجراءات تقييم المطابقة بهدف تسهيل التبادل التجاري وحماية المستهلك وتقوية القدرة التنافسية للمقاولات والحفاظ على البيئة. كما أسندت للمعهد المغربي للتقييس مهمة تمثيل المملكة المغربية لدى المنظمات الدولية والإقليمية للتقييس ولدى هيئات التقييس الوطنية العاملة في بلدان تربطها شراكة اقتصادية مع المغرب.

ويعمل المعهد المغربي للتقييس بشكل دائم على توسيع نطاق أنشطته بالتعاون مع شركائه من القطاعين العام والخاص، ليعزز بذلك موقعه كمؤسسة وطنية تساهم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمبادرات القطاعية الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية للشركات المغربية وتحسين جودة منتجاتها وخدماتها. وقد أعطى إحداث المعهد المغربي للتقييس دفعة قوية لعملية التقييس بالمغرب، حيث ارتفعت الحصيلة الإجمالية للمواصفات المغربية إلى ما يناهز 18000 مواصفة قياسية مع وتيرة سنوية تقارب 1200 مواصفة مغربية تم تطويرها من قبل أكثر من 130 لجنة فنية للتقييس تضم مختلف الفرقاء الاقتصاديين والشركاء من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وتهدف هذه المواصفات،

التي تتطابق في مجملها مع المواصفات الدولية، إلى تسهيل العمليات التجارية، وتعزيز السلامة والجودة، وتوحيد الممارسات الجيدة. ويواكب المعهد المغربي للتقييس تطورات التقييس الدولي في مختلف المجالات ولا سيما منها تلك التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني وللسياسات العمومية، كالتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية والحكامة والتغير المناخي والمدن والمجتمعات المستدامة والنجاعة الطاقية. ويجدر التذكير في هذا الصدد إلى أنه تم اعتماد جل المواصفات الدولية والأوروبية التي تتعلق بالإعلانات البيئية، وانبعاثات الغازات الدفيئة، وتصنيف وتدوير المواد البلاستيكية.

كما يتتبع المعهد بانتظام الأشغال المتعلقة بالتقييس على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال تمثيل المملكة المغربية لدى المنظمات ذات الصلة، ويتعلق الأمر أساسا بالمنظمة الدولية للتقييس (ISO) وباللجنتين الأوربيتين للتقييس CEN/CENELEC وبمعهد المواصفات والمقاييس في الدول الإسلامية (SMIIC).

ومن جانب آخر، يواصل المعهد المغربي للتقييس تطوير وتقوية النظام الوطني للإشهاد بالمطابقة، من خلال إحداث برامج جديدة في هذا المجال حيث تجاوزت خمسين برنامجا تغطي مجموعة واسعة من المنتجات وأنظمة التدبير والخدمات وممارسات التصنيع الجيدة، يتم تدبيرها وفق المعايير الدولية. ويتم الاعتماد في تنفيذ هذه البرامج على أكثر من خمسين مدققًا وخبيرًا ذوو تخصصات وكفاءات، متعددة. ويتم الحرص في تشغيل النظام الوطني للإشهاد بالمطابقة على احترام مبادئ الشفافية والنزاهة، مما يتيح للمؤسسات التي تلجا لهذا النظام فرصة لتعزيز مصداقيتها لدى شركائها، وتقوية إمكانياتها في الاندماج بسلاسل القيمة العالمية.

وبالإضافة إلى المكتسبات التي حققها النظام الوطني للإشهاد بالمطابقة منذ انطلاقه فإنه يتوسع باستمرار لمواكبة متطلبات المرحلة بمختلف أبعادها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إطلاق مبادرات جديدة ترمي إلى المساهمة في الحد من التغيرات المناخية نذكر منها على وجه الخصوص المصادقة على نسبة الانبعاثات من الغازات الدفيئة المصرح بها من قبل المنشآت المعنية، ومتطلبات تدبير الاستخدام الفعال للمياه وفقا للمواصفة القياسية NM ISO 46001، وجودة وسلامة الدهانات، وأدوات التغليف البلاستيكية.

وتعكس هذه الجهود رغبة المعهد المغربي للتقييس وحرصه على جعل المواصفات والإشهاد بالمطابقة في خدمة كل الأطراف المعنية لرفع التحديات التي يواجهها الاقتصاد المغربي والعمل بتوافق مع المواصفات الدولية للتنمية المستدامة والمسؤولية البيئية.

وسعيا منه في رفع التحديات السالفة الذكر، يعمل المعهد على تنفيذ برنامج للتكوين في مجال التقييس يشمل 60 موضوعا تتعلق بالمواصفات والتقنيات اللازمة لتنفيذها في مجالات مختلفة كالتدبير والتدقيق والنجاعة الطاقية واللوائح الفنية.

وتتواصل جهود المعهد المغربي للتقييس وشركائه من أجل تطوير أنشطة التقييس والشهادة بالمطابقة، وجعلها تتماشى مع التطورات السريعة والتغيرات المتسارعة في هذا المجال. ويبقى الهدف من ذلك هو تلبية طموحات الفاعلين الاقتصاديين وتقديم الدعم الضروري لتنفيذ السياسات الوطنية الرامية خصوصًا إلى ضمان سلامة المستهلك وزيادة القدرة التنافسية للمقاولات والحفاظ على البيئة.

المعادن الاستراتيجية والحرجة بالمملكة المغربية
ودورها في دعم الصناعة

إدارة الثروة المعدنية
المنظمة العربية للتنمية الصناعية
والتقييس والتعدين

منذ الأزمة المالية في 2008، شهد الاهتمام بالمعادن نموًا ملحوظًا في ظل ارتفاع الطلب العالمي، خصوصًا بسبب النمو الاقتصادي في الصين؛ التسارع في الديناميكية العمرانية وتطور الطبقات المتوسطة؛ التقلبات غير المتوقعة في أسعار المواد الأساسية؛ واستمرار الجهود للانتقال إلى الطاقة المستدامة في ظل تغيرات المناخ؛ بالإضافة إلى تسريع التحول الرقمي للاقتصادات. وترتبط المعادن الاستراتيجية والحرجة بمفاهيم وثيقة، حيث يُعتبر المعدن استراتيجيًا عندما يكون أساسيًا لدعم السياسات الاقتصادية والطاقوية والتكنولوجية والأمنية للدولة. بينما تتسم المعادن الحرجة بالهشاشة في سلسلة التوريد، إضافةً إلى أهميتها الكبيرة في الصناعات الوطنية والقدرة على توفير فرص عمل مهمة.

وفي هذا السياق شهدت الأسواق الدولية للمعادن تحولات وتقلبات كبيرة خلال العقدين الماضيين، وذلك بسبب الزيادة في الطلب العالمي والمنافسة الشديدة بين الدول للحصول على سلاسل التوريد المتعلقة بالمعادن الاستراتيجية. مما أدى إلى أن أسعار بعض المعادن قد بلغت مستويات غير مسبوقة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه الصاعد خلال الثلاثين سنة القادمة، حيث قد تزداد الحاجة إلى المعادن بشكل كبير، خاصة مع تحقيق أهداف الانتقال الطاقي، التنقل الأخضر، التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والتحول الرقمي في الاقتصاد والمجتمع. وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الطلب على المعادن قد يضاعف بحلول العام 2040، وقد يصل إلى ستة أضعاف بحلول العام 2050، إذا تم تحقيق سيناريوهات مثالية للحد من الانبعاثات. فعلى سبيل المثال، السيارات الكهربائية تتطلب كميات من المعادن أكبر بست مرات مقارنة بالسيارات التقليدية، ومحطات الطاقة الريحية تحتاج إلى معادن أكثر بتسع مرات عند إنشائها في اليابسة وثلاث عشرة مرة عند إنشائها في البحر مقارنة بمحطات الغاز، وبالتالي من المعادن التي ستشهد طلبا كبيراً في الأسواق نجد الليثيوم (شكل 1)، الكوبالت، العناصر الأرضية النادرة، النيكل، الموليبدينوم، الغرافيت، الفناديوم، والنحاس (شكل 2).

وعرض لهذه المعادن في الاسواق يعتمد على عدة عوامل تشمل الإنتاج، الاستثمار، والتحديات التي تواجه استقرار عمليات التوريد مثل التركيز الجغرافي للإنتاج والاحتياطيات، والاضطرابات السياسية والأمنية في بعض الدول.

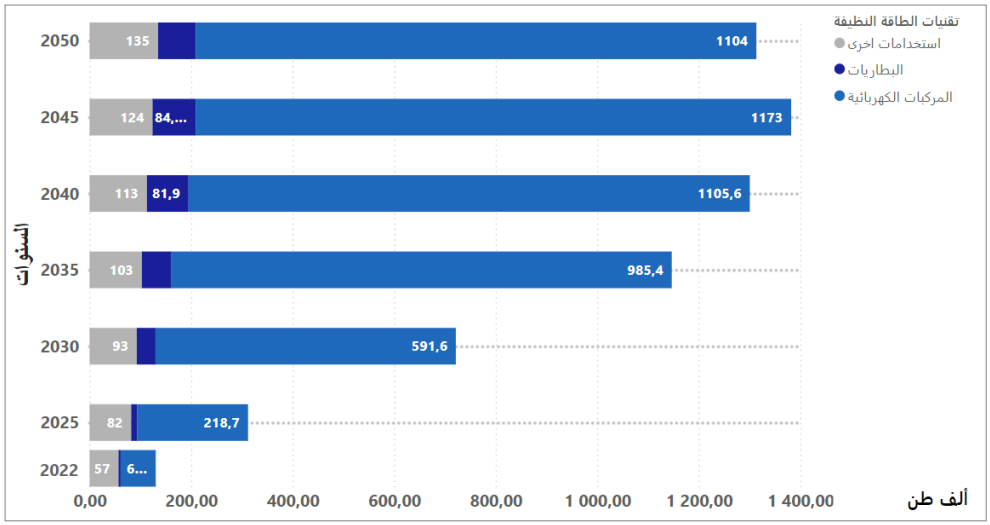

شكل1: الطلب العالمي على الليثيوم حتى 2050 وفقا لسيناريو الحياد الكربوني

المصدر: المنصة العربية لمعادن المستقبل arabpfm.orgوفقا لبيانات وكالة الطاقة الدولية

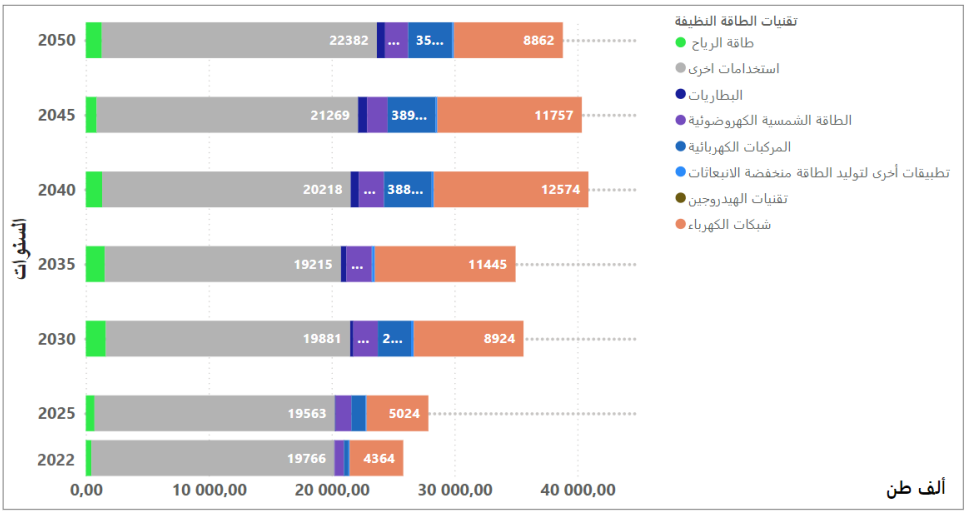

شكل2: الطلب العالمي على النحاس حتى 2050 وفقا لسيناريو الحياد الكربوني

المصدر: المنصة العربية لمعادن المستقبل arabpfm.orgوفقا لبيانات وكالة الطاقة الدولية

ونظرًا للضغوط المتزايدة على هذه الموارد الاستراتيجية، تبنت القوى الاقتصادية الكبرى استراتيجيات لضمان استمرارية التوريد ولتعزيز مكانتها ضمن سلاسل القيمة العالمية. في هذا السياق، ركز الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على تأمين عمليات التوريد، بينما أولت الدول الغنية بالموارد، مثل كندا وأستراليا، أهمية خاصة لتعزيز دورها كموردين أساسيين لهذه المعادن في الأسواق العالمية. من جهتها، تستمر الصين في تنفيذ استراتيجية تهدف إلى تأمين التوريد وتوسيع نفوذها عبر المراحل الرئيسية لسلسلة القيمة لهذه المعادن.

وفي السياق العربي تعد المملكة المغربية إحدى المساهمين الرئيسيين في سوق المعادن العالمي، بفضل موقعها الجغرافي المتميز وجيولوجيته الغنية. فالمملكة تتمتع بتنوع كبير في الموارد المعدنية التي تشمل الفوسفاط، الذي يعتبر المغرب أكبر منتج له عالميًا، إلى جانب معادن أخرى مثل الرصاص، الزنك، والفضة، مما يزيد من أهمية قطاع المعادن في تسهيل التصدير وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، فضلاً عن دوره الحيوي في توفير فرص العمل.

وللقطاع المنجمي في المملكة المغربية خصائص عامة حيث تعتبر المناجم جزءًا من الملكية العامة للدولة، وبالتالي، يتم تنظيم النشاط المنجمي من خلال نظام قانوني يشمل إصدار تراخيص للتنقيب والبحث والاستغلال، وتلعب الدولة فيه دورًا مهمًا في تطوير هذا القطاع وتسعى لضمان التزام قوي بسياسات التطوير القطاعي. كما يعتمد الأداء الجيد للقطاع المنجمي المغربي على تطوير التعليم والبحث في مجال المعادن. فالجامعات والمؤسسات البحثية المتخصصة تقوم ببناء القدرات عن طريق تدريب المهندسين والفنيين والباحثين، مما يساعد على تحسين وتأهيل الكوادر في المجالات ذات العلاقة. وانعكس على ذلك بلوغ الإنتاج الوطني المغربي من الفوسفاط الخام حوالي 38.1 مليون طن، ومن المنتجات المعدنية الأخرى حوالي 2.4 مليون طن في عام 2021، مما نتج عنه وضع المملكة في موقع الريادة عالميًا في إنتاج الفوسفاط وكأحد أكبر المنتجين في أفريقيا للفضة والباريت والكوبالت. كما يتمتع المغرب بتنوع جيولوجي يؤهله لمزيد من التطوير المعدني، شريطة زيادة الاستثمارات وتحسين عمليات الاستكشاف المبكرة. قطاع المعادن في المغرب يُظهر أهميته الكبيرة من خلال دوره الفعال في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم بما يقارب 10% في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. بالإضافة إلى ذلك، يوفر القطاع حوالي 49,500 فرصة عمل مباشرة، مما يعكس تأثيره الإيجابي في سوق العمل.

وعلى المستوى المؤسساتي، تم إرساء الأسس المؤسسية لقطاع المعادن في المغرب بدءًا من عام 1920، مع تأسيس مصلحة الجيولوجيا والمكتب الشريف للفوسفاط، ولاحقًا مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية في عام 1928، الذي تحول فيما بعد إلى المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن. القطاع يشمل عدة جهات فاعلة مهمة مثل السلطة الحكومية المسؤولة عن الانتقال الطاقي، بالإضافة إلى المجمع الشريف للفوسفاط الذي تأسس أيضاً في سنة 1920. وتجدر الإشارة كذلك إلى "مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج ((CADETAF، التي تتولى تأطير النشاط المنجمي التقليدي في المنطقتين. كما يضم القطاع مقاولات خاصة تعمل في مجال البحث والاستغلال والتثمين المنجمي، مثل مجموعة "مناجم" والشركات التابعة لها، والشركة المنجمية لتويسيت (CMT).

على المستوى التشريعي تم إصدار أول قانون منجمي في المغرب سنة 1914 ، وخضع للمراجعة سنة 1951 وأخيرًا في سنة 2015 مع القانون رقم 33.13 الذي صدر بموجب الظهير الشريف رقم 1.15.76 بتاريخ 14 رمضان 1436 (الموافق لأول يوليو 2015). وهذا القانون المحدث يهدف إلى تحفيز الاستكشاف والبحث المنجمي وضمان نشاط تعديني مستدام ومسؤول يتماشى مع الممارسات الدولية ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية وهذا الإطار القانوني الجديد جاء بعدد من الأحكام الهامة منها، إحداث لجنة تسمى "لجنة المعادن الاستراتيجية" تتولى اقتراح قائمة المعادن الاستراتيجية وتحيينها وتحديد المنظومة الملائمة لاستغلالها وتطوير الصناعات المرتبطة بها، بالإضافة الى توفير مجموعة من الحوافز الجاذبة للاستثمار.

في ظل تسريع الانتقال الطاقي والتحول الرقمي ضمن إطار التصنيع، بالإضافة إلى تعزيز السيادة الوطنية في المجالات الاستراتيجية لنجاح النموذج التنموي الجديد بالمغرب. في هذا السياق، يُعتبر تحديد وتطوير قائمة المعادن الاستراتيجية والحرجة خطوة ضرورية لدعم المشاريع الكبرى المستقبلية. رغم التحديات المرتبطة بتصنيف المعادن كـ"استراتيجية" أو "حرجة"، والذي يقتصر على عدد محدود من الاقتصادات العالمية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اقترح قائمة استكشافية للمغرب قد تساعد في توجيه الفاعلين المعنيين لتحديد لائحة للمعادن الحرجة والاستراتيجية. هذه القائمة تتطلب مراجعة وتحديث دوريين ضمن مسار تفاعلي يشمل جميع الأطراف المعنية.

من خلال الإشارة إلى المعادن المستغلة في المغرب وإمكانيات استثمارها في المجالات المختلفة، تم تحديد قائمة أولية تحتوي على حوالي 40 معدنًا تعتبر ضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبلاد. هذه القائمة المقترحة تم تنقيحها لتشمل 24 معدنًا استراتيجيًا وحرجًا للمغرب، وهي: الألمنيوم، البورات، الكروم، القصدير، الجرمانيوم، الغرافيت، الليثيوم، المغنيزيوم، الموليبدينوم، النيوبيوم، السيلينيوم، السيليكون، العناصر الأرضية النادرة، التنغستن، الباريت، الكوبالت، الفليورين، المنغنيز، الفوسفاط، النحاس، النيكل، البوتاسيوم، الكبريت، والتيتانيوم.

لمحة عن بعض المعادن الاستراتيجية في المملكة المغربية:

العناصر الأرضية النادرة

تحظى المملكة المغربية ببيئات جيولوجية متنوعة تتوفر بها العناصر الارضية النادرة مثل الصخور القلوية وصخور الكربوناتايت والبجماتيت وغيرها. فمثلا توجد هذه العناصر في جنوب المغرب بمناطق أغراخا Aghracha، أوهاريفريت Awhifrite وأوارك Awark وفي مجمع تاماوغت في جبال الأطلس العليا المغربية، على بعد حوالي 20 لك جنوب مدينة ميدلت، حيث تنتشر الأتربة النادرة ضمن تكوينات الكربوناتيت.

العناصر الأرضية النادرة
المصدر: cen.acs.org

الكوبالت

تعتبر المغرب الدولة الوحيدة عربيا المنتجة للكوبالت وينتج من منجم بوزار وهو واحد من أقدم وأكبر مناجم الكوبالت في المغرب. إذ بدأ الاستخراج المعدني يعرف تطورا ملحوظا من عام 1993. إن انتاج الكوبالت في تزايد حيث وصل في عام 2022 الى 2,300 طن وقدر نسبة الانتاج المغربي 2 بالمئة من الانتاج العالمي كما توجد تمعدنا للكوبالت في منطقة جماسة جنوب مدينة مراكش ضمن الرواسب متعددة الفلزات.

الكوبالت
المصدر: miningweekly.com

المنغنيز

تتمركز تمعدنات المنغنيز في كل من الأطلس الصغير والأطلس المتوسط. وتعد الشركة الشريفة للدراسات المنجمية التي تستغل منجم إيميني أهم منتج للمنغنيز في المغرب.

المنغنيز
المصدر: Miningbusinessafrica

النحاس

تنتشر تمعدنات النحاس بالمغرب في مناطق مختلفة وبصورة خاصة بمنطقة الجرارة في جنوب المغرب. كما توجد ترسبات النحاس في كل من الأطلس الصغير الشرقي، الأطلس الصغير الأوسط الشرقي، الأطلس الكبير في كل من أرجانة وآيت كتاب بالأطلس الكبير الأوسط ومنطقة أزيلال (راسب تاباروشت ورواسب تانسريفت).

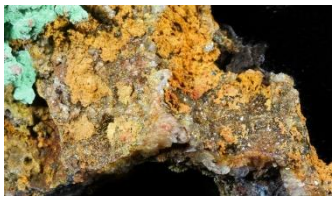

النحاس
المصدر: fossilera.com

شكل 3: معادن ومناجم المملكة المغربية

منجم بوزار لاستخراج الكوبالت
بالمملكة المغربية
المصدر : reporterre.net

منجم توسيت لاستخراج الزنك
بالمملكة المغربية
المصدر : cmt.ma

منجم اميضر لاستخراج الفضة
بالمملكة المغربية
المصدر : Le matin.ma

مركب جماسة لإنتاج الزنك
والرصاص والنحاس
المصدر : Managemgroup.com

تواجه المملكة تحديات كبيرة في تطوير منظومته المعدنية الاستراتيجية والحرجة، أبرزها ضعف سلسلة التوريد للمعادن الحرجة أمام الصدمات الخارجية؛ وعدم كفاية التثمين للمعادن الاستراتيجية، مما يقيد قدرة البلاد على التموقع بشكل فعّال في سلاسل القيمة العالمية. هذه الصعوبات تستدعي ضرورة تعزيز القدرات المحلية للإنتاج والتثمين، بالإضافة إلى تحسين الولوج إلى سلاسل التوريد العالمية للمعادن، خاصة تلك التي لا تتوفر على موارد محلية كافية في المملكة. هذه التحديات أدت الى اصدار المملكة المغربية خلال العقدين الماضيين، عدة قوانين وتنظيمات لمواكبة التوجهات الدولية نحو استدامة الإنتاج والاستهلاك بتبني مبادئ الاقتصاد الدائري في قطاع المعادن، والذي يتطلب الالتزام بمبادئ الحد من النفايات، إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير. هذا يشمل استغلال المواقع المنجمية القديمة بطرق جديدة تتوافق مع هذه المبادئ، مما يساهم في الحفاظ على الموارد وحماية البيئة. وكان للمجمع الشريف للفوسفاط دور محوري في قطاع المعادن بالمغرب، حيث انخرط بشكل فعال في دعم الاقتصاد الدائري من خلال تطوير مشاريع بحثية لتبني تقنيات جديدة تسهم في تثمين المنتجات الثانوية للمجموعة، مثل الفلور، الأورانيوم، والأتربة النادرة، بالإضافة إلى استخلاص الكبريت من عملية إعادة تدوير الجبس الفسفوري. وقد وصلت بعض هذه المشاريع إلى مراحل متقدمة، مثل مشروع الأمونياك الأخضر في الجرف الأصفر.

واستخلاص المعادن الأساسية مثل الكوبالت، الزنك، الرصاص، والنحاس، بالمركب الصناعي "كماسة"، كما تساهم المملكة في بناء القدرات البشرية لربط القطاع المنجمي في المغرب بالقطاع الصناعي من خلال بناء الكفاءات المتخصصة في مهن المعادن، بتبني برامج تأهيلية وتعزيز التكوين المهني، حيث تُدرس مشاريع لإنشاء معهدين في درعة تافيلالت وسوس ماسة للتدريب في هذا المجال.

يبرز المغرب كقوة اقتصادية صاعدة على المستوى الدولي، حيث يحتل مكانة رائدة في الصناعة العالمية للأسمدة من خلال استخراج وإنتاج الفوسفاط. كما تحظى المملكة ببيئات جيولوجية متنوعة وأقاليم معدنية متعددة تحمل في طياتها العديد من المعادن الاستراتيجية والحرجة مثل الكوبالت، الزنك، التنجستن، النحاس، والإنديوم، التي تلعب دوراً كبيراً في دعم التحول الطاقي العالمي. هذا التنوع المعدني يقوي من قدرات المغرب على جذب الاستثمارات الأجنبية ويفتح الباب أمام فرص جديدة للتطور والنمو، مما يساهم بشكل فعال في تحسين الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة البلاد على خريطة التعدين الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يتجه المغرب نحو تبني مفاهيم الاقتصاد الدائري وتطوير القدرات في هذا المجال، مما يبشر بمستقبل مشرق لقطاع التعدين في المغرب ودعم الصناعة الوطنية.

المصادر

- تقرير رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي " المعادن الاستراتيجية والحرجة: قطاع في خدمة السيادة الصناعية للمغرب"
- دراسة " المعادن الاستراتيجية في الدول العربية" من إصدار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

المنصة العربية لمعادن المستقبل

ARAB PLATFORM FOR FUTURE MINERALS

أول منصة معلوماتية وتفاعلية رسمية للمعادن وفرص استثمارها في المنطقة العربية

الاطلاق الرسمي
يناير 2024

أطلقت من قبل أصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية في اجتماعهم التشاوري التاسع بالمملكة العربية السعودية.

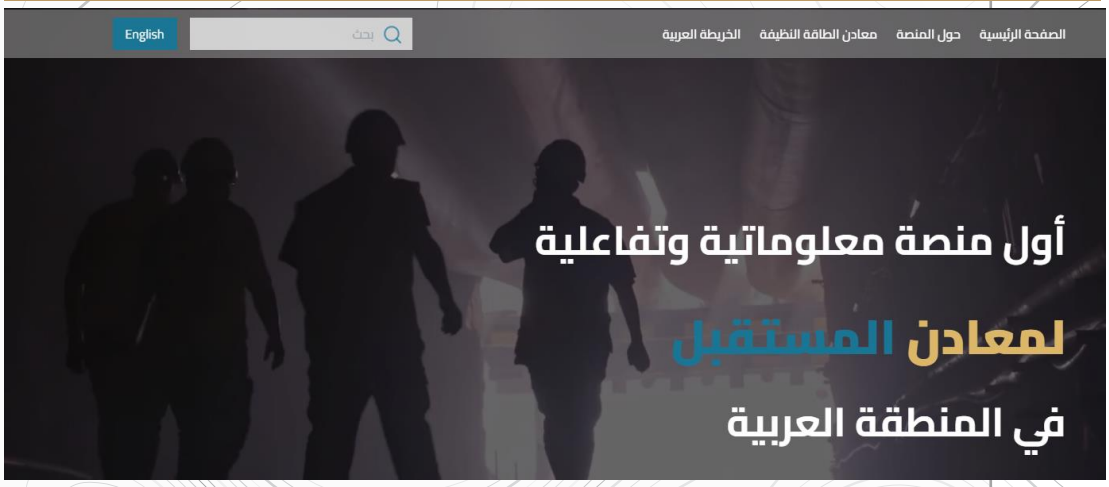

المنصة في أرقام

21
دولة عربية

38
معادن الطاقة النظيفة

3884
موقع / مكمن

32
الفرص الاستثمارية التعدينية
(المتاحة حاليا)

معادن الطاقة النظيفة
(الإصدار الأول)

- **تعريفها وتواجدها بالمنطقة العربية**
- **الفرص الاستثمارية**
- **الإنتاج العربي**
  بنظام ذكاء الأعمال
- **سلسلة القيمة**
- **الطلب العالمي**
  بنظام ذكاء الأعمال
- **تقنيات الطاقة النظيفة**
  بنظام ذكاء الأعمال
- **أسعار المعادن**
- **الخريطة العربية**
  نافذة تفاعلية باستخدام نظام Arc GIS Server

arabpfm.org

استراتيجية التحول الرقمي في المملكة المغربية في أفق 2030

مقتطف من دراسة حول استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع الصناعي
إدارة التنمية الصناعية المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

لقد اعتمدت المملكة المغربية استراتيجية المغرب الرقمي 2009-2013، كما اعتمدت قبلها وبعدها استراتيجيات وبرامج، كان التحول الرقمي من مشمولاتها، وكان آخر هذه البرامج" مذكرة التوجهات العامة للتنمية الرقمية للمغرب في أفق 2025، التي اقترحتها وكالة التنمية الرقمية على الحكومة أواخر سنة 2019.

كما أن المملكة قطعت أشواطا مهمة في هذا المجال وكانت حريصة على مواكبة التطورات المستقبلية، ومنها الذكاء الاصطناعي، وقد جسد ذلك مواكبتها الإيجابية للتطورات المتسارعة لهذه التطورات بنجاح والتي فرضتها جائحة "كورونا"، وذلك باعتماد التعليم عن بعد بتقنيات رقمية. لقد بات الذكاء الاصطناعي في المغرب يشكل اليوم مقوما حقيقيا لتطوير المقاولات وأيضا لتشغيل الشباب، لأن متطلبات سوق الشغل تصب في هذا الاتجاه،

كما أن التوجهات الاقتصادية في المغرب تمضي قدما في هذا التوجه من أجل تكوين الشباب وتعزيز قدراتهم في مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي، لما تحظى به هذه الفئة من المجتمع من قدرات هائلة على الابتكار وكذا حصولها على جوائز قيمة على الصعيدين الوطني والدولي.

إن الرقمنة باتت من صلب كل التوجهات الحكومية التي تؤكد على أهميتها باعتبارها أساسا مهما للتحول الاستراتيجي بالنظر لأثرها العرضي على مستوى الحكامة والشفافية والتدبير الجيد للخدمات العمومية، وإدماج الساكنة وكذا تفعيل الدينامية الاقتصادية.

وإدراكا من المغرب لأهمية هذا القطاع، الذي يخلق فرصا اقتصادية واجتماعية كبيرة، تم إطلاق العديد من الاستراتيجيات والبرامج منذ عدة سنوات لتسريع تحولها الرقمي، من قبيل المغرب الرقمي 2013 و "ماروك ديجيتال 2020

كما تم إحداث هيئات ذات صلة بتنفيذ هذه الاستراتيجيات، منها وكالة التنمية الرقمية واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي كآلية لمواكبة التحول الرقمي.

وفي سياق هذه الدينامية، تم إحداث بوابة "Idarati " المخصصة للمساطر الإدارية، وأداء الضرائب والرسوم عبر الإنترنت، الضريبة السنوية على السيارات، الضريبة على الشباك الوحيد Port Netالدخل، الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة، وغير ذلك وتتبع خدمات "نظام راميد"، والبوابة الوطنية للشكايات "Chikaya"، منصة TELMIDTICE للتعليم عن بعد ومكتب الضبط الرقمي، وغيرها من الإجراءات التي تندرج في إطار الخدمات العمومية الرقمية. ولا شك أن هذه المبادرات والبرامج قد ساعدت المواطنات والمواطنين على الحصول على خدمة العديد من القطاعات الحيوية رغم إكراهات الحجر الصحي. كما أن الرقمنة مكنت أيضا الكثير من القطاعات من مواصلة أنشطتها رغم القيود المفروضة جراء حالة الطوارئ الصحية.

ومن خلال وضع الدولة ترسانة قانونية وهيئات متخصصة في هذا المجال، بالإضافة إلى طرح العديد من المبادرات والبرامج في مجال الذكاء الاصطناعي، فإن كل المؤشرات تدل على أن المغرب في صدد التوجه نحو وضع إطار قانوني وشامل لاستراتيجية متكاملة للذكاء الاصطناعي .

استراتيجية التحول الرقمي في المغرب في أفق 2030

هناك جهود حثيثة في المغرب لمواصلة التدابير الموازية، التي تتوخى تسريع الأوراش للعام 2030 المتعلقة بإصلاح الإدارة، وتبسيط المساطر للوصول إلى إطلاق استراتيجية جديدة للتحول الرقمي في افق عام 2030.

أهداف الاستراتيجية

تستهدف استراتيجية التحول الرقمي في المغرب، تطوير مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي واعتماد أولويات نلخصها في النقاط التالية:

- الرفع من إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة وتحفيز أنشطتها المجالية، ذلك أن تطور التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها سيعمل على تغيير طريقة عملها داخليا، ثم مع العملاء والمزودين حتى الشركاء.
- تقريب الإدارة من المواطنين بمنحهم خدمات الكترونية حكومية وخصوصيه، بهدف تجويدها والزيادة في نسبة فاعليتها.
- الإقبال على صناعة تكنولوجيا المعلومات بخلق أقطاب استثمارية خاصة بترحيل الخدمات أو "Offshoring" .
- رفع من قيمة صبيب الأنترنت وصولا إلى G5 وتعميمها .
- رقمنة الخدمات العمومية، ووضع أسس انبثاق اقتصاد رقمي يخلق فرص الشغل ويؤسس لتمركز أفضل للمغرب في هذا المجال.

وفقا للمذكرة التأطيرية لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 التي وجهها رئيس الحكومة إلى القطاعات الوزارية والتي توضح المذكرة أن الاستراتيجية تهدف بالأساس إلى رقمنه الخدمات العامة، وإرساء الأسس لظهور اقتصاد رقمي، وخلق فرص عمل، وخلق تركيز أفضل للمغرب في هذا المجال.

كذلك يشهد المغرب مواصلة مجهود الاستثمار العمومي، خصوصا فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، وتفعيل الاستراتيجيات القطاعية الطموحة التي أطلقتها المملكة ويأتي على رأسها الجيل الأخضر، والتحول الصناعي، والسياحة والصناعة التقليدية، والاقتصاد الاجتماعي، إلى جانب تشجيع الإنتاج الوطني، ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب"، وتعزيز السيادة الوطنية الغذائية والصحية والطاقية، بالاضافة إلى المشاريع الطموحة التي اطلقتها المملكة لا يفوتنا أن نتطرق إلى مبادرتين لا بد من الإشارة لهما:

المصنع الذكي SMART FACTORY/4.0

تتضمن خريطة الطريق الخاصة بوكالة التنمية الرقمية في المغرب - وهي وكالة تسهر على تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال التنمية الرقمية - ورشاً لإنجاز مصنع ذكي يضم كافة تكنولوجيات الصناعة 4.0 مشروع فاس سمارت فاكتوري : من أجل مواكبة التحول الرقمي للمقاولات الصناعية المغربية بما يسهم في انبثاق منظومة صناعية تحفز نقل التكنولوجيات الرقمية 4.0، وتنمية الرأسمال البشري وإحداث مناصب الشغل، علاوة على الابتكار، من خلال إحداث وتطوير المقاولات المبتكرة. ويستهدف إنجاز هذا المصنع الذكي جعل فاعلي الإنتاج في صلب صناعة الغد، بتمكينهم من الحصول على الأدوات الذكية التي من شأنها تحسين ظروف عملهم مع جعلهم أكثر نجاعة.

ففي إطار الشراكة بين وزارة الصناعة والتجارة في المغرب ووكالة التنمية الرقمية والجامعة الأورومتوسطية لفاس وكونسورتيوم مشروع فاس سمارت فاكتوري والاتحاد العام المقاولات المغرب بفاس / تازة، والمجلس الجهوي لفاس مكناس وشركة delivery enter Alten Maroc تتوخى هذه ضمان التقارب والتكامل بين ورش المصنع الذكي Smart Factory وهو يندرج ضمن برنامج "صندوق المناطق الصناعية المستدامة لحساب تحدي الألفية المغرب وهو يروم إحداث فضاء لتنمية الأنشطة الصناعية، مع تحسين الإنتاجية بشكل ملحوظ، بفضل تفعيل مفاهيم الصناعة 4.0.

وتتوخى هذه الشراكة ضمان التقارب والتكامل بين ورش المصنع الذكي (الذي تتولى تنفيذه وكالة التنمية الرقمية ومشروع "فاس سمارت فاكتوري" الذي شرع في تنفيذه كل من الجامعة الأورو متوسطية لفاس وأعضاء الكونسورتيوم المرتبط بهذا المشروع أن هذه المبادرة تروم توحيد الجهود للاستفادة بشكل أمثل من التكنولوجيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي 4.0 وتحفيز استعمال التكنولوجية الرقمية بالمقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة. وتشجيع البحث العلمي التطبيقي والابتكار في الميدان الرقمي.

وتجدر الاشارة إلى أن "الصناعة 4.0 " توفر للمغرب حفلا غنيا بالفرص غير المحدودة، لبلوغ مستوى تنموي جديد وتحويل طرق الإنتاج الحالية بشكل جذري " ، كما أن هذه الشراكة ستسمح بتظافر الإمكانيات الرقمية والصناعية لتطوير منظومة صناعية رقمية تنافسية من شأنها تحفيز نقل التكنولوجية الرقمية.

برنامج الخوارزمي

تم إطلاق برنامج الخوارزمي في عام 2019 من قبل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي ووكالة التنمية الرقمية والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، بغية تعزيز ودعم المشاريع البحثية في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته والاسهام في تقريب البحث الأكاديمي لحاجيات المصنعين انطلاقا من أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي باتت قادرة على السيطرة على الاقتصادات والمجتمعات والمهن.

وبموجب هذا البرنامج تم توقيع عقود مشاريع مع الجامعات والمؤسسات البحثية المستفيدة من برنامج الخوارزمي لدعم البحث في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، يستفيد بموجبها 45 مشروعا من دعم يقدر بـ 50 مليون درهم. تتعلق هذه المشاريع البحثية التطبيقية في مجال الذكاء الاصطناعي بمشاريع موارد بشرية بمهارات الذكاء الاصطناعي التي تحتاجها البلاد لتطوير اقتصاد مزدهر قائم على التحول الرقمي واقتصاد المعرفة ودعم البحوث التطبيقية في مجال الذكاء الاصطناعي التي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للشركات المغربية وتعزيز ترقية نسيج إنتاجي مبتكر قادر على الاستفادة من الفرص الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في مجال الذكاء الاصطناعي على المستويين الوطني والدولي.

أهم الجهات الداعمة

الجامعة الأورومتوسطية بفاس للذكاء الاصطناعي (UEMF)

أنشأت الجامعة الأور ومتوسطية بفاس أول مدرسة للهندسة الرقمية والذكاء الاصطناعي (EIDIA) في الفضاء الأور ومتوسطي الإفريقي تحت الرئاسة الشرفية لمؤسسها جلالة الملك محمد السادس ويطلق عليها الاتحاد من اجل المتوسط (UPM) تدعم (43) دولة وهذه المدرسة مجهزة بأحدث جيل من البنية التحتية وأهم منصة رقمية في المغرب، وهي منصة System D3التي تم الحصول عليها في إطار شراكة إستراتيجية مع Dassault Systèmes إذ تعمل فرق البحث EIDIA على البيانات الضخمةBig Data ، والتعلم العميق (deep learning)، والواقع الافتراضي والروبوتات والكوبوتيك المسماة اختصارا IHM (التفاعل بين الإنسان والآلة) للتطبيقات في مختلف المجالات : الأمن السيبراني، الطب، الأغذية الزراعية التنميط الهاتف المحمول، السيارة المتصلة التصنيع الإضافي (D3) النماذج الأولية"، "هندسة التقنيات والهندسة المدنية"، "توليف المواد وتوصيفها"، "التكنولوجيا الحيوية، الهندسة الطبية الحيوية"، "الطاقات المتجددة ، تخزين الطاقة وكفاءة الطاقة"، "الهندسة الرقمية والذكاء الاصطناعي ، وتتم مشاركة هذه المنصات واستخدامها للتكوين عبر البحث متعدد الأطراف.

والجامعة تعتبر الأداة التي تمكن الأساتذة الباحثين والطلبة من تصور وتصميم وتطوير مفاهيم وعمليات ومنتجات جديدة، بهدف نقل التكنولوجيا إلى القطاع الخاص وإنشاء شركات جديدة ناشئة ومنفصلة. كما أنها متاحة أيضا للجامعات الشريكة، وكذلك الشركات لمرافقتها في استراتيجياتها للابـــتكار وتـعزيز قدرتها التنافسية، في مواجهة محيط دولي شديدة التنافسية وتتوفر الجامعة على منصات رقمية وحاضنات مثل:

- منصة التصنيع الإضافي (D3) والنماذج الأولية.
- منصة هندسة التقنيات والهندسة المدنية
- حاضنة الجامعة الأور ومتوسطية بفاس

هو مشروع أعدته وكالة التنمية الرقمية في مجال التحول الرقمي، لتثمين الرأسمال البشري في المغرب وهذا المشروع يروم إلى تنزيل مشاريع رقمية ذات قيمة مضافة عليا على المستوى المحلي من أجل تقديم خدمات إدارية عالية الجودة للمستخدمين، وكذا إلى تعزيز المهارات الرقمية للموظفين التابعين لمجالس العمالات والأقاليم، كما يستفيد من هذا المشروع من خلال برامج التكوين الأشخاص والشركات وتقدم منصة الأكاديمية الرقمية، لكل من العموم والإدارات والمؤسسات العمومية والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة، عرضا عبر الإنترنت للتكوين متعدد التخصصات في مجال الرقمنة، يسمح لهم باكتساب وتطوير مهارات رقمية جديدة لضمان اندماج رقمي أفضل، لا سيما في مهن جديدة قائمة على الابتكار التكنولوجي بشكل مستدام. كما يتضمن الدليل التكويني للمشروع العديد من المسارات، من بينها: التعريف بالتكنولوجية الرقمية، البرمجة المعلوماتية والتصميم، البنية التحتية للشبكات ، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، التحول الرقمي، إدارة التغيير، إدارة المشاريع ، الصناعة الرقمية، التسويق الرقمي، الأمن السيبراني، بالإضافة إلى العديد من التخصصات.

المؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والإبداع والبحث العلمي (MASCIR)

مؤسسة MASCIR انشات في عام 2007، وتهدف إلى تعزيز وتطوير مراكز البحث التكنولوجي في مجالات المواد والمواد النانوية والتكنولوجيا الحيوية والإلكترونيات الدقيقة وعلوم الحياة، يتجه عملها نحو البحث التطبيقي والابتكار لتلبية احتياجات السوق.

لدى MASCIR منصات علمية متطورة ورأس مال بشري عالي المستوى. يعمل باحثوها في مختلف المجالات المبتكرة والمتكاملة من الذكاء الاصطناعي الى التعدين إلى الطاقات المتجددة ، بما في ذلك الصحة والنقل، وتركز المؤسسة على الاحتياجات الحالية والمستقبلية للصناعة والزراعة والعاملين الاقتصاديين بشكل عام.

تهدف مؤسسة MASCIR أيضا إلى تعزيز نتائج أبحاثها وبراءات الاختراع الخاصة بها ، من خلال نقل التكنولوجيا، وإنشاء الشركات المنبثقة والشركات الناشئة .

ودعما لتطوير التكنولوجيا والبحث العلمي على المستويين المغربي والافريقي، تعمل مؤسسة "مصير" في المغرب على تشجيع أطر وطاقات واعدة في هذا المجال.

وتتوفر المؤسسة على مختبر التكنولوجيا الحيوية الذي يستضيف عددا من أعمال البحث منذ سنوات، كما تحظى باهتمام دولي حيث يتجاوز عملها حدود الوطن ليشمل بلدان القارة الأفريقية.

بالإضافة إلى النهوض بأقطاب البحث والتنمية وتطويرها بالمغرب، تستجيب لحاجيات البلد في التكنولوجيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي بمختلف تخصصاته، لاسيما في قطاع البيولوجيا الطبية. وبالنظر إلى رسالتها وطموحها المتمثل في دعم الابتكار لفائدة النسيج الاقتصادي والصناعي الوطني، وبالتالي المساهمة في الأمن الطاقي والغذائي والصحي للمغرب، فإن مؤسسة (MASCIR) تتوفر على موارد بشرية مؤهلة وأحدث المعدات التي مكنتها من تسجيل أكثر من 180 براءة اختراع ذات امتدادات على المستوى الإقليمي والإفريقي، وإنتاج أكثر من 650 مقال علمي تم نشرهم في دوريات علمية مرموقة، وتنفيذ أكثر من مائة مشروع وإنجازات لدى صناعيين محليين وأجانب، مما يدل على نضج المؤسسة وقدراتها في مجالات البحث العلمي والتطبيقي .

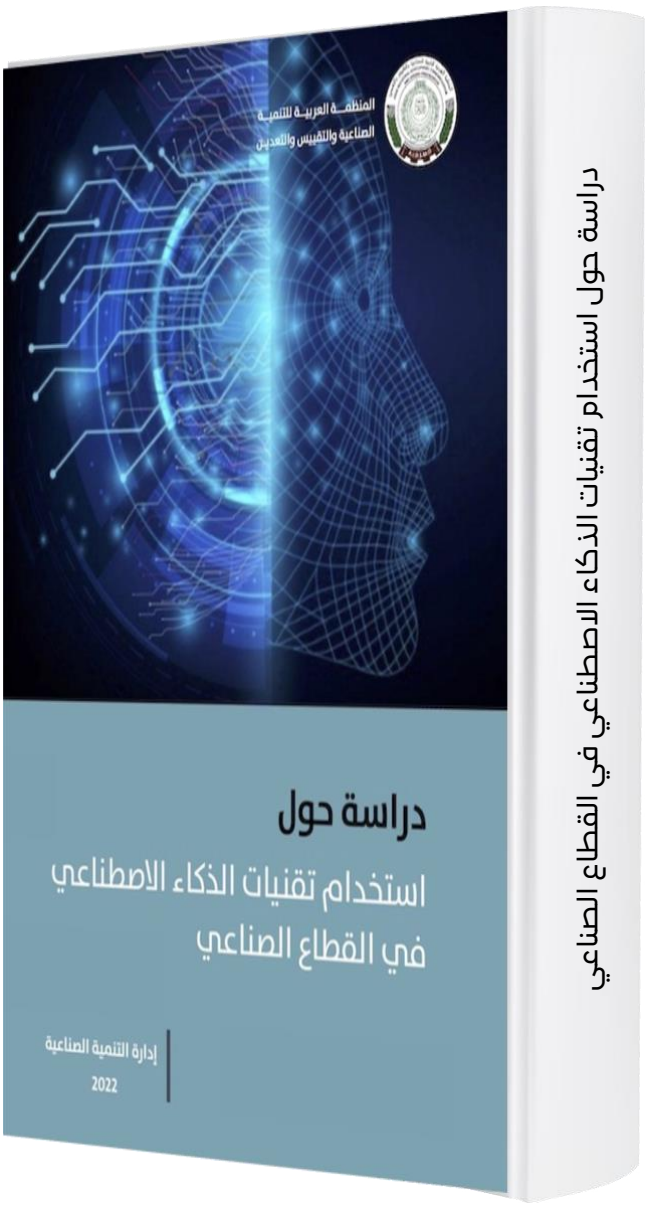

https://link.aidsmo.org/Mv8Ce

مبادرة إنشاء المعمل الذكي

غيثة بنعثمان
رئيسة قسم التحول الرقمي للاقتصاد
وكالة التنمية الرقمية

من أجل ترسيخ طموحه في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قام المغرب، بموجب القانون رقم 61.16، بإحداث وكالة التنمية الرقمية كمؤسسة استراتيجية* خاصة بتطوير هذا المجال.

الدور	المهام الرئيسية
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة: الوزارة الوصية	> **إعداد الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي، وضمان تنفيذها وتتبعها ومواكبتها وتحيينها؛** > وضع الإطار التشريعي والتنظيمي لأنشطة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.
وكالة التنمية الرقمية: وكالة التنفيذ	> **تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال التنمية الرقمية.** > اقتراح التوجهات العامة، على الحكومة، الواجب اتباعها في مجال التنمية الرقمية. > تشجيع نشر الوسائل الرقمية وتطوير استخدامها بين المواطنين.

الهدف: وضع آلية جديدة للحكامة لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية الرقمية.

(*) القانون التنظيمي رقم 17.18 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا

تتمحور خريطة طريق وكالة التنمية الرقمية حول 15 ورشا

1. التبادل البيني
2. المختبر الرقمي
3. البوابة الوحيدة للمواطن
4. المسار المتعلق بالمستثمر
5. عمليات الاستيراد والتصدير

6. المنطقة الرقمية
7. **المعمل الذكي**

إنشاء معمل رقمي نموذجي لتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في المقاولة الصناعية الصغيرة والمتوسطة

8. التحول الرقمي للمقاولات الصغرى والمتوسطة
9. المقاول الذاتي الرقمي
10. منظومة الذكاء الصناعي

14. تحديات وطنية
15. تطبيق للشباب

11. البنية التحتية
12. الإطار القانوني
13. الجيل الرقمي

10101
01010
10101

سياق وأهداف تنفيذ مشروع المعمل الذكي

1

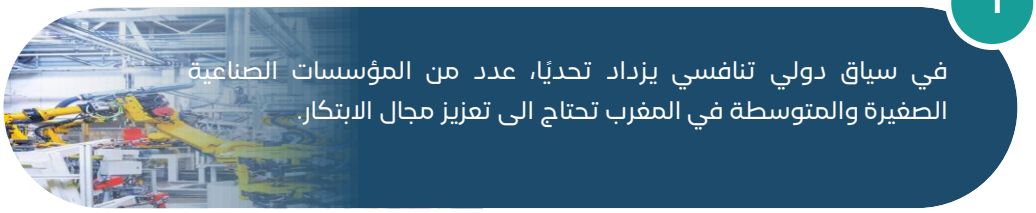

في سياق دولي تنافسي يزداد تحديًا، عدد من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المغرب تحتاج الى تعزيز مجال الابتكار.

2

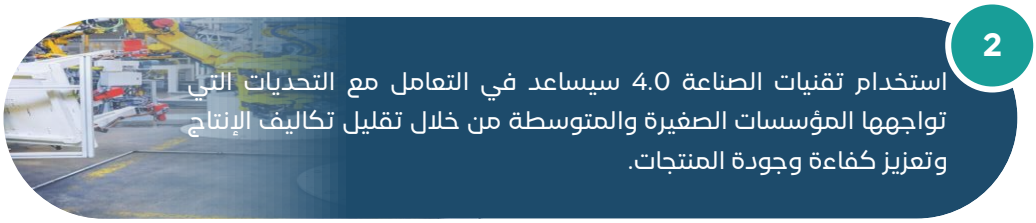

استخدام تقنيات الصناعة 4.0 سيساعد في التعامل مع التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقليل تكاليف الإنتاج وتعزيز كفاءة وجودة المنتجات.

3

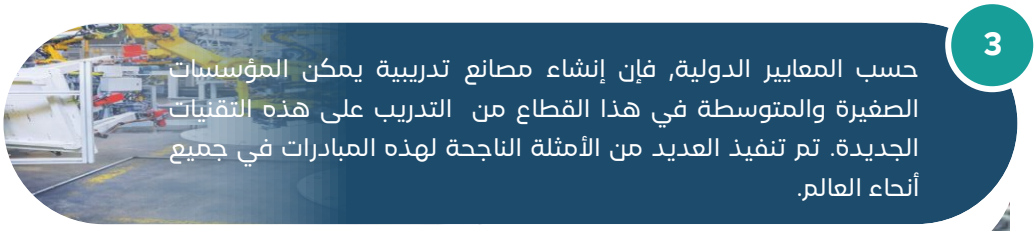

حسب المعايير الدولية, فإن إنشاء مصانع تدريبية يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع من التدريب على هذه التقنيات الجديدة. تم تنفيذ العديد من الأمثلة الناجحة لهذه المبادرات في جميع أنحاء العالم.

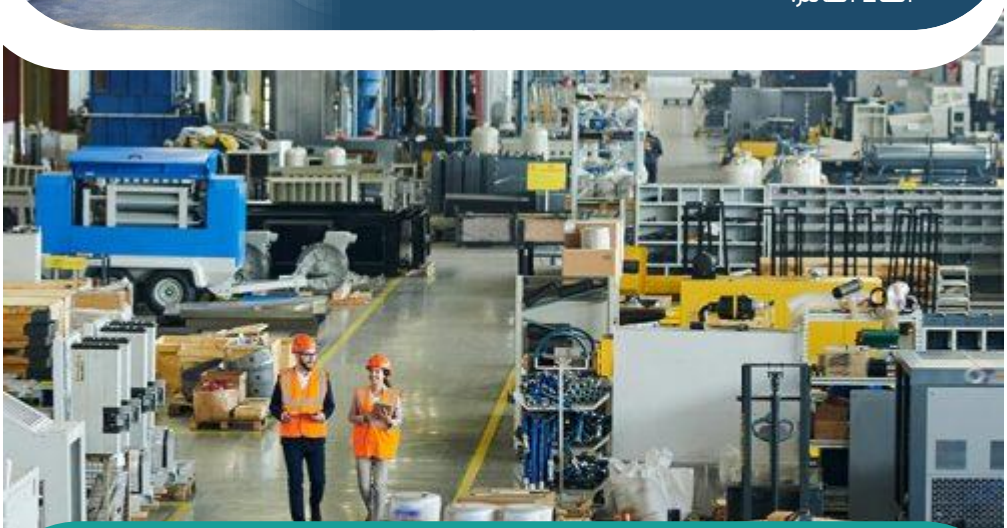

إنشاء مصنع نموذجي لتعزيز استخدام تقنيات الصناعة 4.0 ونشر أفضل الممارسات داخل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

المعمل الذكي Fez Smart Factory

CGEM ALTEN ONUDI UEMF الجامعة الأورومتوسطية بفاس EUROMED UNIVERSITY OF FES UNIVERSITÉ EUROMED DE FÈS المملكة المغربية وزارة الصناعة والتجارة #ADD

المعمل الذكي - وكالة التنمية الرقمية:

مبادرة إنشاء معمل رقمي نموذجي لتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في المقاولة الصناعية الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى :

- نشر أفضل الممارسات الصناعة 4.0 ودعم التحول الرقمي للشركات الصناعية المغربية لتحسين إنتاجيتها ومردوديتها وتنافسيتها على المستوى الإقليمي والدولي،
- المساهمة في خلق منظومة جديدة قادرة على تطوير ونقل التكنولوجيات الرقمية 4.0 إلى الشركات الصناعية.

من أجل تحقيق التنمية الجهوية المتوازنة وتوزيع أكثر للأنشطة الصناعية والاقتصادية تم إحداث شراكة مع وزارة الصناعة والتجارة وتحالف « Fez Smart Factory » لتطوير مصنع ذكي ضمن هذه المنظومة، والذي تشمل كذلك المكونات التالية:

المكونات الرئيسية

- خطوط انتاج نموذجية حقيقية (خط للتجميع وخط للتصنيع)
- تكنولوجيات مكيفة مع السياق المحلي (المعيار المالي والفني)
- 46 سيناريو استخدام للصناعة 4.0
- 3 مسارات تدريبية متكاملة وعالية المستوى، تغطي المفاهيم والتقنيات 4.0

منظومة "مصنع فاس الذكي"

- المصنع النموذجي للجيل الرابع للصناعة
- مركز للتثمين والابتكار التكنولوجي
- مركز لدعم الشركات الناشئة
- خدمات هندسية وخدمات للبحث والتطوير في مجال الصناعة 4.0
- مركز للطّباعة ثلاثيّة الأبعاد

APIP
منصة طلبات وعروض
المنتجات الصناعية والتعدينية العربية

أول منصة رسمية متخصصة لـطلبات وعـروض الـمنتجات الصناعية والتعدينية العربية

تطور المنصة

انطلقت فكرة إنشاء المنصة في إطار دعم المنظمة لجهود الدول الأعضاء في مواجهة تداعيات جائحة كورونا المستجد وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية والمستلزمات الطبية التي عرفت طلباً متزايداً خلال هذه الأزمة.

أطلقت المرحلة الثالثة بتشريف ومباركة أصحاب المعالي وزراء الصناعة في الدول العربية، خلال انعقاد الدورة (27) للجمعية العامة للمنظمة في المملكة المغربية.

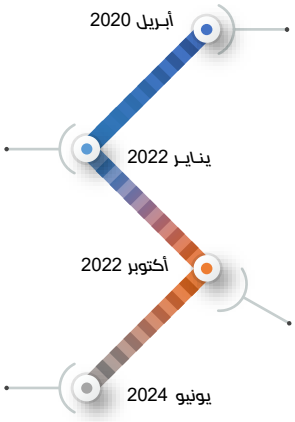

أطلقت المرحلة الثانية بمباركة وتشريف أصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية خلال اجتماعهم التشاوري الثامن في المملكة العربية السعودية.

+60 000
منشأة
صناعية وتعدينية

32
قطاع
صناعي وتعديني

عدد المنشآت الصناعية والتعدينية العربية

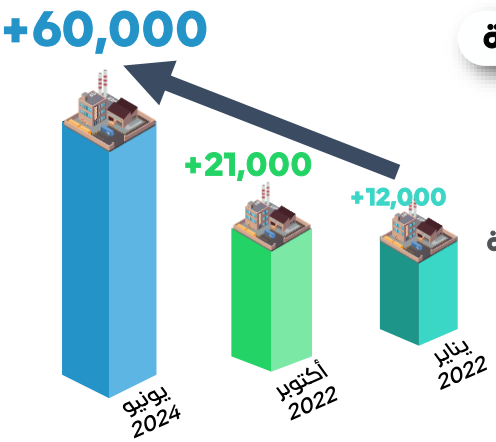

170 فرصة استثمارية **مغربية**

8933 منشأة صناعية وتعدينية **مغربية**

وتتوفر المنصة على نقاط اتصال من الوزارات المعنية بشؤون الصناعة والتعدين في الدول العربية، وقد تفضلت وزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية بتعيين نقطة اتصال لتتولى التنسيق مع المنظمة واعتماد ومراجعة البيانات الخاصة والترويج لها لدى الجهات المعنية.

www.apip.online | contact@apip.online | 00212537274500

مخرجات المنصة

خصائص ومميزات المنصة

- إتاحة متاجر إلكترونية مجانية
- توفير مؤشرات ذكاء الأعمال
- تطبيقات على الهواتف الذكية
- تسهيل البحث باستعمال مساعد آلي (تجريبي)
- تقديم قاعدة بيانات موثوقة
- مجانية التسجيل وادخال البيانات
- تخصيص مساحات اعلانية مدفوعة

الحملة التسويقية للمنصة

+80,000,000

مشاهدة على محركات البحث
ومواقع التواصل الاجتماعي

APIP.online

دليل الرعاية والاعلانات
link.aidsmo.org/rvnrb

بمبادرة من

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

بدعم من

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

إسناد ESNAD
الشركة السعودية لخدمات التعدين
SAUDI MINING SERVICES CO.

www.apip.online | contact@apip.online | 00212537274500

المراجع

- دراسة " المعادن الاستراتيجية في الدول العربية" لعام 2020 / المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.
- دراسة حول استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع الصناعي لعام 2022 / المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.
- تقرير رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "المعادن الاستراتيجية والحرجة: قطاع في خدمة السيادة الصناعية للمغرب" إحالة ذاتية 67/ 2023 .
- بارومتر الصناعة المغربية: أبرز نتائج نسخة 2023 للبحث الصناعي

https://link.aidsmo.org/28dsF

- موقع وزارة الصناعة والتجارة

https://link.aidsmo.org/Iez2n

- موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

https://link.aidsmo.org/8eCew

- تصريح هاتفي مع العالم المغربي رشيد اليزمي
- لقاء تلفزيوني مع العالم المغربي رشيد اليزمي في برنامج "ضيف ومسيرة" على قناة فرانس24

https://link.aidsmo.org/wHhuy

- لقاء إذاعي مع العالم المغربي رشيد اليزمي في برنامج "بدون لغة خشب" على '' ميد راديو''

https://link.aidsmo.org/6Yh17

- وكالة أنباء المغرب العربي

https://www.mapnews.ma/ar

- موقع قناة الجزيرة

https://link.aidsmo.org/ODdTl

- مقالة " من مخطط انبثاق إلى الاستراتيجية الجديدة للتوطين المشترك بالمغرب "

Du plan émergence à la stratégie de colocalisation industrielle au Maroc https://link.aidsmo.org/6K0vu

- وكالة أنباء الأناضول

https://link.aidsmo.org/kmJ92

- موقع منصة الطاقة

/https://attaqa.net

APIP
منصة طلبات وعروض
المنتجات الصناعية والتعدينية العربية
APIP.online
أول منصة رسمية متخصصة
لطلبات وعروض المنتجات
الصناعية والتعدينية العربية
بدعم من :
إسناد
ESNAD
الشركة السعودية لخدمات التعدين
SAUDI MINING SERVICES CO.
الصندوق العربي للانماء
الاقتصادي والاجتماعي
A.I.D.S.M.O
المنصة العربية لمعادن المستقبل
ARAB PLATFORM FOR FUTURE MINERALS
arabpfm.org
A P F M
المنصة العربية لمعادن المستقبل
ARAB PLATFORM FOR FUTURE MINERALS
أول منصة معلوماتية وتفاعلية
رسمية لمعادن المستقبل وفرص
استثمارها في المنطقة العربية